الفصل 9. التحليل والأطر التحليلية

1.9 المقدمة

1.1.9 ما هو التحليل؟

تحليل البيانات عموماً هو عملية وضع الإجابات على الأسئلة من خلال فحص البيانات. وتتمثل الخطوات الأساسية للتحليل في تحديد القضايا ومدى توافر البيانات المناسبة، واتخاذ القرار بشأن الأساليب المناسبة للإجابة عن الأسئلة محور الاهتمام، وتطبيق الأساليب، وتقييم النتائج وتلخيصها وإبلاغها.

ويشير هذا الفصل إلى تحليل البيانات الذي يجريه جهاز الإحصاء الوطني قبل نشر النواتج الإحصائية مباشرةً، و/أو ربما بعد ذلك، استناداً إلى البيانات. ويختلف هذا التحليل عن تحليل السياسات التي يجريها المستخدمين. وحيثما يكون السياق واضحاً، كما هو الحال في النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية، يشار إلى تحليل البيانات بعبارة تحليل.

وعلى وجه التحديد، وفقاً للنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية (انظر الفصل 3.1.3.5 - إعادة تنظيم عملية الإنتاج - النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية والفصل 3.4.14 - النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية) تتضمن مرحلة التحليل للعملية الإحصائية إعداد المحتوى الإحصائي (بما في ذلك التعليقات والملاحظات الفنية، إلخ.))، تشمل مرحلة التحليل في عملية إحصائية إعداد المحتوى الإحصائي (بما في ذلك التعليقات، والمذكرات الفنية، وما إلى ذلك)، وضمان أن تكون النواتج "ملائمة للغرض" قبل نشرها على المستخدمين. ويمكن إدراج إعداد الخرائط، ونواتج نظم المعلومات الجغرافية، والخدمات الجغرافية الإحصائية في مرحلة التحليل من أجل زيادة القيمة والقدرة على تحليل المعلومات الإحصائية إلى أقصى حد. وتشمل هذه المرحلة أيضاً العمليات الفرعية والأنشطة التي تمكّن المحلّلين الإحصائيين من فهم البيانات والإحصاءات المُنتَجة.

2.1.9 لماذا يقوم جهاز الإحصاء الوطني بالتحليل؟

الوظيفة الرئيسية لأي جهاز إحصائي وطني هي نشر المعلومات الإحصائية (البيانات والملاحظات التوضيحية) لصالح المستخدمين. وفي عملية استخدام هذه المعلومات، يجوز أن يُجري المستخدمون، ولا سيما من هم أكثر تطوراً، قدراً كبيراً من التحليل. ومع أن جهاز الإحصاء الوطني، في هذا السياق العام، يُنتج البيانات وينشرها، وأن المستخدمين يحلّلون البيانات، ينبغي أن يضطلع جهاز الإحصاء الوطني بنفسه بقدر كبير من التحليل من أجل فهم نوعية البيانات وعمليات إنتاج البيانات على نحو أفضل. ولمزيد من التحديد، ترد في ما يلي أسباب تحليل البيانات:

أ) من خلال تحليل البيانات، يضع جهاز الإحصاء الوطني نفسه في موضع المستخدم. ويصبح مستخدماً بديلاً قادراً على فهم كيفية اطّلاع المستخدمين على البيانات على نحو أفضل. ويجد ما تتضمنه البيانات من "قصص" وقد يعثر أيضاً على أخطاء سبق أن سقطت سهواً.

ب) يحصل جهاز الإحصاء الوطني على تصوّر أفضل في ما يتعلق بتغطية البيانات ومحتواها ومحدوديتها في هذا المجال.

ج) يكوّن جهاز الإحصاء الوطني فهماً أفضل لدقة البيانات وموثوقيتها ومحدوديتها في هذا المجال.

د) يكتسب جهاز الإحصاء الوطني مزيداً من المعرفة عن التماسك الداخلي للبيانات (أو اتّساقها)، وعن تماسكها مع مجموعات أخرى من البيانات، أي مدى سهولة فهمها وتحليلها بصورة مشتركة.

ه) يصبح جهاز الإحصاء الوطني في وضع أفضل للتعرّف على محدودية عملية توليد البيانات وكيفية تحسينها.

و) عند نشر البيانات، ينبغي أن يحرص جهاز الإحصاء الوطني على ضرورة الحفاظ على السرية (انظر الفصل 5.8.11 - مراقبة السرية والإفصاح).يمكن أن يحدد جهاز الإحصاء الوطني العناصر الموسمية للبيانات شبه السنوية وأن ينشر بيانات معدّلة موسمياً عند الاقتضاء كما تمت مناقشته في الفصل 4.8.11- التعديل الموسمي وتحليل السلاسل الزمنية.

ز) أخيراً وليس آخراً، يصبح جهاز الإحصاء الوطني في وضع أفضل لكتابة التعليقات و/أو الملاحظات التوضيحية التي قد تصاحب البيانات عند نشرها.

وباختصار، هناك فوائد كبيرة في أن يُجريَ جهاز الإحصاء الوطني تحليلاً للبيانات قبل نشرها.

3.1.9 ما هو الإطار التحليلي؟

يجوز أن يهتمّ بعض المستخدمين بمجموعة واحدة من البيانات أي بمجموعة تحتوي على مؤشر أسعار الاستهلاك، مثلاً. إلا أن كثيرين منهم يهتمّون بالعديد من مجموعات البيانات المتصلة بموضوع أو مجال معين، مثلاً مدخلات الصحة ونتائجها. ويتم عادةً إنتاج مجموعات البيانات المختلفة بواسطة عمليات إحصائية مختلفة. ولكي تكون هذه المجموعات متماسكة، أي لكي يسهل تحليلها بصورة مشتركة، ينبغي أن تكون قد أُنتجت باستخدام معايير مشتركة في ما يتعلق بالنطاق، والتعاريف، والتصنيفات، والوحدات.

وبالنسبة لبعض المجالات، مثل الصحة، يتم تجميع المعايير ذات الصلة في إطار تحليلي واحد، مثل نظام حسابات الصحة (الذي يتناوله الفصل 9.9 - *حسابات الصحة*). وفي بعض الحالات، كنظام الحسابات القومية، قد يشمل الإطار مجالات متعددة.

ويمكن تلخيص الإطار التحليلي، الذي يشار إليه أيضاً على أنه إطار متكامل أو إطار تكاملي، في النقاط التالية.

أ) هو نموذج متصل بمجال إحصائي يحدد النطاق، والتعاريف، والتصنيفات، والوحدات والعلاقات في ما بينها بالنسبة لذلك المجال.

ب) يهدف إلى توجيه الفهم وتسهيله والمساعدة في التفكير المنطقي بطريقة منهجية.

ج) يكفل هيكلة البيانات على نحو يتيح تحقيق نتائج ملموسة في التحليل، كالإجابة، مثلاً، عن أسئلة مثل 'ما هي الاحتياجات الرئيسية ذات الأولوية؟'

د) يتطلب تحديد إطار تحليلي انتقاء خيارات من بين الخيارات الممكنة. ويعني ذلك تحديد أهم بنود البيانات وأكثرها إفادة، ما يحدّ بالتالي من المعلومات التي يتم تحليلها.

ه) التحليل الذي يُجرى باستخدام إطار هو عمل يتّسم بطابع منهجي وشفاف وتغطية معروفة. ويحدّ من الآثار الممكنة لعملية الاختيار والتحيزات الإجرائية لأن العديد من المحلّلين يُلزَمون باستخدام المفاهيم والتعاريف والتصنيفات نفسها.

و) يوفر أساساً لمراجعة مخرجات البيانات. على سبيل المثال، يمكن استخدام جداول العرض والاستخدام للتحقق من اتساق واكتمال البيانات المقدمة للحسابات القومية

وفي السياق المحدد للجهاز الإحصائي الوطني، يشكل الإطار التحليلي نموذجاً يربط بين جميع الوحدات، والمفاهيم، وبنود البيانات، والتصنيفات المتصلة بموضوع أو مجال معين. ويتيح الجمع بين البيانات الناشئة عن مصادر مختلفة (المسوح، والتعدادات، والسجلات الإدارية، وما إلى ذلك) وتحليلها على نحو متّسق.

ويوصى بشدة باستخدام إطار تحليلي، حيثما كان ذلك متاحاً.

2.9 استكمال البيانات بالتحليل

1.2.9 المقدمة

الواقع هو أمرٌ يتوافق مع الحقيقة الموضوعية أو يمكن إثباته بالأدلة. وتعرّف القواميس الوقائع بأنها أمورٌ يمكن إظهار حقيقتها أو وجودها أو صحة حدوثها. ولذلك، فإن الاختبار المعتاد لتبيان أحد الوقائع هو إمكانية التحقق منه، أي إمكانية الإثبات بأنه يتوافق مع التجربة. وبما أن الإحصاءات الرسمية هي نتائج عمليات تتضمن أساليبَ علمية وموضوعية، يمكن استخدامها كأساس للتحقق من الوقائع.

ومع أن هذه الإحصاءات الرسمية تساعد في إدراك قضايا معينة وتكشف حقائقَ أساسية، لا بد من الإشارة إلى أن الوقائع، بمعظمها، تخضع للتفسير. ومستخدم البيانات الإحصائية يحلّلها ويفسّر مدلولاتها انطلاقاً من سياقه الخاص. وفي حين أن

جهاز الإحصاء الوطني ملزمٌ بالرد على حالات إساءة استخدام الإحصاءات الرسمية أو إساءة تفسيرها، فإن دوره الأساسي لا يشمل تحديداً تفسير الإحصاءات والبيانات نظراً لانعدام الموضوعية في هذه العملية. وينبغي أن يتجنّب التحليل الذي ينشره جهاز الإحصاء الوطني عموماً مناقشات السياسات العامة والمناقشات السياسية. بشكل عام، يقيد جهاز الإحصاء الوطني نفسها للتعليق على الارتباطات الإحصائية بين مجموعات البيانات ولا تتداخل مع تحليلات السببية غير الإحصائية. والتحليل الذي يجريه جهاز الإحصاء الوطني هو جزء لا يتجزأ من عملية الإنتاج، جنبًا إلى جنب مع إدارة الجودة. ومع ذلك، في النهاية، لن يكمل نشر نتائج الإحصاءات الرسمية سوى جزء ضئيل من هذا التحليل. وينبغي أن يشير التحليل المنشور إلى طرق تساعد في النظر إلى البيانات والتحدث عنها من دون فرض استنتاجات نهائية بشأن ما تعنيه البيانات. ويشمل ذلك تقديم تفاصيل مثيرة للاهتمام، ومعلومات عن السياق، وملاحظات توضيحية وتعليقات تصاحب البيانات المنشورة، ما يعطي قيمة إضافية إلى المستخدمين.

رابط الإرشادات وأفضل الممارسات والأمثلة:

- والتر ج. راديماخر - الدور المستقبلي للإحصاءات الرسمية

2.2.9 الوظائف والمخرجات التحليلية

تؤكد النتائج التحليلية على فائدة المخرجات الإحصائية من خلال تسليط الضوء على القضايا ذات الصلة. وكثيراً ما تعتمد المخرجات الإحصائية على المخرج التحليلي بوصفه عنصراً رئيسياً لأنه لا يمكن، لأسباب تتعلق بالسرية، نشر البيانات الجزئية الأساسية لعامة الناس. ويضطلع تحليل البيانات بدور رئيسي أيضاً في تقييم جودة البيانات من خلال الإشارة إلى المشاكل جودة البيانات. ولذلك، يمكن أن يؤثر التحليل على التحسينات المقبلة في العملية الإحصائية.

ويتضمن تحليل البيانات تلخيص البيانات والتأكد من أنها توفر إجابات واضحة عن الأسئلة التي انطلق منها المسح. وكثيراً ما تشمل هذه العملية تحليل الجداول وحساب المقاييس الموجزة، مثل التوزيع التكراري، والنسب المئوية، والقيم المتوسطة، والنطاقات. وبالنسبة للمسوح بالعينات، يتضمن تحليل البيانات وصفاً للوحدات المرصودة، ومجموعة مختارة من الأدوات الإحصائية (الجداول، والرسوم البيانية، ومقاييس الانتشار، والنماذج، وما إلى ذلك)، و/أو وصفاً للسكان واختبارات الفرضيات المتعلقة بهم. وفي هذه الحالة، يجب أن يؤخَذ تصميم العينة في الاعتبار على نحو ملائم.

وإلى جانب تحليل البيانات الإحصائية من منظور المستخدمين، ينبغي أيضاً أن تقوم الاجهزة الإحصائية الوطنية لرصد العمليات الإحصائية الأساسية وتحليلها باستمرار من أجل ضمان استقرارها وإتاحة التحسين المستمر لجودتها، على النحو المبين في الفصل 6.2 'قياس وتحليل رضا المستخدمين واحتياجاتهم'. ويمكن إجراء التحليل في مراحل مختلفة من العملية الإحصائية ومن قبل وحدات تنظيمية مختلفة، تبعاً للهيكل التنظيمي العام للجهاز الإحصائي الوطني، كما هو موضح في الأقسام التالية.

التحليل الذي تجريه المجالات الموضوعية المسؤولة

يجوز أن يقوم المجال الموضوعي المسؤول عن عملية إحصائية بالتحليل أثناء إنتاج البيانات الإحصائية، وكذلك أثناء إعداد البيانات التي سيتم نشرها. وقد يبدأ التحليل بتحليل البيانات الاستكشافية وطرق التحرير الكلي الوارد وصفها في الفصل 6.2.8 - التدقيق الكلي. ويشير تحليل النتائج الأولية إلى عملية تلخيص البيانات الخام والتحقيق في أي تباين في البيانات. وينبغي تحليل جميع مخرجات، من أجل تحديد اتساق البيانات أو توجيه المزيد من التحليلات.

ويشمل تحليل النتائج الأولية التدقيق الكلي، والتعمّق في بيانات الوحدات، والجدولة، والإبلاغ عن الاستثناءات، وتقييم النتائج مقابل نتائج الفترة السابقة ومصادر البيانات ذات الصلة.

وخلال هذه المرحلة، تُجري وحدات متخصّصة أيضاً تحليلاً إضافياً مطلوباً لتوثيق تقارير الجودة. ويتيح هذا النوع من التحليل فهمَ خصائص مجموعة البيانات والظواهر الأساسية على نحو أفضل. ويساعد أيضاً في تحديد الأخطاء المحتملة في المعالجة، وتحسين الأوزان للمسوح بالعينات، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين، على سبيل المثال أجزاء الاستبيان التي يمكن تحسين صياغتها.

وتُنجَز العناصر الرئيسية للتحليل قبل نشر البيانات، بينما يتم جدولة البيانات وإعدادها للنشر. وقد يشمل التحليل إعداد موجز عن النتائج الرئيسية لنشر البيانات، وإعداد الملاحظات التوضيحية التي توفر معلومات مفصّلة عن خصائص مجموعة البيانات، وإعداد الرسوم البيانية المصاحبة لنشر البيانات. وفي التحليل، ينبغي محاكاة مستخدمي البيانات والتحقق بشكل أكبر من اتساق الأرقام المنشورة، وذلك باستنساخ الإجراءات التي قد يعتمدونها. والطريقة الأكثر شيوعاً هي أن تُجرى المقارنات من خلال مقارنة النتائج مع الإحصاءات المنشورة مسبقاً ومع مصادر البيانات الأخرى. وينبغي بذل كل جهد ممكن لمراعاة مصالح المستخدمين وإجراء المزيد من عمليات التحقّق من البيانات التي قد تكون ذات أهمية خاصة.

وحتى لو كان المجال الموضوعي مسؤولاً عادة عن هذا النوع من التحليلات، هناك أجهزة إحصائية وطنية يتولّى فيها قسم تكنولوجيا المعلومات جدولةَ البيانات، ويتولّى قسم نشر البيانات إعدادَ الرسوم البيانية والتعليقات. وبالنسبة للمسوح بالعينات، يمكن أن تُحال مَهمة إجراء بعض التحليلات، مثل تحليل عدم الاستجابة (لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل 4.7.2.8 'تقليل عدم الاستجابة وإجراءات المتابعة')، إما إلى المجال الموضوعي أو إلى الوحدة التنظيمية المسؤولة عن المعالجة أو وحدة متخصصة أخرى، مثل المنهجية. وقد يُجري أيضاً خبراء متخصّصون تحليل السلاسل الزمنية والتحليل الطولي (على النحو المبين في الفصل)، ولكنّ هذا النوع من التحليلات يمكن أن يقوم به أيضاً خبراء المنهجية بمفردهم أو أن يُجرى بالاشتراك معهم.

التحليل الذي تجريه وحدة تحليل مخصّصة أو وحدة تنظيمية أخرى

يقدم هذا الفرع خياراتٍ بشأن كيفية تنظيم معارف الخبراء على نحو مؤسسي (مثل تقنيات أخذ العينات، وأساليب التحليل، وخيارات تكنولوجيا المعلومات والنشر) من أجل إجراء التحليل الإحصائي ضمن جهاز الإحصاء الوطني. وبما أن هذه المعارف مطلوبة في كامل نطاق العمليات الإحصائية، يعمل الموظفون الذين لديهم هذه المعارف عادةً في وحدة تحليل مخصّصة، ولا سيما في الاجهزة الإحصائية الوطنية المتطورة والأكبر حجماً. وقد لا يكون هذا ممكناً في العديد من الاجهزة الإحصائية الوطنية الأصغر حجماً.

وتبعاً لنوع العملية الإحصائية، يجوز أن يجري أيضاً خبراء آخرون في وحدات متخصصة تحليلات إضافية. فعلى سبيل المثال، قد يقوم خبير في وحدة السجل الإحصائي للأعمال التجارية بتحليل التصنيفات المخصّصة لوحدات الإبلاغ وبإجراء اختبارات التغطية من أجل تحديد مدى تمثيل الاستجابات في المجموعات الفرعية من السكان كما هو مبين في الفصل 4.11 - أطر مسوح القطاع غير الرسمي. ويمكن أن يقوم خبير تصميم العينات بتحليل الأوزان وبإجراء تحليلات أخرى أكثر تعقيداً من أجل إجراء التعديلات في حالات عدم الاستجابة وتحسين تقديرات المسوح بالعينات، كما هو مبين في الفصل 2.8- المسوح والتعدادات. ويمكن للخبراء في وحدة التحليل أن يجروا تحليلاً للسلاسل الزمنية وتعديلاً موسمياً. ويمكن أن يتّخذ خبير في تكنولوجيا المعلومات أو إدارة البيانات تدابير التحكم في الإفصاح كما هو مبين في الفصل 5.8.11 -السرية والتحكم في الإفصاح. وقد يكون لدى بعض المكاتب الأكبر حجماً أيضاً وحدة احصاءات تجريبية مخصّصة قد تتعامل مع المصادر المبتكرة ومسائل البيانات الضخمة. وكثيراً ما تتطلب هذه الوحدة مجموعات مهارات مختلفة تجمع بين المعرفة الإحصائية والمهارات التكنولوجية الواسعة النطاق كما هو مبين في الفصل 9.2.8 -تدريب طاقم المسح وخبراتهم').

وبغض النظر عن العملية الإحصائية، تجري الوحدة المتخصصة في الإطار التحليلي المقابل (إن وُجد) المزيد من التحليل للتحقق من تماسك الناتج الإحصائي واتساقه. وأبرز مثال على ذلك هو وحدة الحسابات القومية، حيث تُجمَع البيانات من مجموعة واسعة من المصادر وتُحلَّل جنباً إلى جنب كما هو مبين في الفصل 4.9- الحسابات القومية.

روابط الإرشادات وأفضل الممارسات والأمثلة:

- يوروستات، دليل حول تحسين الجودة عن طريق تحليل متغيرات العملية

استعراض المخرجات والممارسات

ينبغي أن تكون الاجهزة الإحصائية الوطنية، انطلاقاً من سعيها إلى التحسين المستمر، منفتحةً لإجراء استعراضات واسعة النطاق لمخرجاتها وتقييم ممارساتها. ومن الممارسات الشائعة لاستعراض المخرجات إجراء استعراض داخلي للمنشورات قبل إصدارها. ويشارك في هذا الاستعراض الجماعي كبار الموظفين في المنظمة، وهذا يشجّع على الاستعراض والنقد الشاملين للمواضيع. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يجري المسؤولون عن إحصاءات الصناعة والتجارة أو المحاسبون القوميون

استعراضاً فعالاً لنشرة إحصاءات العمالة والبطالة. ويُجرى هذا النوع من الاستعراض عادةً على نحو منتظم وينبغي الشروع فيه، لا سيما إذا كانت الإحصاءات المنشورة تثير عدداً كبيراً من الأسئلة (أو أسئلة متكررة) بعد نشرها.

وينبغي أن تُخصَّص عملية رسمية للجهود المبذولة على نطاق أوسع، مثل تلك المتصلة بسلسلة التحليلات الناتجة من مسح جديد لدخل الأسر ونفقاتها، أو تعداد اقتصادي جديد، أو تعداد جديد للسكان. وإلى جانب إشراك العديد من الخبراء والوحدات على المستوى الداخلي، فإن إقناع أعضاء المجتمع الأكاديمي بالمشاركة في العملية سيكون له فائدة إضافية. والهدف من الاستعراض هو الحكم على ما إذا كانت البيانات الصادرة مدعومة تماماً بالأدلة، وما إذا كانت أهم الاستدلالات المستندة إلى البيانات الجديدة المتاحة قد أُخذت في الاعتبار، وما إذا كانت الأساليب المستخدمة تصمد أمام التدقيق في ضوء المعرفة الحالية. كم وتُستعرَض المنشورات أيضاً كجزء من الاستعراضات الخارجية الدورية التي قد تؤدي إلى توصيات يمكن أن تحسن إلى حد كبير نوعية المخرجات الإحصائية المقبلة. وفي جميع الحالات، من المرجح أن تشمل هذه الاستعراضات تحليلاً هاماً للنواتج الإحصائية والبيانات الوصفية. ويمكن إجراؤها كعمليات وطنية، إقليمية و/أو دولية. وقد تركز على النظام الإحصائي الوطني بكامله، أو على مجال مواضيعي معين. وفي الاستعراضات الإقليمية أو الدولية، يجري عادةً التأكد من تطبيق المعايير الدولية، مثل الاستعراض العالمي لتنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وقد يختلف نطاق الاستعراض الوطني وفقاً لهيكلية النظام الإحصائي الوطني. ففي النظام المركزي، يمكن أن يتيح الاستعراض التحقق من جودة المخرجات، أما في النظام اللامركزي، فيتيح الاستعراض التحقق من جودة النواتج وتطبيق المبادئ على حد سواء. (لمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على الفصل السابع 'إدارة الجودة'.)

استعراض مخرجات البيانات – احصاءات موازية

تشير **الإحصاءات الموازية** إلى الحالة التي تُقارن فيها إحصاءات التدفق بين بلدين. فعلى سبيل المثال، تُقارن صادرات البلد "أ" إلى البلد "ب" (المقاسة بالمقاطعة "أ") مع واردات البلد "ب" من البلد "أ" (المُقاسة حسب البلد "ب"). والهدف من ذلك هو الكشف عن أسباب عدم التماثل الثنائي. وإلى جانب الكشف عن أوجه عدم التماثل، يمكن استخدام تمرين الموازية لأعداد تقديرات بشأن إحصاءات تدفق الاحصاءات للبلدان التي لم تقم بقياسها أو الإبلاغ عنها. احصاءات الموازية تُستخدم في معظم الأحيان في إحصاءات التجارة الخارجية وإحصاءات الهجرة، حيث يمكن استخدام بيانات موازية من بيانات البلد الشريك بوصفها تقديراً.

ومع أن هذا التمرين مفيداً لسد الفجوات في البيانات، يجب أن يكون استخدامها الأساسي لأغراض المراجعة. وتُجرى تمارين الموازية عادة عندما تتفق الاجهزة الإحصائية الوطنية في بلدين أو أكثر على مقارنة النتائج والبيانات التفصيلية بهدف تحسين الجودة، على سبيل المثال من خلال تحسين إجراءات التسجيل والتصنيف مثلاً.

روابط الارشادات وأفضل الممارسات والأمثل**ة:**

- UNECE. إحصاءات الهجرة الدولية: دليل عملي لبلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى:
- UNESCAP. عدم التماثل في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: دراسة حالة لبلدان مختارة في آسيا ، المحيط الهادئ

استعراض المخرج التحليلي

يجري عادةً استعراض المخرج التحليلي إما بالاستعانة بمراجعين خارجيين أو من خلال عملية استعراض الأقران. ويشمل هذا الاستعراض التحقق من العمليات والإجراءات المصاحبة لنشر الإحصاءات. ويوفر النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية إطاراً يمكن استخدامه لاستعراض مراحل الإنتاج بصورة منهجية. وتُستعرَض المجالات الإحصائية عادةً باستخدام نهج شبيه بمراجعة الحسابات، حيث ينبغي توثيق كل خطوة توثيقاً جيداً من أجل التمكّن من تكرار النتائج. وهناك أمثلة كثيرة على إجراء الاستعراض وفقاً للوظيفة، وحيث يجري بصورة منهجية استعراض الوظائف الإحصائية، مثل نشر السجلات الإحصائية أو أخذ العينات منها أو استخدامها، من أجل تحسين جودة البيانات الإحصائية ومدى فائدتها. وعلاوة على ذلك، يجري أحياناً التكليف بإجراء استعراضات منهجية للنُظم الإحصائية ككل، بهدف تقييم فعالية النظام الإحصائي ونماذج إدارته.

روابط الارشادات وأفضل الممارسات والأمثلة:

- يوروستات. مراجعة مجموعات التوريد والاستخدام والمدخلات الوطنية
- البروفيسور سير تشارلز بين: المراجعة المستقلة للإحصاءات الاقتصادية في المملكة المتحدة
- جهاز الإحصاء الوطني. مراجعة أفضل الممارسات الدولية في إنتاج إحصاءات الإنتاجية

3.9 أساليب التحليل وأنظمته

1.3.9 أساليب التحليل

الانحدار والارتباط

إن أكثر التقنيات استخداماً في دراسة العلاقة بين متغيرين كميين هما الارتباط والانحدار الخطي.

ويُحدد الارتباط قوة العلاقة الخطية بين متغيرين من الناحية الكمية، في حين أن الانحدار يعبر عن العلاقة في شكل معادلة. ويُستخدَم الأسلوبان في إجراءات أخذ العينات والتقدير التابعة للمسوح بالعينات. ويُستخدمان أيضاً في التحليل، ولا سيما لتحديد مدى مناسَبة فرضية البحث. وفي التحليل الإحصائي، يمكن استخدام الارتباط لتأكيد العلاقة بين متغيرين. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يكون لإيرادات تجارة التجزئة وضريبة القيمة المضافة المحصّلة في الفترة نفسها معامل ارتباط إيجابي.

والخطوة الأولى لتحديد معادلة الانحدار هي تحديد النمط العام الذي يناسب البيانات. وهذا يشمل وضع رسم بياني لمخطط الانتشار (scatter plot) ومن ثم تجريب معادلات مختلفة لإيجاد الأفضل منها. وليس من السهل دوماً اختيار معادلة الانحدار المناسبة، ولكنّ الخبرة تساعد.

التعديل الموسمي والسلاسل الزمنية

التعديل الموسمي هو طريقة لإزالة التغيرات الدورية القصيرة الأجل بالاستناد إلى التفكيك الأساسي للسلاسل الزمنية.

ويُستخدم على نطاق واسع في الإحصاءات الرسمية لإزالة العنصر الموسمي لسلسلة زمنية شبه سنوية (شهرية أو فصلية عادةً). وتتألف السلسلة الزمنية في جوهرها من أربعة مكونات:

أ) المكون الموسمي؛
ب) المكون التقويمي؛
ج) المكون غير المنتظم؛
د) المكون ذات الاتجاه المعدل موسمياً والمتجانس.

ويتيح هذا التفكيك الحصول على سلاسل زمنية معدلة موسمياً وتقويمياً عن طريق استبعاد المكونين الموسمي والتقويمي من السلسلة الأصلية.

والهدف من التعديل الموسمي هو تيسير تحليل السلاسل الزمنية، أي إجراء مقارنات بين فترة وأخرى في سلسلة زمنية، والكشف عن الاتجاه الأساسي الذي يصعب خلاف ذلك تحديده لأنه يكون محجوباً بالآثار الموسمية والتقويمية. وهو ينطوي على إزالة التغيرات الموسمية في السلسلة الأصلية.

وقبل التعديل الموسمي، تُجرى دوماً المعالجة المسبقة، بما في ذلك الكشف عن القيم الناشزة وتصحيحها وتعديل التقويم، أي إزالة التغيرات في يوم التداول وآثار العطلات المتحركة. وفي بعض الحالات، قد تنطوي السلسلة الأصلية على تباينات، أي قد يكون هناك سلسلة جديدة مشتقة تتضمن الاختلافات بين نقاط ملاصقة في السلسلة الزمنية. ويُجرى ذلك من أجل الحصول على الثبات الذي يُعدّ من خصائص السلسلة الزمنية التي تتطلّبها خوارزميات التعديل الموسمي. ويشار إلى مختلف الخيارات المتخذة عند إجراء تعديل موسمي (بما في ذلك المعالجة المسبقة) لسلسلة معينة على أنها اختيار نموذجي.

وقد أصبح استخدام السلاسل الزمنية المعدلة موسمياً هو المعيار في الإحصاءات الرسمية، حيث يتوقع المستخدمون أن تكون البيانات (ولا سيما البيانات القصيرة الأجل) متاحة في شكل موثوق لا يتأثر بالمكونات الموسمية والتقويمية.

بالنظر إلى أن خوارزميات المعالجة المسبقة والتعديل الموسمي معقدة ومكثفة حسابيًا ، يتم تنفيذها دائمًا باستخدام نظام تعديل موسمي. هناك العديد من أنظمة التعديل الموسمية المتاحة، وأكثرها شيوعاً مذكورة أدناه وموصوفة بمزيد من التفصيل في الفصل 7.14 - التجهيز الإحصائي المتخصص/البرمجيات التحليلية:

أ) X-12 ARIMA، مكتب الإحصاء الأمريكي

ب) TRAMO-SEATS، دائرة الإحصاء، البنك الوطني الإسباني.

ج) النظام X-13 ARIMA-SEATS، الذي يجمع بين X-12 ARIMA وTRAMO-SEATS، تم تطويرها ودعمها من قبل مكتب الإحصاء الأمريكي

د) Jdemetra+، أيضاً يجمع بين X-12 ARIMA وTRAMO-SEATS ، تم تطويره من قبل دائرة الإحصاء، في البنك الوطني البلجيكي لمجموعة التكيف الموسمي ESS.

ويوصى بأن يتم الاتفاق على أسلوب التعديل الموسمي، وعلى إجراءٍ عام لتحديد معالم التعديل على الأقل، من أجل استخدامها في جميع أقسام جهاز الإحصاء الوطني إن لم يكن في النظام الإحصائي الوطني. وقد يؤدي اختلاف أساليب التعديل الموسمي إلى استنتاجات مختلفة، ما قد يطرح إشكاليةً لا سيما في فترات الركود.

روابط الارشادات وأفضل الممارسات والأمثلة:

- يوروستات. دليل التعديل الموسمي، طبعة 2018
- يوروستات. إرشادات ESS حول التصنيف الزمني، والمقارنة المعيارية والمصالحة، طبعة 2018
- ABS . تحليل السلاسل الزمنية: طرق التعديل الموسمية

قواعد السرية والتحكم في الإفصاح

السرية مبدأٌ أساسي في الإحصاءات كما هو مبين بالتفصيل في الفصل 6.2.3 'المبدأ 6'. ويتعين على منتجي الإحصاءات الرسمية إضفاء السرية التامة على بيانات الأفراد التي تُجمَع لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين أو معنويين، واستخدامها قصراً في الأغراض الإحصائية. ويتناول هذا القسم قواعد السرية التي تُنفَّذ لضمان احترام هذا المبدأ وكذلك أساليب التحكم في الإفصاح.

ويميز النهج الحديث للسرية الإحصائية بين المعلومات التي يمكن تمييزها على نحو مباشر وتلك التي تُميَّز على نحو غير مباشر. والتحديد المباشر يعني التعرّف على هوية المجيب من خلال أحد المعرفات الرسمية أو مجموعة منها (مثل الاسم، والعنوان، ورقم التعريف...). والتحديد غير المباشر يعني استنتاج هوية المجيب من خلال مجموعة من المتغيرات أو الخصائص، مثل الموقع مقروناً بالعمر والنوع الاجتماعي والمستوى العلمي. وقد تكون هذه المتغيرات في مصدر واحد أو في مصادر مختلفة يمكن جمعها. وينبغي تجنب تحديد هوية الوحدة المجيبة على نحو مباشر وغير مباشر في آن معاً. غير أنه يجوز السماح بالوصول إلى البيانات الجزئية التي لا تتيح سوى تحديد الهوية على نحو غير مباشر، وذلك لأغراض علمية بموجب أحكام وشروط محددة، كما هو مبين في الفصل 5.5.4- وصول المستخدم إلى البيانات السرية لأغراضهم الإحصائية الخاصة وفي الفصل 3.5.10 - البيانات الجزئية.

أ) **قواعد السرية للبيانات الجدولية**

يمكن تقسيم قواعد السرية إلى نهجين: النهج النشط والنهج السلبي. وتقتصر السرية السلبية تقليدياً على إحصاءات التجارة الدولية في السلع، حيث لا تُطبَّق إلا إذا طلبتها تحديداً المؤسسة المهيمنة في خلية جدولة (أي المؤسسة ذات القيمة الأكبر). أما السرية النشطة، وفقًا لقواعد السرية المحددة، فتُطبَّق في جميع المجالات الإحصائية الأخرى تقريباً.

وفي معظم الأحيان، تطبّق الاجهزة الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم قواعد السرية الثلاث التالية لحماية البيانات الجدولية:

- **معيار العدد**، أي تطبيق الحد الأدنى المطلوب من الملاحظات في خلية جدول، أي ثلاث ملاحظات مثلاً، من أجل نشر البيانات ذات الصلة في الخلية.
- **معيار الهيمنة** للمتغيرات الاقتصادية (مثل المبيعات أو القيمة المضافة). وهذا يعني أن السرية تُطبَّق إذا كانت أكبر شركة أو أكبر شركتين معاً تمثلان حصة مهيمنة (مثلاً، 85 في المائة) من القيمة الخاصة بخلية جدول ما.
- **السرية الثانوية** (أو **الإفصاح المتبقي**)؛ بعد تحديد الخلايا الحساسة وكتمان قيمها، لا يزال من الممكن تحديد القيم التي جرى كتمانها انطلاقاً من القيم التي لم يتم كتمانها في الخلايا. ويشار إلى هذه العملية بالإفصاح المتبقي. والمثال الأبسط هو جدول أحادي الأبعاد من التعدادات أو الصفات جرى فيه كتمان قيمة خلية واحدة ولكنّ مجموع الخلايا كلها قد تم نشره. وفي هذه الحالة، يمكن بسهولة استخلاص قيمة الخلية التي جرى كتمانها من خلال طرح قيم جميع الخلايا الأخرى من المجموع. وبالتالي، يتعين فحص جميع جداول المخرجات للكشف عن الإفصاح المتبقي والخلايا الأخرى التي جرى كتمانها لضمان عدم حدوث ذلك. ومن الواضح أنه ينبغي التقليل إلى أدنى حد من العدد الإجمالي للخلايا التي جرى كتمانها من أجل ضمان نشر أكبر عدد ممكن من البيانات.

ب) **التحكم في الإفصاح الإحصائي**

أساليب التحكم في الإفصاح الإحصائي هي عمليات وإجراءات تُستخدم للحد من خطر تحديد الوحدات الإحصائية عند نشر البيانات الإحصائية. وتشمل هذه الأساليب ما يلي:

- **حماية البيانات الجدولية** للمعلومات المجمّعة عن المجيبين والواردة في الجداول (باستخدام الكتمان والتقريب والنشر في فترات فاصلة)
- **حماية البيانات الجزئية** للمعلومات عن الوحدات الإحصائية (باستخدام الكتمان المحلي، وأخذ العينات، وإعادة الترميز الشامل، والترميز العلوي والسفلي، والتقريب، ومبادلة الرتب، والتجميع الجزئي).

وإذا نُشرَت قيمة خلية حساسة، يقال إن الإفصاح عنها قد حدث، ما يشكل انتهاكاً لشرط عدم الكشف عن البيانات السرية. وبالتالي، فإن ضمان عدم وجود خلايا حساسة في جداول النواتج هو أحد الشروط اللازمة للحفاظ على السرية. ويجري عادةً كتمان قيمة خلية حساسة في جدول المخرجات، ما يعني أنه بدلاً من نشرها، تُستبدَل بعلامة نجمية أو برمز خاص آخر مع ملاحظة تشير إلى السبب، أي الحفاظ على السرية. ويمكن إدماج النظم الآلية للتحكم في الإفصاح في حلول الجدولة، ما يوفر "سرية تلقائية" لأي استفسار قد يطلبه المستخدم.

وحلول البرمجيات التي تتيح امكنية التحكم في الإفصاح الإحصائي متوفرة في السوق، كما هو مبين بمزيد من التفصيل في الفصل 5.8.11 - السرية والتحكم الإفصاح.

روابط الارشادات وأفضل الممارسات والأمثلة:

- إحصاءات سياسة سرية البيانات الدنماركية
- UNECE: إدارة السرية الإحصائية والوصول إلى البيانات الجزئية. الأُسس والمبادئ التوجيهية للممارسة الجيدة

2.3.9 نظمٌ للتحليل

النُظم التجارية الجاهزة والنُظم المجانية ذات المصدر المفتوح

من الآمن الافتراض أن كل جهة من الجهات الجدية المنتِجة للإحصاءات الرسمية تقريباً تستخدم واحداً أو أكثر من مجموعة البرمجيات المعروفة في إنتاج البيانات الإحصائية. وفي حين أن بعض البرمجيات (مثل نظام SAS) قد استخدمتها الاجهزة الإحصائية الوطنية منذ بداية استخدام الحواسيب الكبيرة، فإن برمجيات أخرى، مثل R ذات المصدر المفتوح اكتسبت مؤخراً فقط شعبيةً باعتبارها جزءاً من الإحصاءات الرسمية.

والغرض من هذا القسم ليس التوصية باستخدام نظام برمجيات معين للتحليل، بل وضع قائمة بالخيارات الممكنة وتقديم توجيهات بشأن المعيار الممكن للاختيار في ما بينها. وفي ما يلي روابط لكل من مجموعات البرمجيات الإحصائية الأكثر استخداماً، التي يتناولها بالتفصيل الفصل 7.14 - البرمجيات المتخصّصة في معالجة/تحليل الإحصاءات.

أ) **نظام التحليل الإحصائي (SAS)** هو مجموعة برمجيات يمكنها اكتشاف البيانات وتغييرها وإدارتها واستردادها من مجموعة متنوعة من المصادر وإجراء تحليل إحصائي عليها .انظر الفصل 7.14 (ح) 'نظام التحليل الإحصائي (SAS)'.

ب) **الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)** هي منصة من البرمجيات الإحصائية من آي بي إم (IBM) تتيح للمستخدم تحليل البيانات، وفهمها على نحو أفضل، وحل مشاكل معقدة في الأعمال والبحوث. انظر الفصل 6.14 (ز) 'الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)'.

ج) **برنامج ستاتا (Stata)** هو برنامج إحصائي يمكّن المستخدمين من تحليل البيانات وإدارتها وإنتاج عروض بصرية لها. انظر الفصل 6.14 (ط) 'برنامج ستاتا (Stata)'.

د) **برنامج "آر" (R) (مشروع الحوسبة الإحصائية)** هو لغة وبيئة للحوسبة الإحصائية والرسوم البيانية. انظر الفصل 6.14 (ي) 'برنامج آر (R)'.

ه) **برنامج "ميني تاب" (Minitab)** هو مجموعة برمجيات إحصائية للأغراض العامة تُستخدم كأداة أساسية لتحليل بيانات البحوث. انظر الفصل 6.14 (ه) 'برنامج ميني تاب (Minitab)'.

وكثيراً ما يعتمد اختيار النظام المناسب على مسار النظام، بمعنى أنه إذا كان هناك نظام معين يُستخدم في مكان آخر في جهاز الإحصاء الوطني، قد يكون استبداله بنظام آخر صعباً وقد يستغرق وقتاً طويلاً لأن العمليات والإجراءات وعملية التعديل حسب الطلب تكون مُعدّة أصلاً.

وكثيراً ما تكون تكاليف الترخيص عاملاً مقيداً إذ قد يكون تطبيق نظام إحصائي متقدم للمؤسسات مكلفاً للغاية. كما أن توافر المعارف والتدريبات المحلية قد يدفع جهاز الإحصاء الوطني إلى إيجاد حل محدد. وفي بعض النُظم، تكون الإجراءات الإحصائية مكتوبةً مسبقاً، وقد بدأت الاجهزة الإحصائية الوطنية مؤخراً بتشجيع تشارك الإجراءات والرموز، التي تستند في معظمها إلى منصات مفتوحة المصدر (كما هو مبين بالتفصيل في الفصل 9.2.14 -البرمجيات المفتوحة المصدر).2.2.3.9 أنظمة التعديل الموسمي

ه) وهناك مجموعات متعددة من برامج التكيف الموسمي متاحة أكثر من غيرها مدرجة أدناه ويرد وصفها بمزيد من التفصيل في الفصل 7.14 - التجهيز الإحصائي المتخصص / البرمجيات التحليلية.X-12 ARIMA، مكتب الإحصاء الأمريكي

و) TRAMO-SEATS، دائرة الإحصاء، البنك الوطني الإسباني.

ز) النظام X-13 ARIMA-SEATS، الذي يجمع بين X-12 ARIMA وTRAMO-SEATS، تم تطويرها ودعمها من قبل مكتب الإحصاء الأمريكي.

ح) Jdemetra+، أيضاً يجمع بين X-12 ARIMA وTRAMO-SEATS ، تم تطويره من قبل دائرة الإحصاء، في البنك الوطني البلجيكي لمجموعة التكيف الموسمي ESS.

أنظمة للرقابة على السرية والإفصاح

بما أن جداول المخرجات ضخمة عادة وقد تكون مترابطة فيما بينها، فإن تحديد والكشف عن البيانات ليس عملية يمكن أن تتم يدويا. وبالتالي، يجب على جهاز الإحصاء الوطني أن يحصل إما على أداة للتحقق من السرية أو للمراقبة أو استحداث أداة خاصة بها. ويُوصى باقتناء التكاليف الإنمائية. ومع ذلك، نظراً لأن أدوات فحص السرية والمراقبة في الافصاح ليست

متاحة تجارياً بسهولة (حيث يكون هناك طلب ضئيل عليها خارج نطاق الإحصاءات الرسمية) ومن المرجح أن يكون الاستحواذ من جهاز إحصاء وطني آخر. هناك مثالان معروفان على النحو التالي ويرد وصفهما بمزيد من التفصيل في الفصل 2.5.8.11- التحقق من السرية وأدوات مراقبة الكشف:

أ) **ARGUS، هيئة الإحصاء الهولندية**: كما هو موضح في الإصدار 3.3 من دليل مستخدمي ARGUS، فإن الغرض من Γ-ARGUS هو حماية الجداول من مخاطر الافصاح. ويتم تحقيق ذلك عن طريق تعديل الجداول بحيث تحتوي على معلومات أقل تفصيلاً. وتطبيق مزدوج، µ-ARGUS يحمي ملفات البيانات الجزئية. كما تمت إعادة كتابة كلا التطبيقين في مصدر مفتوح.

ب) **G-Confid، هيئة الإحصاء الكندية**: كما هو موضح في G - Confid: قلب الجداول الخاصة بمخاطر الإفصاح لعام 2013، G-Confid هو نظام معمم يمكنه التعامل مع الجداول الضخمة متعددة الأبعاد والتي يمكن أن تتضمن مناهج جديدة.

4.9 الحسابات القومية

1.4.9 نظام الحسابات القومية (SNA)

نظام الحسابات القومية هو مجموعة التوصيات الموحدة والمتفق عليها دولياً بشأن كيفية تجميع مقاييس النشاط الاقتصادي. والدور المركزي للحسابات القومية بالاستناد إلى نظام الحسابات القومية هو دورٌ حاسم. فما من أداة مشابهة أخرى قوية ومقبولة على نطاق واسع لدمج الإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية. ومن الواضح أن هذا النظام يُستخدَم في تحديد نقاط الضعف والفجوات في الإحصاءات الأساسية. ويمتد دوره إلى ما هو أبعد من إنتاج بيانات عن حالة الاقتصاد على فترات منتظمة. ففي إطار تقدير مجاميع الاقتصاد الكلي، يضطلع النظام بمهمة ذات الصلة وهي جرد البيانات الاقتصادية الواردة والتأثير عليها.

ويصف نظام الحسابات القومية مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي في سياق مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبية المتفق عليها دولياً.

ويقدم لمحة عامة عن العمليات الاقتصادية، ويسجّل كيفية توزيع الإنتاج بين المستهلكين والشركات والحكومة والدول الأجنبية. ويبين كيف تتدفق الإيرادات الناشئة عن الإنتاج، والمعدلة بالضرائب والتحويلات، إلى هذه المجموعات وكيف تخصّص هذه المجموعات التدفقات للاستهلاك والادخار والاستثمار. وبالتالي، فإن الحسابات القومية هي أحد العناصر الأساسية لإحصاءات الاقتصاد الكلي، وتشكل أساساً للتحليل الاقتصادي وصياغة السياسات.

ويوفر نظام الحسابات القومية، بوصفه إطاراً مفاهيمياً، إطاراً شاملاً للمعايير في مجالات الإحصاءات الاقتصادية الأخرى، ما ييسّر تكامل هذه النظم الإحصائية لتحقيق الاتساق مع الحسابات القومية.

ويقوم بذلك من خلال تحديد العناصر الأساسية للإحصاءات الاقتصادية مثل: تحديد الوحدات، ومبادئ التقييم، وقواعد المحاسبة، وحدود الإنتاج، وحدود الأصول، إلخ. ويعني هذا النهج أن البيانات المستمدة من العديد من المجموعات يمكن استخدامها، بل تُستخدَم بالفعل لملء الحسابات القومية في البلدان. وبما أن نظام الحسابات القومية معيار مفاهيمي (وليس معياراً قائماً على المجموعات)، يمكن أن تُدمَج في حساباته بياناتٌ مستمدة من مصادر متعددة، بما فيها البيانات غير المستمدة من المسوح. ولذلك، تُعَدّ الحسابات القومية مؤهلة للاستفادة من البيانات الإدارية وغيرها من مصادر البيانات الجديدة (بما في ذلك البيانات الضخمة).

وقد وُضع نظام الحسابات القومية لكي تستخدمه جميع البلدان إذ صُمم على نحو يلبّي احتياجات البلدان في مختلف مراحل التنمية الاقتصادية. وإحدى نقاط القوة الأخرى لنظام الحسابات القومية هي أن هيكليته متينة بما يكفي لضمان قدر كبير من المرونة في تطبيقه مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بحسابات متكاملة وكاملة اقتصادياً ومتسقة داخلياً.

ويتّسم نظام الحسابات القومية بشكل آخر من أشكال المرونة من خلال إدماج مفهوم الحسابات الفرعية المستخدمة لأغراض خاصة من دون تغيير الإطار المقبول عالمياً لنظام الحسابات القومية. ويستخدم العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية هذه الحسابات الفرعية لتقديم وجهات نظر بديلة عن النشاط الاقتصادي حسبما يطلبه مستخدموها الوطنيون. ومن الأمثلة على

ذلك الحسابات الفرعية للسياحة (الواردة في الفصل 1.8.9- الحسابات الفرعية للسياحة) والحسابات الفرعية للمؤسسات غير الربحية.

ويستفيد المجتمع الدولي أيضاً من هذه المرونة لوضع معايير تربط محاور التركيز الاقتصادية التقليدية لنظام الحسابات القومية بمجالات أخرى ذات الصلة على مستوى السياسات. ومن الأمثلة الهامة على ذلك تطوير نظام الحسابات الاقتصادية البيئية (الذي يتناوله الفصل 6.9 'نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية') الذي يشكل إطاراً محاسبياً يدمج البيانات الاقتصادية والبيئية باستخدام مفاهيم وتعاريف وتصنيفات تتسق مع نظام الحسابات القومية. ومن الأمثلة الأخرى تطوير حسابات العمل التي تربط الحسابات القومية بنتائج سوق العمل (كما هو مبين بمزيد من التفصيل في الفصل 11.8.9- *معجم مصطلحات السياحة*).

نظام الحسابات القومية لعام 2008

وأحدث نسخة من نظام الحسابات القومية هو نظام الحسابات القومية لعام 2008. وهذه هي النسخة الخامسة من نظام الحسابات القومية، وقد نُشرت أول نسخة منه في عام 1953. ولا تتضمن هذه النسخة تغييرات أساسية أو شاملة من شأنها أن تعوق الانتقال السلس من النسخ السابقة عام 1993 (تمت مناقشته في القسم الفرعي التالي) إلى النسخة الحديثة. وقد كان الاتساق مع الأدلة ذات الصلة، مثل تلك المتعلقة بميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الحكومية، والإحصاءات النقدية والمالية، أحد الاعتبارات الهامة في عملية التحديث.

ويبدأ نظام الحسابات القومية لعام 2008 بمقدمة ولمحة عامة ثم يعرض قواعد المحاسبة والحسابات والجداول وتكاملها. هذه هي المواضيع التي تتناولها الفصول من 1 إلى 17. وتتناول الفصول من 18 إلى 29 نواحيَ مختلفة من الحسابات، وتقدّم تفاصيلَ حول عرضها، ووصفاً لبعض التمديدات الممكنة من أجل تحسين فائدة الحسابات لمجموعة واسعة من الأغراض.

وقد نشر الاتحاد الأوروبي النظام الأوروبي للحسابات الوطنية والإقليمية لعام 2010، وهو نسخة من نظام الحسابات القومية لعام 2008، صُممَت خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للاتحاد الأوروبي.

وتنشر البلدان أحياناً المفاهيم والمصادر والأساليب التي تستخدمها في تجميع حساباتها القومية. وهي تستند دائما إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008 أو الإصدارات السابقة، ولكنها قد لا تنفذها بدقة. ويرد أدناه مقتطف من هذا المنشور، كما يتضمن ملخص جيد لما يحتاج إليه المستخدم لمعرفة الحسابات القومية.كما هو مفصل في مفاهيم ومصادر وطرق الحسابات القومية الأسترالية لعام 2015، يستند النظام الأسترالي للحسابات القومية (ASNA) على النظام الدولي الموحد لنظام الحسابات القومية لعام 2008 و BPM6. وهو يوفر إطاراً إحصائياً منهجياً لتلخيص وتحليل الأحداث الاقتصادية وثروة الاقتصاد ومكوناته.

إن الأحداث الاقتصادية الرئيسية المسجلة في الحسابات القومية هي الإنتاج والاستهلاك وتجميع الثروة. كما تسجل الحسابات القومية أيضا الإيرادات الناتجة عن الإنتاج، وتوزيع الدخل بين عوامل الإنتاج واستخدام الدخل سواء للاستهلاك أو حيازة الأصول. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تسجل قيمة مخزون الأصول والخصوم في الاقتصاد، والأحداث غير المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك التي تحدث تغييرات في قيمة مخزون الثروة. ويمكن أن تشمل هذه الأحداث إعادة تقييم الأصول الطبيعية، والكوارث، ونموها واستنزافها، وتحويل الأصول الطبيعية إلى النشاط الاقتصادي.

ويتألف إطار المحاسبة الوطني من مجموعة من الحسابات هي: متوازنة باستخدام مبادئ المحاسبة المزدوجة والمتكاملة تماماً في وجود توازن بين قيمة الأصول والخصوم في بداية الفترة المحاسبية والمعاملات وغيرها من الأحداث الاقتصادية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية، والقيم الختامية للأصول والخصوم.

يتم دعم حسابات الاقتصاد ككل بحسابات لمختلف قطاعات الاقتصاد ، مثل الحسابات المتعلقة بالحكومة والأسر المعيشية والشركات. ويشمل الإطار أيضاً حسابات أخرى أكثر تفصيلاً مثل الحسابات المالية وجداول المدخلات والمخرجات (I-O). كما يوفر تحليلات إضافية من خلال مصفوفات المحاسبة الاجتماعية والحسابات الفرعية المصممة لتعكس جوانب محددة للنشاط الاقتصادي مثل السياحة والصحة والبيئة. من خلال تطبيق مقاييس الأسعار المناسبة، يمكن عرض الحسابات القومية من حيث الحجم وكذلك بالأسعار الجارية. ويمكن أيضاً تعديل السلاسل الزمنية للحسابات القومية لإزالة التشوهات الموسمية والكشف عن الاتجاهات.

وبشكل عام، يتمثل الغرض الرئيسي من الحسابات القومية في توفير المعلومات المفيدة في التحليل الاقتصادي وصياغة سياسات الاقتصاد الكلي. ويمكن رصد الأداء والسلوك الاقتصادي للاقتصاد ككل باستخدام المعلومات المسجلة في الحسابات القومية. ويمكن استخدام بيانات الحسابات القومية لتحديد العلاقات السببية بين متغيرات الاقتصاد الكلي ويمكن دمجها/ إدراجها في النماذج الاقتصادية المستخدمة لاختبار الفرضيات ووضع توقعات بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية.

وباستخدام بيانات الحسابات القومية، يمكن للمحللين قياس تأثير السياسات الحكومية على قطاعات الاقتصاد، وتأثير العوامل الخارجية من التغيرات في الاقتصاد الدولي. ويمكن صياغة الأهداف الاقتصادية من حيث المتغيرات المحاسبية القومية الرئيسية، التي يمكن استخدامها أيضاً كمعايير مرجعية لمقاييس الأداء الاقتصادي الأخرى، مثل الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو المساهمة الحكومية في الادخار الوطني. وبشرط تجميع الحسابات القومية وفقا للمعايير الدولية، يمكن استخدامها لمقارنة أداء اقتصادات الدول المختلفة.
وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجموعة الكاملة من المعلومات المتاحة من نظام محاسبة وطني شامل يمكن أن تخدم أغراضاً تتجاوز الاهتمامات المباشرة لمحللي الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام المعلومات المتعلقة بالحسابات القومية لتحليل توزيع الدخل والثروة، والأسواق المالية وغيرها، وتخصيص الموارد، وحدوث الضرائب ومدفوعات الاجتماعية، والقضايا البيئية، والإنتاجية، وأداء الصناعة، وما إلى ذلك.eوتنتج المسوح والأنظمة الإحصائية الأخرى التي تستخدم المفاهيم في إطار المحاسبة الوطني معلومات تتسق مع الحسابات القومية ومع إحصاءات أخرى تستند إلى إطار الحسابات القومية

نظام الحسابات القومية لعام 1993

نظام الحسابات القومية لعام 1993 هو الإصدار الرابع من نظام الحسابات القومية، وهو تحديث كبير لنسخة عام 1968. ولاتزال العديد من البلدان تستخدم نظام الحسابات القومية لعام 1993.

2.4.9 المبادئ التوجيهية والأدلة الأخرى ذات الصلة

ويقترن نظام الحسابات القومية بالعديد من الأدلة والمبادئ التوجيهية التي تتناول مختلف جوانب تنفيذه وتوسيع نطاقه. وترد أدناه أهم هذه المسائل.

دليل الحسابات القومية الفصلية لعام 2017، صندوق النقد الدولي

يعرض دليل الحسابات القومية الفصلية لصندوق النقد الدولي توجيهات مفاهيمية وعملية لتجميع إحصاءات الحسابات القومية الفصلية. ويقدم استعراضاً شاملاً لمصادر البيانات، والأساليب الإحصائية، وتقنيات التجميع من أجل استخلاص تقديرات رسمية للناتج المحلي الإجمالي الفصلي. طبعة عام 2017 هي نسخة محدّثة من الطبعة الأولى التي نُشرت في عام 2001، وقد حسّنت المحتوى السابق ووسّعته بالاستناد إلى التقدم المنهجي الأخير وأفضل الممارسات الوطنية والاقتراحات الواردة من الخبراء والمتخصّصين في تجميع الحسابات القومية الفصلية.

ويوفر الدليل إطاراً مقبولاً على المستوى الدولي لإنتاج بيانات الحسابات القومية الفصلية. وهو يتسق تماماً مع نظام الحسابات القومية لعام 2008. وينبغي أن تستخدم البلدان هذا الدليل باعتباره دليلاً مصاحباً لنظام الحسابات القومية لعام 2008 في ما يتعلق بنواحٍ محددة من تجميع الناتج المحلي الإجمالي الفصلي. وتتسق المنهجية والمفاهيم الواردة في الدليل أيضاً مع تلك التي تتضمنها الأدلة الإحصائية الأخرى الصادرة عن إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي، بما في ذلك دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة (الوارد أدناه)، ودليل الإحصاءات المالية الحكومية لعام 2014، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية ودليل التجميع. ولا تزال نسخة الدليل لعام 2001 متاحة للبلدان التي تستخدم نظام الحسابات القومية لعام 1993.

نظام الحسابات القومية الأساسي: بناء الأسس، 2014، المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي

دليل نظام الحسابات القومية الأساسي الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي يدعم التطبيق الناجح لنظام الحسابات القومية لعام 2008، حيث يوفر الأدوات اللازمة لدعم تحليل البيانات الأساسية عند إعداد إحصاءات الحسابات القومية للمرة الأولى أو عند تحسين الإحصاءات القائمة. ويتناول دليل عام 2014 العمل الذي جرى تنفيذه على مدى السنوات الأربع الماضية. ويتضمن آخر التطورات المتعلقة بالفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وعمله في مجال رصد تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008.

دليل عن جداول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات مع التمديدات والتطبيقات، 2018، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

جرى تحديث دليل جداول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات، الصادر عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، للإشارة إلى أحدث نسخ من المعايير الدولية، ولا سيما نظام الحسابات القومية لعام 2008، ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة. وهو واحد من سلسلة أدلة عن المحاسبة القومية تدعم تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008. ويهدف الدليل إلى توفير توجيهات تدريجية لتجميع جداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات، ولمحة عامة عن التمديدات المحتملة لتلك الجداول، التي تزيد من فائدتها التحليلية. إن دليل 1999 الخاص بتجمع جداول المدخلات والمخرجات وتحليلها غير متاح للبلدان التي لو تلتزم بنظام الحسابات القومية لعام 1993.

دليل المحاسبة القومية: الإنتاج والتدفقات والأرصدة المالية في نظام الحسابات القومية، 2014، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

دليل المحاسبة القومية: الإنتاج والتدفقات والأرصدة المالية في نظام الحسابات القومية، الصادر عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، يقدم توجيهات عملية بشأن حساب وتخصيص إنتاج مختلف أنواع الخدمات المالية والمسائل المتصلة بتجميع الحسابات المالية والميزانيات العمومية حسب القطاع المؤسسي في سياق العلاقات بين أطراف المعاملات المالية.

الحساب الفرعي عن المؤسسات غير الربحية والمؤسسات ذات الصلة والعمل التطوعي، 2018، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

دليل الحساب الفرعي عن المؤسسات غير الربحية والمؤسسات ذات الصلة والعمل التطوعي، الصادر عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، هو نسخة محدّثة من دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية (الأمم المتحدة، 2003). ويتضمن أحدث التنقيحات التي أُدخلت على المعايير المحاسبية الاقتصادية الدولية (ولا سيما نظام الحسابات القومية لعام 2008) والتصنيفات (وتحديداً التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية)، بالإضافة إلى مجموعة تجارب وممارسات وطنية في تنفيذ المبادئ التوجيهية للحسابات الفرعية للمؤسسات غير الربحية. ويجمع الدليل بين مختلف الجهود لتقديم توجيهات منهجية شاملة من أجل إنشاء حساب فرعي متماسك، على نحو يتوافق مع نظام الحسابات القومية لعام 2008، بشأن ما يسمى 'القطاع الثالث' أو 'قطاع الاقتصاد الاجتماعي' الذي يشمل ثلاثة عناصر:

(أ) المؤسسات غير الربحية التي لا تسيطر عليها الحكومة؛

(ب) بعض المؤسسات ذات الصلة التي لا تسيطر عليها الحكومة، بما في ذلك التعاونيات الواسعة النطاق، والجمعيات التعاضدية، والمؤسسات الاجتماعية؛

(ج) والعمل التطوعي.

المبادئ التوجيهية بشأن الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة، 2013، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

توفر المبادئ التوجيهية بشأن الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة، الصادرة عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، توجيهات عملية بشأن تعزيز اتساق المعلومات الإحصائية وتماسكها والتوفيق في ما بينها من خلال تطبيق منهجية الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة باستخدام نظام الحسابات القومية لعام 2008 بوصفه إطاراً مفاهيمياً شاملاً. وتقدم المبادئ التوجيهية أيضاً دراسات حالة ومواد عملية أخرى لتبادل الخبرات في تطبيق نهج متكامل للإنتاج الإحصائي في النُظم الإحصائية الوطنية.

دليل المحاسبة القومية: خبرة المحاسبة الأسرية في المفاهيم والتجميع، المجلد 1: حسابات قطاع الأسر المعيشية، 2000، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

يركز المجلد الأول من دليل المحاسبة القومية: خبرة المحاسبة الأسرية في المفاهيم والتجميع، الصادر عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، على حسابات قطاع الأسر المعيشية وتمديداتها الممكنة، كما هو مبين في نظام الحسابات القومية لعام 1993 (كما أنه مفيد للبلدان التي تستخدم نظام الحسابات القومية لعام 2008) ويتناول تجارب البلدان في ما يتعلق بالمسائل المفاهيمية والتجميعية لقطاع الأسر المعيشية والمحاسبة الفرعية. ويركز على مفهوم القطاع غير الرسمي، ويعرض دراسات

وطنية ودراسات حالة بشأن تجميع حسابات قطاع الأسر المعيشية، ويصف روابط قطاع الأسر المعيشية بقطاعات مختارة أخرى.

دليل المحاسبة القومية: خبرة المحاسبة الأسرية في المفاهيم والتجميع، المجلد 2: التمديدات الفرعية لحسابات قطاع الأسر المعيشية، 2000، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

يركز المجلد الثاني من دليل المحاسبة القومية: خبرة المحاسبة الأسرية في المفاهيم والتجميع، الصادر عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، على حسابات قطاع الأسر المعيشية وتمديداتها الممكنة، كما هو مبين في نظام الحسابات القومية لعام 1993 (أما بالنسبة للمجلد الأول، أنه مفيد للبلدان التي تستخدم نظام الحسابات القومية لعام 2008). ويتناول تجارب البلدان في ما يتعلق بالمسائل المفاهيمية والتجميعية لقطاع الأسر المعيشية والمحاسبة الفرعية. وهو مكرس أساساً لأنواع مختلفة من المحاسبة الفرعية لقطاع الأسر المعيشية بما في ذلك المحاسبة العمالية والمحاسبة الاجتماعية الاقتصادية. كما يصف مختلف المؤشرات الاجتماعية، والمشاكل في قياسها ومصادر البيانات المحتملة.

دليل المحاسبة القومية: الصلات بين محاسبة الأعمال التجارية والمحاسبة القومية، 2000، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

دليل المحاسبة القومية: الصلات بين محاسبة الأعمال التجارية والمحاسبة القومية، الصادر عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، يشير إلى نظام الحسابات القومية لعام 1993 ولكنه لا يزال قابلاً للتطبيق على البلدان التي تستخدم نظام الحسابات القومية لعام 2008. ويتناول النواحي المفاهيمية والعملية لربط حسابات الأعمال التجارية بالحسابات القومية بالاستناد إلى تجارب البلدان. ويصف كيفية قراءة البيانات المالية للشركات، وأوجه التشابه والاختلاف بين المفاهيم في حسابات الأعمال التجارية والاقتصاد، والتعديلات اللازمة التي يتعين إدخالها على حسابات الأعمال التجارية من أجل الحصول على حسابات قومية للتحليل الاقتصادي. وهو موجّه بشكل رئيسي إلى الموظفين المسؤولين عن تجميع الحسابات القومية والخبراء المتخصّصين في المسوح.

دليل المحاسبة القومية: استخدام الحسابات الكلية في تحليل السياسات، 2002، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

دليل المحاسبة القومية: استخدام الحسابات الكلية في تحليل السياسات، الصادر عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، يُعنى بالتفاعل بين نطاق المحاسبة الكلية، وتجميع الحسابات الكلية، والتحليل. ويستخدم محلل السياسات عادةً الإحصاءات من أجل رصد التطورات واتخاذ القرارات. ويؤكد هذا الدليل على دور المحاسبة الكلية بوصفها أداةً بدلاً من أن تكون قاعدة بيانات. ويشير مصطلح "الحسابات الكلية" إلى ما تتّسم به هذه الحسابات من خصائص متعلقة بالتوفيق بين إحصاءات منفصلة ضمن مجموعة بيانات متماسكة. ويتيح هذا الدليل استخدام الحسابات الكلية باعتبارها أداةً لمحلّلي السياسات.

دليل عن أساليب الحسابات الإقليمية، 2013، المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي

الحسابات الإقليمية هي من المواصفات الإقليمية للحسابات القومية. وتؤدي دوراً هاماً في صياغة السياسات الإقليمية وتنفيذها وتقييمها. وتُستخدم المؤشرات الإقليمية الناتجة من الحسابات الإقليمية، على وجه الخصوص، لتقييم أوجه التفاوت الإقليمية. وفي حين أن الفصل 13 من النظام الأوروبي للحسابات لعام 2010 يتضمن القواعد الأساسية للحسابات الإقليمية، فإن هذا الدليل الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي بشأن أساليب الحسابات الإقليمية، يقدم توصيات مفصّلة بشأن تنفيذها العملي في الدول الأعضاء.

قياس الاقتصاد غير الملحوظ – دليل، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة

تُعَدّ التغطية الكاملة للإنتاج الاقتصادي ناحية حيوية من جودة الحسابات القومية. ومن الصعب تحقيق هذا الشمول في التغطية نظراً لصعوبة حصر أنواع معينة من الأنشطة الإنتاجية. وتشير الأنشطة غير الملحوظة إلى تلك التي لا تغطيها البيانات الأساسية المستخدمة في تجميع الحسابات القومية لأنها سرية أو غير قانونية أو غير رسمية أو منتجة داخلياً للاستخدام النهائي الخاص أو بسبب أوجه قصور في نظام جمع البيانات الأساسية. وتشمل هذه الأنشطة الاقتصاد غير الملحوظ، وإدراجها في الحسابات القومية يشار إليه بقياس الاقتصاد غير الملحوظ.

وبما أن النُهج الممكنة لقياس الاقتصاد غير الملحوظ واسعة النطاق، هناك حاجة إلى تحديد أفضل الممارسات الدولية وتعزيزها. وهذا هو هدف دليل قياس الاقتصاد غير الملحوظ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة. ويعرض الدليل استراتيجيةً منهجية لإجراء تقديرات شاملة للناتج المحلي الإجمالي تتسق مع المعايير الدولية، ولا سيما مع نظام الحسابات القومية لعام 1993.

3.4.9 الترتيبات التنظيمية

1.3.4.9 موقع المحاسبين القوميين

بما أن تجميع الحسابات الوطنية وإدارتها يتطلبان مهارات متخصّصة للغاية واتصالاً وثيقاً جداً مع المستخدمين الرئيسيين، فإن موقع المحاسبين القوميين (أي المسؤولين عن الحسابات القومية) وتدريبهم وتواصلهم مع الموظفين في المجالات الموضوعية ذات الصلة هي عوامل حيوية.

وفي معظم البلدان، تقع الوحدة المسؤولة عن تجميع الحسابات القومية داخل جهاز الإحصاء الوطني. هذا هو الترتيب المفضل لأنه يسهّل نسبياً على جهاز الإحصاء الوطني تعيين الموظفين المناسبين وتدريبهم وضمان تواصلهم بفعالية مع الخبراء المتخصّصين (كما هو مبين في القسم الفرعي التالي).

وفي بعض البلدان، تقع وحدة الحسابات القومية في جهاز إحصائي وطني آخر ضمن النظام الإحصائي الوطني، وغالباً ما يكون المصرف المركزي/الاحتياطي، وأحياناً وحدة بحثية داخل وزارة المالية. إلا أن هذه الممارسة غير موصى بها وينبغي إعادة النظر فيها بعناية.

وبشكل أكثر تحديداً، ووفقاً لمقرر اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة 51/108 ج، ينبغي أن يكون المحاسبون القوميون مستقلين عن مستخدمي هذه الإحصاءات، مثل السلطات النقدية، من أجل الامتثال للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

وإن لم تكن وحدة الحسابات القومية ضمن جهاز الإحصاء الوطني، فينبغي أن يكون لدى الجهاز الإحصائي الوطني، باعتباره منسقاً للنظام الإحصائي الوطني، مذكرة تفاهم أو ما يعادلها مع وحدة الحسابات القومية. وينبغي أن تشمل مذكرة التفاهم ما يلي:

أ) البيانات التي تطلبها وحدة الحسابات القومية من جهاز الإحصاء الوطني؛

ب) التدريب الذي تطلبه وحدة الحسابات القومية (إن وجد)، والذي يتعين أن يقدمه جهاز الإحصاء الوطني؛

ج) مخرجات المحاسبة القومية التي ستنتجها وحدة الحسابات القومية وتنشرها؛

د) الجدول الزمني ومسودة جدول الأعمال للاجتماعات المنتظمة والمتواترة على مستوى العمل من أجل استعراض إنتاج البيانات ونقلها على النحو المتفق عليه ومناقشة أي أحداث مقبلة أو ظروف متغيرة قد تتطلب تغييراً في الإجراءات أو قد تؤدي إلى إدخال تحسينات عليها؛

ه) الجدول الزمني ومسودة جدول الأعمال للاجتماعات المنتظمة التي تُعقَد كل ستة أشهر على مستوى الإدارة العليا لضمان سير الأمور على النحو المخطط له، وللنظر في التغييرات المقترحة على مستوى العمل والتي تتطلب الحصول على إذن من الإدارة العليا، وللاستجابة لأي شواغل تطرحها الإدارة العليا.

العلاقات مع الخبراء المتخصّصين

كما ذكر أعلاه، وللأسباب التالية، من الحيوي أن يكون التواصل بين وحدة الحسابات القومية والخبراء المتخصّصين في هذا المجال في غاية الفعالية.

أ) أولاً، يحدد الخبراء المتخصّصون ما هي البيانات التي تصبح متاحة فعلاً لوحدة الحسابات القومية من أجل تجميع هذه الحسابات. وبهذا المعنى، تُعتبر وحدة الحسابات القومية مستخدماً هاماً، وتكاد تكون المستخدم الأهم لبعض المجالات الموضوعية. وفي بعض البلدان، تتولى وحدة الحسابات القومية بنفسها مسؤولية جمع بعض البيانات على نحو مباشر. وكان هذا الأمر أكثر شيوعاً في الماضي، إلا أنه لا يوصى به لأن الموظفين في المجالات

الموضوعية وفي مجالات الخدمة يُختارون لمهاراتهم في إجراء المسوح، في حين أن موظفي الحسابات القومية لا يتم اختيارهم على هذا الأساس.

ب) ثانياً، لدى تجميع الحسابات، يتاح لموظفي وحدة الحسابات القومية إجراء تقييم شامل لمختلف مجموعات البيانات الواردة، وحدودها، من حيث نطاق تغطيتها، ومضمونها، ودقتها، وحسن توقيتها، وتماسكها، وإبداء ملاحظاتهم وتوصياتهم للخبراء المتخصّصين بشأن التحسينات.

وينبغي أن تكون العلاقات مبنيةً على حسن التواصل بين الموظفين في المجالات الموضوعية وموظفي وحدة الحسابات القومية وعلى استراتيجيات وأهداف مشتركة على مستوى الإدارة العليا. ويمكن أن تتخذ الاتصالات شكل اجتماعات منتظمة ومتواترة على مستوى العمل واجتماعات منتظمة، وأقل تواتراً، على مستوى الإدارة العليا. وينبغي أن تحدد الإدارة العليا للجهاز الإحصائي الوطني الأولويات وأن تبقى على علم بمجريات الأمور من خلال اجتماعات منتظمة لمدير الجهاز أو رئيسه ونوابه المباشرين مع رئيس وحدة الحسابات القومية، لا سيما عندما تكون الوحدة والمجالات الموضوعية في وكالات مختلفة أو عندما تكون تابعة لنواب مختلفين. وقد وردت هذه المسألة في الفصل الخامس، الفصل 3.4.5- 'التواصل والتنسيق الداخليان'.

4.4.9 أمثلة على الممارسات الوطنية

الحسابات القومية لهيئة الإحصاءات الفنلندية

كما هو مفصّل في جردة الدخل القومي الإجمالي لفنلندا لعام 2010، تجمع هيئة الإحصاءات الفنلندية بيانات الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي في فنلندا وفقاً للنظام الأوروبي للحسابات. ولا تتضمن الجردة سوى تقرير لحساب الأرقام بالأسعار الجارية. ولا تُناقش فيها أساليب السعر الثابت (الحجم، المبلغ). وتشمل الجردة الوصف العام لتجميع الحسابات القومية، وأساليب الحساب وفقاً لنُهج مختلفة (المخرجات، الإيرادات، النفقات)، وأساليب موازنة الحسابات، مع ضمان شمول البيانات ووصف مصادر البيانات الرئيسية.

وتُنشَر البيانات الرئيسية على هيئة الإحصاءات الفنلندية على شبكة الإنترنت. وتحتوي قواعد البيانات الإحصائية على بيانات أكثر تفصيلاً. ويُعقَد مؤتمر صحفي لمناقشة البيانات الأولية. وتكون جميع البيانات المنشورة متاحة أيضاً في قاعدة بيانات السلسلة الزمنية أستيكا (Astika). وتُبلَّغ البيانات الإحصائية إلى المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وبالتالي تُنشَر في قاعدة البيانات لكل من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

قياس الحسابات القومية في إحصاءات جنوب إفريقيا

إن العملية الخمسية لوضع أسس لمقارنة إحصاءات الحسابات القومية لجنوب أفريقيا وتعديلها هي مشروع اشتركت في تنفيذه هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا والمصرف الاحتياطي لجنوب أفريقيا. وقد نُشرت نتائج هذه العملية بالتفصيل في الحسابات القومية لجنوب أفريقيا 1946-2014، لمحة عامة عن المصادر والأساليب، ملحق النشرة الفصلية للمصرف الاحتياطي لجنوب أفريقيا، الصادر في آذار/مارس 2015.

وتُجرى عادةً تنقيحات شاملة لإحصاءات الحسابات القومية لجنوب أفريقيا كل خمس سنوات من أجل إدراج معلومات جديدة أو إضافية أصبحت متاحة، وإعادة تصنيف المعاملات عند الاقتضاء، وتعديل أسس التقديرات بالأسعار الثابتة. وتطورات السوق وما يصاحبها من ظهور منتجات وخدمات جديدة تتطلب باستمرار إدخال تغييرات على ممارسات التجميع.

وبالإضافة إلى التنقيح الشامل الذي يُجرى على المدى الأبعد لمجاميع الحسابات القومية وبيانات السلاسل الزمنية، يعكس التنقيح أيضاً التغييرات المفاهيمية والمنهجية والتصنيفية التي تلي التطبيق الجزئي لأحدث طبعة من نظام الحسابات القومية لعام 2008.

وتختلف التنقيحات الشاملة الخمسية عن التنقيحات السنوية النظامية للحسابات القومية بسبب نطاق التغييرات وطول الفترة التي تنطبق عليها التنقيحات. وقد ارتكزت أحدث مجموعة من التنقيحات على معلومات مستمدة من التعدادات ذات الصلة التي نشرتها هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا خلال الفترة من عام 2009 إلى عام 2014، وعدد من المسوح القطاعية والتقارير الفنية، ومعلومات أكثر تفصيلاً عن أسعار الإنتاج والاستهلاك. وكان أبرزها المسح المتعلق بدخل الأسر المعيشية ونفقاتها

لعامي 2011/2010؛ ونتائج تعداد السكان لعام 2011؛ والمسح العام للأسر المعيشية لعام 2010؛ وقضايا مختلفة من مسح الإحصاءات المالية السنوية؛ وقضايا مختلفة من مسح الإحصاءات المالية الفصلية؛ والمسح الوطني لجنوب أفريقيا بشأن البحث والتطوير التجريبي، الذي جمعه مركز مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بالنيابة عن وزارة العلوم والتكنولوجيا؛ والتقارير الفنية من وزارة الزراعة والغابات وصيد الأسماك؛ وموجز الإحصاءات الزراعية لسنوات مختلفة؛ ومعلومات مستمدّة من وزارة المستوطنات البشرية.

5.4.9 مواصلة التطوير

يجري استعراض نظام الحسابات القومية لعام 2008 باستمرار للتأكد من مدى مناسَبته لقياس التطورات الجديدة في الاقتصاد، والظواهر والأبعاد الاجتماعية الاقتصادية الجديدة التي أُدخلت في أطر السياسات الوطنية والدولية. ويتولى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية إجراء هذا الاستعراض، برعاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وبدعم من فريق الخبراء الاستشاري، على النحو المبين أدناه.

الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية (ISWGNA)

الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية (ISWGNA) هو أحد أقدم الأفرقة العاملة في اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ويضمّ خمس منظمات هي المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة؛ والبنك الدولي.

وتتمثل ولاية الفريق العامل المشترك بين الأمانات، التي منحتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في ما يلي:

- توفير الرؤية الاستراتيجية والتوجيه والتنسيق من أجل التطوير المنهجي لنظام الحسابات القومية وتطبيقه في النظم الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية؛
- تنقيح نظام الحسابات القومية وتحديثه ووضع معايير إحصائية دولية داعمة ووثائق منهجية أخرى بشأن الحسابات القومية والإحصاءات الداعمة؛
- تشجيع تطوير قواعد البيانات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية بشأن إحصاءات الحسابات القومية؛
- تشجيع تطبيق نظام الحسابات القومية والإحصاءات الداعمة له؛
- تشجيع استخدام الحسابات القومية والإحصاءات الداعمة له في صياغة السياسات.

فريق الخبراء الاستشاري (AEG)

يهدف فريق الخبراء الاستشاري إلى مساعدة الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية على حل المسائل المدرجة في جدول أعمال البحوث المتعلقة بنظام الحسابات القومية والمسائل البحثية الناشئة، ومساعدة الفريق العامل المشترك بين الأمانات في استعراض برنامج تطبيق نظام الحسابات القومية. ويعكس تكوين فريق الخبراء الاستشاري المجتمع الدولي الذي يمثل جميع مناطق العالم. ويتألف الفريق من 18 عضواً، لا يشملون الممثلين الخمسة لمنظمات الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية. وتتوقف الفترة التي يُدعى فيها عضو إلى العمل في فريق الخبراء الاستشاري على المسألة المعينة التي يحتاج الفريق العامل المشترك بين الأمانات إلى النظر فيها، ولكنها لا تقل عن ثلاث سنوات.

وقد شُكِّل فريق الخبراء الاستشاري في البداية في عام 2002 لمساعدة الفريق العامل المشترك بين الأمانات على تحديث نظام الحسابات القومية لعام 1993. وأعادت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في دورتها الحادية والأربعين في عام 2010، تشكيل فريق الخبراء الاستشاري لدعم الفريق العامل المشترك بين الأمانات في عمله.

5.9 ميزان المدفوعات

1.5.9 دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة

الإطار المفاهيمية

يقيس ميزان المدفوعات المعاملات الاقتصادية بين الكيانات الاقتصادية المقيمة في بلد ما وسائر بلدان العالم.

ويتضمن سلسلة من الموازين بين المعاملات الوافدة والخارجة، ويوفر تدفقاً صافياً للمعاملات بين الكيانات المقيمة في البلد وبقية العالم، ويقدم تقاريرَ عن كيفية تمويل هذا التدفق. وتُجمَع إحصاءات ميزان المدفوعات عادةً في الوقت نفسه الذي تُجمَع فيه الحسابات القومية. ويُعَدّ ميزان المدفوعات عرضاً بديلاً لقطاع بقية العالم في الحسابات القومية، ويقدم المزيد من التفاصيل عن المعاملات الدولية ويستخدم العديد من مصادر البيانات المشتركة.

وللدقة، العلاقة بين ميزان المدفوعات وإحصاءات الحسابات القومية هي على النحو التالي. فالحسابات الدولية تشمل ميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، والتغيرات الأخرى في حسابات الأصول والخصوم المالية. ويعادل بيان ميزان المدفوعات حسابات بقية العالم لنظام الحسابات القومية، ويمكن اعتبار بيان وضع الاستثمار الدولي عنصراً من عناصر حسابات الميزانيات القطاعية لنظام الحسابات القومية.

والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، التي نشرها صندوق النقد الدولي وكان آخر تنقيح لها في عام 2013، هي نسخة محدّثة من الطبعة الخامسة للدليل التي صدرت في عام 1993. وقد أُجري هذا التحديث بالتعاون الوثيق مع اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات والتابعة لصندوق النقد الدولي، وشمل إجراء مشاورات مكثفة مع الجهات الوطنية المسؤولة عن التجميع والوكالات الإقليمية والدولية على مدى عدة سنوات. وقد صيغ هذا الدليل المحدَّث بالتوازي مع نظام الحسابات القومية لعام 2008 من أجل الحفاظ على الاتساق بين النظامين.

وعلى غرار الطبعات السابقة، يقدم دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، توجيهات بشأن تسجيل المعاملات والمراكز المالية عبر الحدود وفقاً لمجموعة من المبادئ التوجيهية المتفق عليها دولياً. الإضافة الى:

أ) مقارنة بالطبعة الخامسة من الدليل، يوفر هذا الدليل في طبعته السادسة قدراً أكبر من الوضوح والتفاصيل بشأن مجموعة واسعة من الأنشطة الدولية التي تؤثر على البلدان؛

ب) يأخذ في الاعتبار العولمة (على سبيل المثال الاتحادات النقدية، وعمليات الإنتاج عبر الحدود، والهياكل المعقدة للشركات الدولية، والمسائل المرتبطة بتنقل اليد العاملة، مثل التحويلات) ويستند إلى الاهتمام المتزايد بدراسة أوجه الهشاشة باستخدام بيانات الميزانية العمومية (مثلاً، من خلال توفير مزيد من التفاصيل عن عناصر الميزانية العمومية)؛

ج) يتضمن أيضاً توجيهات بشأن الأدوات المالية الجديدة والأنشطة المالية المرتبطة بالابتكار (مثلاً في ما يتعلق بمعالجة المراكز المالية القصيرة، والسلع الخاضعة لعقود الإيجار المالي، وخدمات الوساطة المالية التي تُقاس بشكل غير مباشر)؛

د) مقارنة بالطبعة الخامسة من الدليل، يعطي هذا الدليل في طبعته السادسة دوراً محورياً أكبر لوضع الاستثمار الدولي في الإطار.

أمثلة على الممارسات الوطنية

يتم توفير مثال لتطبيق وطني لـ BPM6 ووصف جيد لمفاهيم وإجراءات ميزان المدفوعات من قبل مكتب المملكة المتحدة للإحصاءات الوطنية في وثيقة بعنوان ميزان المدفوعات QMI (الرابط).

ويقيس ميزان المدفوعات في المملكة المتحدة المعاملات الاقتصادية بين الكيانات الاقتصادية المقيمة في المملكة المتحدة وبقية العالم. ويتضمن سلسلة من الموازين بين المعاملات الوافدة والخارجة، ويوفر تدفقاً صافياً للمعاملات بين الكيانات المقيمة في المملكة المتحدة وبقية العالم، ويقدم تقاريرَ عن كيفية تمويل هذا التدفق.

وتُجمَع إحصاءات ميزان المدفوعات للمملكة المتحدة عادةً في الوقت نفسه الذي تُجمَع فيه الحسابات القومية. ويُعَدّ ميزان المدفوعات عرضاً بديلاً لقطاع بقية العالم، الذي هو عنصرٌ من عناصر الحسابات القطاعية والمالية ويستخدم العديد من مصادر البيانات المشتركة. وتُنشَر كل ثلاثة أشهر نشرة إحصائية ومجموعة بيانات السلاسل الزمنية بشأن ميزان المدفوعات على موقع مكتب الإحصاءات الوطنية على شبكة الإنترنت بعد 90 يوماً من انتهاء الفترة التي تتعلق بها البيانات.

وقد أنشأ المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي عملية سنوية للإبلاغ عن جودة ميزان المدفوعات لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وهذا أحد الأحكام التي تنص عليها لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن إحصاءات ميزان المدفوعات. وتستند التقارير إلى مقاييس كمية للجودة وضعها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وتتماشى مع تلك التي جرى تقييمها في هذا الإطار.

ويتوافق الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات في المملكة المتحدة مع الإطار المفاهيمي لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة. وهذا يوفر معاييرَ دولية موضوعية ومتماسكة لجعل بيانات المملكة المتحدة وغيرها من البلدان قابلة للمقارنة، ما يعكس احتياجات المستخدمين الدوليين والمحليين. ويستثني الإقليم الاقتصادي للمملكة المتحدة جزر القناة الإنكليزية وجزيرة مان، التي لها سلطاتها المالية والنقدية الخاصة.

ويشكل ميزان المدفوعات للمملكة المتحدة جزءاً من النظام الأوسع للحسابات القومية البريطانية. والحسابات القومية هي نظام مغلق يُسجَّل فيه كلا الطرفين في كل معاملة يشارك فيها كيانٌ اقتصادي مقيم. وترصد مجموعة من الحسابات، هي "حسابات بقية العالم"، المعاملات التي تنطوي على علاقات اقتصادية مع كيانات غير مقيمة. وتُعرَض حسابات بقية العالم من منظور غير المقيمين؛ والعكس صحيح بالنسبة لعرض ميزان المدفوعات حيث تُمثَّل الحسابات من منظور المقيمين.

وهناك عدد من مصادر البيانات المختلفة المستخدمة في إنتاج إحصاءات الحسابات القطاعية والمالية وميزان المدفوعات، بعضها مسوح ينفذها مكتب الإحصاءات الوطنية وبعضها الآخر يقدمه شركاء مثل مصرف إنكلترا وهيئة صاحبة الجلالة للإيرادات والجمارك (HMRC).

ويستخدم مصرف إنكلترا ووزارة الاقتصاد والمالية في المملكة المتحدة تقديرات ميزان المدفوعات للحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بشأن السياسات النقدية والمالية. وتستخدم وزارة التجارة الدولية أيضاً تقديرات ميزان المدفوعات لتحديد الشركاء التجاريين الدوليين. ومن بين المستخدمين الدوليين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي؛ ويستخدم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي أرقام المملكة المتحدة لتجميع الحسابات الإجمالية للاتحاد الأوروبي، ويقوم صندوق النقد الدولي بتجميع البيانات كوسيلة لضمان الاستقرار والاستدامة الماليين.

كما تُستخدم تقديرات ميزان المدفوعات لتزويد البيانات إلى التحليلات المنتظمة للاقتصاد الكلي، وإلى التحليلات الأكثر تخصّصاً وعمقاً كتلك المتعلقة بأهمية التجارة مع بلدان معينة أو مع مجموعات معينة من البلدان، وأهمية التجارة في سلع أساسية أو خدمات مختلفة، وتحديد الميزة النسبية، والتغيرات في أسعار الواردات والصادرات، والمساهمة الاقتصادية للتجارة والدخل، والنظر في الاستثمار الوافد والخارج. وتهدف هذه التحليلات والإحاطات إلى إعلام الوزراء أو صانعي القرار بالحالة الراهنة أو التاريخية وإلى تقديم الأدلة اللازمة لإجراء المناقشة على مستوى السياسات.

كما أن بيانات ميزان المدفوعات تهمّ مجموعةً أوسع من المستخدمين بما في ذلك وسائل الإعلام، والباحثون، وصانعو السياسات الآخرون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ويركّز بعض المستخدمين في المقام الأول على التطورات في الحساب الجاري وعلى التمويل، بما في ذلك استمرار اختلالات الحساب الجاري على المدى البعيد والحاجة إلى إجراء تعديلات في السياسات. ويركز البعض الآخر على عرض تحليلي، حيث تُصنَّف العناصر القياسية لميزان المدفوعات وعلاقتها بعناصر أخرى (مثل التجارة والاستثمار المباشر، والاستثمار الأجنبي المباشر، والإنتاجية). ويتيح ميزان المدفوعات تفصيل قطاعات الحساب المالي وتحديد علاقتها بمصادر التمويل المحلية.

2.5.9 المبادئ التوجيهية والأدلة الأخرى ذات الصلة

دليل تجميع ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي(BPM6 CG)، 2014، صندوق النقد الدولي

دليل التجميع هو مستندٌ مصاحب لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة. وهو نسخة محدثة من الدليل المصاحب للطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الذي صدر في عام 1995.

والغرض منه هو إظهار كيف يُنفَّذ عملياً الإطار المفاهيمي الذي يتضمنه دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة. وليس المقصود منه أن يكون دليلاً "قائماً بذاته". بعبارة أخرى، ينبغي أن يكون مستخدمو الدليل على دراية بدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة. ويوضح الملحق السادس للدليل العلاقة بين دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة ونظام الحسابات القومية لعام 2008 على النحو المبين في الفصل 1.1.5.9 - الإطار المفاهيمية. وهكذا، فإن الدليل، في معرض وصفه لكيفية تجميع بيانات الحسابات الدولية، يوضح كيف يمكن تجميع حسابات بقية العالم لنظام الحسابات القومية.

ويشمل الدليل ما يلي:

أ) استخراج البيانات من مجموعات البيانات (مثل إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، وإحصاءات الهجرة، والمصادر الرسمية الأخرى) التي قد يكون للجهة المسؤولة عن التجميع بعض التأثير عليها ولكن ليس لها سيطرة كاملة؛

ب) استخراج البيانات من مجموعات البيانات (مثل نظم الإبلاغ عن النقد الأجنبي وغيرها من المعاملات الدولية ومسوح الشركات) التي تديرها الجهة المسؤولة عن تجميع ميزان المدفوعات، إما على نحو إفرادي أو بالاشتراك مع جهات أخرى مسؤولة عن تجميع الإحصاءات؛

ج) تجميع الحسابات الدولية، بما في ذلك ميزان المدفوعات، والسلاسل المكمّلة لميزان المدفوعات، وبيان وضع الاستثمار الدولي؛

د) إدارة بيانات الحسابات الدولية، ونشرها، وتعميمها، وتشاركها مع المستخدمين؛

ه) تقييم وتطوير مصادر البيانات وأساليب تجميعها حسب الضرورة؛

و) تقييم جودة البيانات.

نظام ترميز ميزان المدفوعات، 2012، صندوق النقد الدولي

وضع صندوق النقد الدولي نظام ترميز ميزان المدفوعات بالتعاون مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك المركزي الأوروبي. ويهدف هذا المشروع إلى تسهيل تبادل البيانات بشأن ميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، والتجارة الدولية في الخدمات، والسيولة بالعملات الأجنبية بين المنظمات المعنية، والدول الأعضاء فيها، والمنظمات أو الكيانات المهتمة الأخرى. ويرد النظام أيضاً في الملحق التاسع بعنوان "نظام ترميز ميزان المدفوعات" في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة.

التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لعام 2010

يرد التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لعام 2010 في المرفق الأول في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام 2010. ويقدم تفصيلاً لبند "التجارة في الخدمات" التابع لميزان المدفوعات (المدين والدائن) كما هو محدد في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، حسب أنواع الخدمات. وبذلك، يستوفي التصنيف عدداً من متطلبات المستخدمين، بما في ذلك تقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن التجارة في الخدمات على النحو المطلوب في ما يتعلق بالاتفاق العام للتجارة في الخدمات.

3.5.9 المزيد من التطورات

أُنشئت اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات والتابعة لصندوق النقد الدولي في عام 1992 من أجل:

أ) الإشراف على تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير فريقَي عمل تابعَين لصندوق النقد الدولي حققا في المصادر الرئيسية للتباين في الإحصاءات العالمية لميزان المدفوعات؛

ب) تقديم المشورة إلى صندوق النقد الدولي بشأن المسائل المنهجية والتجميعية في سياق إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي؛

ج) تعزيز التنسيق بين البلدان في مجال جمع البيانات.

وتقدم الشروط المرجعية للجنة مزيداً من التفاصيل.

6.9 الحسابات البيئية

1.6.9 نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية

يحتاج واضعو السياسات وصانعو القرارات إلى إحصاءات ومؤشرات متسقة وقابلة للمقارنة وشاملة تأخذ في الاعتبار الروابط المشتركة وأوجه التبعية في مجالات مختلفة. وتعتمد السياسات المتكاملة على معلومات متكاملة.

ولكن، في معظم الحالات، ما زال إنتاج مختلف الإحصاءات المتصلة بالتنمية المستدامة ونشرها متباينَين نسبياً، حيث يُعتمَد النهج التقليدي المنفرد في نشر المعلومات بدلاً من نهج النظم المتكاملة.

وبما أن جمع البيانات هو عملية كثيراً ما تشارك فيها العديد من الوكالات المختلفة التي لها نطاقات مختلفة من المسؤولية، يكون التعاون بين المؤسسات في جمع البيانات وإدارتها وتشاركها محدوداً عادةً. وهذا ينطبق بصفة خاصة على المعلومات والسياسات البيئية.

ونظام المحاسبة البيئية -الاقتصادية (SEEA) هو المعيار الإحصائي الدولي لقياس البيئة وعلاقتها بالاقتصاد، ويتّبع نهج النظم المتكاملة. ويطبّق هذا النظام، على وجه الخصوص، نهجاً محاسبياً لقياس البيئة. وتتّسق المفاهيم والتعاريف والتصنيفات الواردة فيه عموماً مع نظام الحسابات القومية، ما يسهّل إدماج الإحصاءات البيئية والاقتصادية.

ويتألف نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية من جزأين: إطار العمل المركزي لنظام المحاسبة البيئية -الاقتصادية (SEEA-CF)، والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية (SEEA-EEA). وتوضّح تطبيقات نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية وتفريعاته لجامعي ومستخدمي إطار العمل المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية كيف يمكن استخدام المعلومات في صنع القرارات، واستعراض السياسات وصياغتها، وفي إجراء التحليلات والبحوث.

وينظر إطار العمل المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في الأصول البيئية بشكل منفرد، مثل المياه والطاقة والغابات وموارد مصائد الأسماك، وكيف تُستخرَج هذه الأصول من البيئة، وتُستخدم في الاقتصاد وتعود إلى البيئة في شكل انبعاثات في الهواء والماء وفي شكل نفايات. وقد اعتمدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة هذا الإطار بوصفه المعيار الدولي الأول للمحاسبة البيئية والاقتصادية في عام 2012.

والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية تكمّل إطار العمل المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية وتمثل الجهود الدولية المبذولة من أجل اتباع نهج محاسبي متماسك لقياس النظم الإيكولوجية. وتتيح حسابات النظم الإيكولوجية عرض البيانات والمؤشرات المتعلقة بمستوى وقيمة نطاق النظام الإيكولوجي وحالته وخدماته، من الناحية المادية والنقدية وبطريقة واضحة مكانياً. ويجري حالياً تنقيح المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن أكبر عدد ممكن من نواحي المحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية بحلول نهاية عام 2020.

ويوفر كل من إطار العمل المركزي والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية ، في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية ، إطاراً لقياس رأس المال الطبيعي، بحيث يوضحوا العلاقة بين البيئة والرفاه، وهو ما لا ترصده المقاييس التقليدية للنشاط الاقتصادي، مثل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي.

ويُعَدّ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، نظراً لطابعه المتكامل واعتماده على الحقائق العلمية، عاملاً محفزاً في الجمع بين مستخدمي ومنتجي المعلومات المتعلقة بالبيئة والاقتصاد. كما أنه أداة هامة في تعزيز الدور الجديد الذي يضطلع به جهاز الإحصاء الوطني بوصفه وكيلاً مسؤولاً عن البيانات وعن تنسيق إنتاجها، بما في ذلك البيانات الضخمة، للاستجابة للمطالب الجديدة المراعية للبيئة في مجال السياسات.

وبطبيعة الحال، يعتمد الاستخدام الفعال لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية على توافر إحصاءات بيئية جيدة.

2.6.9 رصد التنمية المستدامة

من النواحي الهامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 الحاجة إلى سياسات متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الركائز الثلاث للاستدامة، وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وكيفية عملها معاً.

وتتطلب الطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة نهجاً متكاملاً في اتخاذ القرارات على مستوى السياسات، يقوم على فهم أفضل للتفاعلات والمفاضلات بين مختلف ركائز الاستدامة. وبالتالي، فإن النهج المتكامل لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية مناسبٌ تماماً لأهداف التنمية المستدامة. ومن خلال معالجة البيانات بشكل مترابط ومتكامل وتسليط الضوء على التفاعلات والمفاضلات، يوفر هذا النظام وسيلةً لرصد التقدم على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، واتفاق باريس، وغير ذلك.

وبما أن نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية يتضمن معلومات عن الأصول البيئية الفردية، مثل الأخشاب والمياه، وعن النظم الإيكولوجية وكيفية ارتباطها بالاقتصاد، فيمكن استخدامه لقياس عدة مؤشرات متصلة بأهداف التنمية المستدامة على نحو مباشر. وعموماً، يتيح هذا النظام القياس المباشر أو الحصول على معلومات تكميلية بشأن 40 مؤشراً من مؤشرات تسعة أهداف للتنمية المستدامة. ويشكل تطبيق النظام في حد ذاته أساساً للمؤشر ١٥-٩-١ بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية 2 من أهداف آيتشي. وبالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة، يوفر نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية إطاراً مفيداً لتزويد المعلومات اللازمة لصياغة سياسات تغيُّر المناخ والتنوع البيولوجي والتقدم نحو اقتصاد دائري.

وفي حين أن نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية مناسبٌ تماماً لمساعدة البلدان على رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا يقترح أو يوصي بأي مؤشر أو مجموعة من المؤشرات لاستخدامها في وضع السياسات والوصول إليها. والواقع أن إحدى نقاط القوة الرئيسية لهذا النظام هي أنه يدمج الإحصاءات على نحو يتيح إجراء التحليل لأغراض متعددة وبمقاييس متعددة. وفي الوقت نفسه، هناك عدة مجاميع ومؤشرات رئيسية يمكن استخلاصها مباشرة من جداول المحاسبة في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، وتُعَدّ مهمةً لتحليل السياسات وتحديد الأهداف في مجالات مختلفة. والمهم أن جميع المجاميع والمؤشرات المستمدة من نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية متسقة وقابلة للمقارنة لأن النظام يتّبع نهجاً قائماً على الاتساق ما بين النظم ويُعَدّ معياراً إحصائياً دولياً.

3.6.9 مبادئ توجيهية وأدلة أخرى

بالإضافة إلى إطار العمل المركزي والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، هناك مبادئ توجيهية وأدلة يمكن إيجادها على شبكة الإنترنت في قاعدة المعارف التابعة لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، ويمكن تلخيصها كما يلي.

التوصيات الفنية الداعمة للمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية

التوصيات الفنية هي بمثابة خطوة وسيطة في عملية الانتقال من نسخة المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية لعام 2012 إلى تنقيحها، الذي من المقرر إنجازه في عام 2021. وهي تهدف إلى دعم الاختبارات والبحوث المتعلقة بمحاسبة النظم الإيكولوجية مع تفصيل المفاهيم الواردة في المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية.

نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للزراعة والحراجة ومصائد الأسماك

نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للزراعة والحراجة ومصائد الأسماك هو نظام إحصائي لتنظيم البيانات من أجل وصف وتحليل العلاقة بين البيئة والأنشطة الاقتصادية المتصلة بالزراعة والحراجة ومصائد الأسماك. وهو يتسق تماماً مع إطار العمل المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. ويطبق ويوسّع مفاهيم هذا الإطار وأساليبه المتعلقة بالزراعة والحراجة ومصائد الأسماك.

نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للطاقة

نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للطاقة هو إطار إحصائي متعدد الأغراض لتنظيم الإحصاءات المتصلة بالطاقة. وهو يصف مزيج الطاقة الذي يستخدمه الاقتصاد، والمخزون والتغيرات في مخزون الطاقة والموارد المعدنية، بما في ذلك استنفاذ هذا المخزون، ومخزونات الطاقة في الاقتصاد، والنفقات الجارية والرأسمالية لاستخراج موارد الطاقة واستغلالها وتوزيعها. كما أنه يُفصّل تجميع حسابات الطاقة بالاستناد إلى إحصاءات الطاقة وأرصدتها. ويساعد نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للطاقة في تحليل دور الطاقة في الاقتصاد، وحالة مدخلات الطاقة ومختلف المعاملات المتعلقة بالطاقة وذات الأهمية البيئية. وهو يتسق تماماً مع إطار العمل المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية . وتُقدم المعلومات المتعلقة بالطاقة عادةً من حيث قيمتها المادية، ولكن نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للطاقة يُجري أيضاً تقييمات نقدية لمختلف المخزونات والتدفقات بالاستناد إلى النهج المحاسبي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية.

نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للمياه

نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للمياه هو نظامٌ متكامل لرصد المياه، يضمّ مجموعة واسعة من الإحصاءات المتعلقة بالمياه في مختلف القطاعات ويجمعها في نظام معلومات واحد ومتماسك. ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للمياه هو الإطار المفاهيمي ومجموعة الحسابات التي تقدم معلومات هيدرولوجية إلى جانب المعلومات الاقتصادية على نحو متسق. وهو يتسق تماماً مع إطار العمل المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية.

تعزيز الاستفادة من سياسات محاسبة رأس المال الطبيعي وجدواها

أعدَّت أربع ورقات عن تطبيقات السياسات لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في إطار المشروع الممول من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تعزيز الاستفادة من سياسات محاسبة رأس المال الطبيعي وجدواها (EnhaNCA). وتشمل ثلاث ورقات منفصلة تُعنى بقضايا التنوع البيولوجي، وتغيُّر المناخ، وتطبيقات الاقتصاد الكلي في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، على التوالي، وورقة عن التطبيقات العامة للسياسات في هذا النظام.

إطار تطوير الإحصاءات البيئية (FDES 2013)

أقرّت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في دورتها الرابعة والأربعين، الإطار المنقح لتطوير الإحصاءات البيئية لعام 2013 باعتباره إطاراً لتعزيز برامج إحصاءات البيئة الوطنية، واعترفت به كأداة مفيدة في سياق أهداف التنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

كما أقرّت اللجنة ما يلي:

أ) مخطط العمل الذي يوثّق سبيلاً للمضي قدماً في تنفيذ إطار تطوير الإحصاءات البيئية لعام 2013 في البلدان التي تحتاج إلى توجيه للبدء بتطبيق برامج للإحصاءات البيئية أو مواصلة تطوير برامجها القائمة؛

ب) وإنشاء فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية (الذي يرد وصفه أدناه) للتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في وضع أدوات منهجية، وتوجيهات عملية، ومواد تدريبية تسهم في تنفيذ إطار تطوير الإحصاءات البيئية.

4.6.9 أمثلة على الممارسات الوطنية

الأمثلة الواردة أدناه مستمدّة من بعضٍ من البلدان الكثيرة التي دعمتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في تجميع نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية.

البرازيل

كان المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء (IBGE) من الجهات الرائدة في تجميع نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في أمريكا الجنوبية. وقد حقق تقدماً هاماً في مجال غطاء الأرض، ويقوم بتجميع الحسابات المتعلقة بغطاء الأرض وباستخدام الأراضي كل سنتين. ويجري العمل أيضاً على تطوير حسابات الطاقة والغابات. وفي إطار المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي، وهو *محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية*، يقوم المعهد بتجريب حسابات المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في منطقة ماتوبيبا. وسيحلل المشروع عدداً من خدمات النظم الإيكولوجية، مثل تنظيم تدفق المياه واحتفاظ التربة بها.

المكسيك

كان المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك (INEGI) أول مكتب إحصائي وطني في أمريكا اللاتينية يجمع حسابات نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. كما أنه يشارك حالياً في مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، حيث يضع حسابات متعلقة بنطاق الأراضي والنظم الإيكولوجية، وحسابات متعلقة بأحوال النظم الإيكولوجية، وحسابات متعلقة بتزويد خدمات النظم الإيكولوجية (بما في ذلك تخزين الكربون وعزله، وتوفير المحاصيل، وإمداد المياه، وحماية السواحل).

كما يجمع المعهد حسابات المياه، وحسابات الغابات (الميزانيات المادية والنقدية)، وحسابات مصائد الأسماك، وحسابات تدفق المواد. وتُستخدَم الحسابات أيضاً لاستخلاص المؤشر الرئيسي، وهو *صافي الناتج المحلي المعدل* بيئياً، الذي يقدّر تكاليف استنفاد الموارد الطبيعية وتدهور البيئة.

الهند

بدأ العمل على المحاسبة البيئية والاقتصادية في عام 2011، عندما شُكّل فريق خبراء رفيع المستوى بمبادرة من وزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج. وكُلّف هذا الفريق بوضع إطار للحسابات القومية الخضراء في الهند وبإعداد خارطة طريق لتنفيذ الإطار. وفي عام 2018، أصدر الجهاز المركزي للإحصاء أول حسابات بيئية واقتصادية رسمية للهند تحتوي على حسابات أصول بقيمتها المادية في ما يتعلق بالغابات، والأراضي، والمعادن، والمياه. وتشارك وزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج أيضاً في مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية من أجل تجريب حسابات المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية من الناحيتين المادية والنقدية.

إندونيسيا

تجمع الوكالة المركزية للإحصاء حسابات إطار العمل المركزي وحسابات المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. وفي إطار مشروع لحساب الأمم المتحدة للتنمية، بدأت إندونيسيا بتجميع حسابات متعلقة بالطاقة وحسابات متعلقة بتدفق الانبعاثات الهوائية. كما تجمع الوكالة المركزية للإحصاء حسابات الأصول المتعلقة بالأراضي، والطاقة، والموارد المعدنية، والموارد الخشبية. وفي ما يتعلق بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، وضعت إندونيسيا عدة حسابات بدعم من البرنامج العالمي للاستدامة الذي وضعه البنك الدولي، بما في ذلك حسابات متعلقة بنطاق النظم الإيكولوجية وحسابات المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في ما يتعلق بالأراضي الخث.

ماليزيا

شاركت إدارة الإحصاءات في ماليزيا أيضاً في مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية، وجمعت حسابات للطاقة والانبعاثات الهوائية والمياه. وفي إطار هذا المشروع، وضعت الإدارة أيضاً خطة وطنية لتطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، تحدد الأولويات والفرص المتاحة للتعاون بين المؤسسات.

الفلبين

نشرت هيئة الإحصاء الفلبينية تقريراً فنياً عن حسابات الأصول المادية: حسابات الأصول للغطاء الأرضي (2010-2015). ويركز التقرير على المناطق المغطاة بالأشجار ويقدم خلفية قصيرة عن حالة الغابات وكيفية تفعيل إطار العمل المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. كما نشرت هيئة الإحصاء الفلبينية تقريراً يصف تجربتها في اعتماد إطار تطوير الإحصاءات البيئية.

هولندا

تقوم هيئة الإحصاء الهولندية بتجميع كل من حسابات إطار العمل المركزي وحسابات المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية ، وكانت في طليعة الجهات التي نفّذت المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. وبالتعاون مع جامعة واغينجن (Wageningen)، وضعت هيئة الإحصاء الهولندية جميع الحسابات الرئيسية للمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية من الناحيتين المادية والنقدية، وكذلك حسابات الكربون والتنوع البيولوجي. كما وضعت حسابات نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في ما يتعلق ببحر الشمال الهولندي.

كينيا

بدأ المكتب الكيني للإحصاءات (KBS) مؤخراً بتجميع حسابات نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في إطار مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية. وقام بتجميع تجريبي لحسابات تدفق الطاقة المادية، ويجمع اليوم بانتظام هذه الحسابات في المسح الاقتصادي.

جنوب أفريقيا

منذ عام 2000، تجمع هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا حسابات نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية ، بدءاً بحسابات المياه في هذا النظام. كما تجمع حسابات أخرى لإطار العمل المركزي التابع لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، بما في ذلك حسابات الطاقة والمعادن ومصائد الأسماك.

كما تشارك جنوب أفريقيا في مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، حيث تقود تطبيق نظام المحاسبة للنظم الإيكولوجية. وقد وضعت هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا على أساس تجريبي حسابات للنظم الإيكولوجية النهرية، وتركز الآن على نطاق النظم الإيكولوجية الوطنية، وعلى النظم الإيكولوجية في المناطق الحضرية والمناطق المحمية، والنظم الإيكولوجية البحرية، وحسابات الأنواع.

أوغندا

وضع مكتب الإحصاءات الأوغندي مؤخراً خطة وطنية لتطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، وبدأ بتجميع حسابات المياه في إطار مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية. وقد جمع المكتب أيضاً حسابات المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في ما يتعلق بنطاق النظم الإيكولوجية والأنواع.

المملكة المتحدة

كان مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة رائداً في المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية . وهو يجمع كلاً من حسابات إطار العمل المركزي وحسابات المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. ويوفر حسابات المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التي يتم تحديثها بانتظام بالشراكة مع وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية في المملكة المتحدة. وقد وُضعَت حسابات النظام الإيكولوجي في المملكة المتحدة من خلال دمج نُهج النموذجة المفصلة مكانياً من القاعدة إلى القمة مع البيانات على المستوى الوطني (الكلي من أعلى إلى أسفل). وقد أتاح ذلك تجميع سلسلة زمنية من الحسابات الرفيعة المستوى لموائل واسعة مختلفة، من الناحيتين المادية والنقدية.

5.7.9 مواصلة التطوير

لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية

أنشأت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام 2005 لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية (UNCEEA) بوصفها هيئة حكومية دولية لتقديم رؤية شاملة، وإتاحة التنسيق، وتحديد الأولويات، والتوجيه في مجال المحاسبة البيئية والاقتصادية والإحصاءات الداعمة لها. ويُنظَّم برنامج عمل لجنة الخبراء وفقاً لمجالات العمل التالية: (أ) التنسيق؛ (ب) التقدم المنهجي؛ (ج) جمع البيانات وتطويرها؛ (د) بناء القدرات؛ (ه) التواصل والاستجابة للقضايا الناشئة. ويتولّى ممثل من جهاز إحصائي وطني أو من وكالة دولية قيادة كل مجال من هذه المجالات.

وقد وضعت اللجنة أهدافاً لتطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. والهدف من ذلك، بحلول نهاية عام 2020، هو ان لا يقل عدد البلدان التي تنفذ إطار العمل المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية عن 100 بلد، وألا يقل عدد البلدان التي تنفذ المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية عن 50 بلداً. وتسير اللجنة على المسار الصحيح لتحقيق هذا الهدف. وبما أن نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية كثيراً ما لا يتطلب جمع بيانات جديدة بل إعادة تنظيم البيانات القائمة، فإن البلدان في جميع المناطق وفي جميع مراحل التنمية تقوم بتجميع هذا النظام، كما هو مبين في الشكل 8. وباختصار، فقد قام أكثر من 90 بلداً، في بداية عام 2020، بتجميع حسابات إطار العمل المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، وقام أكثر من 40 بلداً بتنفيذ المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية أو يقوم حالياً بتنفيذها.

الشكل 8/ البلدان التي تطبق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في عام 2021

ترجمة الشكل: نعم – لا – لا، ولكنها تنوي تطبيق النظام – بيانات غير متوفرة

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

وللنهوض بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وتنفيذها، تجري حالياً لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية تنقيحاً للمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن أكبر عدد ممكن من نواحي المحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية بحلول عام 2020. ويُعَدّ هذا التنقيح جهداً تعاونياً بين الإحصائيين، والمحاسبين القوميين، وعلماء البيئة، والاقتصاديين البيئيين، وخبراء الجغرافيا المكانية والأكاديميين. وهدف لجنة الخبراء هو الارتقاء بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية إلى مستوى معيار في اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام 2021. ويُنظَّم سنوياً منتدى يجمع خبراء من مختلف المجتمعات المحلية لمناقشة أوجه التقدم في التنفيذ وتبادل الخبرات في مجال التنفيذ والتطوير المنهجي.

كما تنظر لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية في إمكانية دمج إطار العمل المركزي والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. ونظراً لتكامل هذين الإطارين، فإن استكشاف أوجه التآزر بينهما وإنشاء إطار موحد لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية يمكن أن يعودا بفوائد جمة.

فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية

عقد فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية اجتماعه الأول في عام 1993، وهو يجتمع سنوياً تقريباً. وتتمثل أهداف الفريق في ما يلي:

أ) تأدية دور قيادي في تحديد أفضل الممارسات الدولية في ما يتعلق بنظرية المحاسبة البيئية وممارستها في إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية؛

ب) إتاحة منتدى لتبادل الخبرات الوطنية والدولية في هذا المجال؛

ج) مساعدة لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية في تطوير المنهجيات ووضع المعايير الإحصائية للمحاسبة البيئية؛

د) تشجيع اعتماد المعايير الإحصائية وأفضل الممارسات في هذا المجال من خلال الترويج لنتائج جهود الفريق عبر الموقع الإلكتروني، والأدلة الخاصة بالمفاهيم والأساليب، والأدلة التشغيلية وغيرها من الوسائل.

وتشمل المواضيع التي تناولها الفريق حتى الآن ما يلي:

أ) حسابات التدفق المادي (المواد والمياه والطاقة)؛

ب) حسابات الأصول للموارد الطبيعية والأراضي؛

ج) حسابات الأنشطة البيئية والتدفقات ذات الصلة؛

د) حسابات النظم الإيكولوجية؛

ه) تطبيقات الحسابات البيئية وتمديداتها؛

و) مواد التدريب والتنفيذ.

فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية (EGES)

شُكّل فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية في عام 2014، ويضمّ خبراء في الإحصاءات البيئية والمجالات ذات الصلة من جميع المناطق الجغرافية التي تمثل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية. ويجتمع فريق الخبراء سنوياً لمراجعة التقدم المحرز في تطبيق إطار تطوير الإحصاءات البيئية لعام 2013 في البلدان. كما يقيّم التقدم المحرز في وضع التوجيهات المنهجية وتلك المتعلقة بجمع البيانات في الإحصاءات البيئية اللازمة لتجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة والحسابات البيئية والاقتصادية، ولرفع التقارير إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. واستكمالاً لهذا العمل، ينظّم فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية، في كل سنة تقويمية، عمله عن بعد من خلال أفرقة أصغر مكلفة بمجالات عمل محددة.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لفريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية في دعم العمل المتعلق بالإحصاءات البيئية الذي تقوده شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في المجالات التالية:

أ) توحيد الأساليب والتصنيفات والتعاريف في الإحصاءات البيئية.

ب) جمع البيانات ومعالجة الإحصاءات البيئية ونشرها، ولا سيما في مجالات إحصاءات المياه والنفايات، ودعم عمل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة.

ج) التعاون الفني والتدريب وتنمية القدرات في مجال الإحصاءات البيئية.

د) تنسيق وتوحيد الإحصاءات البيئية والبرامج والأنشطة المتعلقة بالمؤشرات.

7.9 إحصاءات العمل وحسابات العمل

1.7.9 الإطار المفاهيمي

يغطي مجال إحصاءات العمل مجموعة واسعة من المواضيع المتصلة بالعمل. وما من إطار واحد شامل ومقبول دولياً لإحصاءات العمل أو حسابات مثل نظام الحسابات القومية. ومع ذلك، هناك مجموعة من المعايير الإحصائية والمبادئ التوجيهية وأطر المؤشرات ذات الصلة، المعتمدة دولياً والتي يمكن أن يعود إليها من يسعى إلى وضع نظام شامل لإحصاءات العمل. وبالنسبة للراغبين في تجميع حساب عمل، هناك أمثلة وطنية يمكن الاقتداء بها.

ومنظمة العمل الدولية هي الوكالة الدولية المكلفة بوضع معايير إحصائية في مجال العمل. وقد حققت هذا الغرض منذ تأسيسها في عام 1919 من خلال المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل. وهو منتدى تناقش فيه البلدان التعاريف المشتركة وتعتمدها وتوافق على المبادئ التوجيهية والمعايير التي تصبح لاحقاً نقطة مرجعية لإحصاءات العمل الوطنية والدولية.

وتجسيداً للنطاق الواسع لإحصاءات العمل، تناولت القرارات والمبادئ التوجيهية مع مرور الوقت العديد من المواضيع. وتشمل بعض العناصر الرئيسية ما يلي:

أ) الأشخاص العاملون والوظائف؛

ب) البطالة والاستخدام الناقص للعمل؛

ج) ساعات العمل؛

د) الدخل من العمل وتكاليف اليد العاملة؛

ه) تنظيم سوق العمل (أي جمع الإحصاءات عن اتفاقات العمل الجماعية، والمنازعات الصناعية، وعضوية النقابات)؛

و) الصحة والسلامة في العمل؛

ز) العمالة غير المنظمة والقطاع غير المنظم؛

ح) عمل الأطفال؛

ط) هجرة اليد العاملة؛

ي) التصنيفات الرئيسية بما فيها تلك المتعلقة بالمهن وبحالة العمالة.

كما أقرّ المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل إطار مؤشرات العمل اللائق باعتباره مجموعة شاملة من المؤشرات التي تغطي عشرة عناصر موضوعية تُعنى بالركائز الاستراتيجية الأربع لبرنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية (وهي العمالة الكاملة والمنتجة، والحقوق في العمل، والحماية الاجتماعية، وتعزيز الحوار الاجتماعي). وإلى جانب مجموعة القرارات والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل، فإن هذا الإطار من المؤشرات يعطي فكرة عن النطاق الواسع لإحصاءات العمل. وهذا يتيح أموراً أخرى منها مجموعة من النُهج التحليلية التي يمكن الإشارة إليها على أنها محاسبة العمل، وهو ما يتضح من حقيقة أن بلداناً مختلفة تستخدم مصطلح حسابات العمل للإشارة إلى أنواع مختلفة من التحليل.

2.7.9 القرارات والمعايير الرئيسية للمؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل

من بين القرارات والمعايير المتعددة التي اعتُمدت من خلال المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل، هناك عدد من القرارات التي لها أهمية خاصة في وضع إطار لإحصاءات العمل ولها صلة بحسابات العمل.

القرار الأول للمؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل: قرار حول إحصاءات العمل، والعمالة، والاستغلال الناقص للعمل

في المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل في عام 2013، تم الاتفاق على مجموعة مرجعية من المعايير بشأن إحصاءات العمل، والعمالة، والاستخدام الناقص للعمل. وتشكل هذه المجموعة أساساً لجميع الإحصاءات المبنية على مفهوم العمالة، الذي هو محور المحاسبة العمالية. ولكنّ معايير المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل لا تقتصر على العمالة بل تتجاوزها. وتتمثل ميزاتها الرئيسية في ما يلي:

أ) التعريف الإحصائي الأول لمفهوم *العمل وإطار أشكال العمل*، الذي يحدد أشكالاً متعددة من العمل المدفوع وغير المدفوع، والعناصر التي تميّزه مثل المستفيد من الإنتاج، وتقاضي أجر (أو عدمه)، والغرض من العمل (لاكتساب الخبرة في مكان العمل، أو لإنتاج سلع للاستهلاك الذاتي، إلخ). والأهم من ذلك أن الإطار يعترف بأن الناس قد ينخرطون في أنشطة عمل مختلفة في الفترة الزمنية نفسها، ما يتيح إنتاج إحصاءات عن المشاركة والوقت الذي يقضونه في أشكال مختلفة من العمل، فضلاً عن تسليط الضوء على مجموع عبء العمل.

ب) تعريف محدَّث *للعمالة* بوصفها *عملاً يُنجَز مقابل أجر أو ربح*. وهذا التعريف أضيق من التعريف المطبَّق على نطاق واسع والمُعتمَد في المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل الذي أشار إلى جميع الأنشطة المنفذة لإنتاج سلع أو خدمات ضمن حدود الإنتاج لنظام الحسابات القومية. ومن الناحية المفاهيمية، أدرج المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل بعضاً من أشكال العمل غير المدفوع، مثل زراعة الكفاف، في نطاق العمالة. ويحدد الإطار الجديد أشكالاً مختلفة من العمل الخاضعة للقياس والإبلاغ على نحو منفصل، ما يتماشى مع احتياجات السياسات وينشئ إطاراً أكثر شمولاً.

ج) تعاريف عناصر مختلفة من *الاستخدام الناقص للعمل* من أجل استكمال البطالة، أي العمالة الناقصة المتصلة بالوقت والقوى العاملة المحتملة (التي تضمّ الأشخاص الذين لا عمل لهم والذين يستوفون بعض معايير البطالة وليس كلها). كما ترد تعاريف لأربعة مؤشرات مختلفة متعلقة بالاستخدام الناقص للعمل، منها *معدل البطالة*.

وينبغي استخدام التعاريف التي اعتمدها المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل كنقطة مرجعية للتحليل الذي يركز على العمالة أو الاستخدام الناقص للعمل، مثل حسابات العمل، على النحو المبين أدناه.

القرار (أ) للمؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء إحصاءات العمل: قرار حول قياس أوقات العمل

تحدد هذه المعايير الصادرة عن المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل بشأن قياس أوقات العمل عدة مفاهيم مختلفة عن أوقات العمل يمكن استخدامها لأغراض تحليلية مختلفة، مثل تقدير مجموع ساعات العمل أو مكافئات الدوام الكامل التي يمكن أن تكون هامة في سياق محاسبة العمل. ومفاهيم أوقات العمل المحددة هي:

أ) ساعات العمل الفعلية؛

ب) الساعات المدفوعة؛

ج) ساعات العمل العادية؛

د) ساعات العمل التعاقدية؛

ه) ساعات العمل الاعتيادية؛

و) ساعات العمل الإضافية.

والمفاهيم الأكثر استخداماً في القياس هي بين ساعات العمل الفعلي والساعات التي يقضيها العاملون عادةً في العمل، وتُعتبَر ساعات العمل الفعلي نقطةً مرجعية لحساب مجموع ساعات العمل أو مكافئات الدوام الكامل.

القرار الثاني للمؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء إحصاءات العمل: قرار حول قياس الدخل المرتبط بالعمالة

اعتُمدَت أحدث المعايير الإحصائية التي تغطي الدخل المرتبط بالعمالة في المؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء إحصاءات العمل في عام 1998. وتشمل المعايير تعريفاً للدخل المرتبط بالعمالة ولعناصرَ مختلفة منه. وتميّز المعايير بين الدخل المرتبط *بالعمالة المدفوعة الأجر* و*الدخل المرتبط بالعمل الحر*، مع الاعتراف بأن نوع الدخل المكتسب يمكن أن يختلف اختلافاً كبيراً بين هاتين الفئتين.

3.7.9 معايير ومبادئ توجيهية أخرى

قد تتصل مجموعة من المعايير الأخرى بحسابات العمل تبعاً للنهج التحليلي الذي يتم اختياره. على سبيل المثال، يمكن تجميع حساب العمل باستخدام تصنيفات مختلفة مثل التصنيف الدولي للحالة العملية (ICSE-93 أو ICSE-18) أو التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO-08).

وقد اعتُمد أحدث تصنيف دولي للحالة العملية (ICSE-18) في المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل في عام 2018، ليحل محل التصنيف الدولي للحالة العملية ICSE-93. والتصنيف الجديد هو أكثر تفصيلاً من التصنيف الدولي للحالة العملية ICSE.93، ويوفر إمكانات تحليلية محسّنة إذ يتألف من 10 فئات يستبعد بعضها بعضاً على المستوى الأدنى من التسلسل الهرمي وصولاً إلى مجموعات المستوى الأعلى. والسمة الجديدة الأخرى للتصنيف الدولي للحالة العملية ICSE-18 هي أنه يحتوي على تصنيفين فرعيين مبنيين على الفئات العشر المفصّلة نفسها.

أ) التصنيف الدولي للحالة العملية وفقاً لنوع المخاطر الاقتصادية (**ICSE-18-R**) لديه تسلسلٌ هرمي يتم تجميعه على أساس مستوى تعرّض العامل للمخاطر الاقتصادية في وظيفته أو عمله. ويميّز هذا التصنيف على المستوى الأعلى بين العاملين مقابل أجر والعاملين من أجل الربح.

ب) أما التصنيف الدولي للحالة العملية وفقاً لنوع السلطة (**ICSE-18-A**)، فيتم تجميعه على أساس مستوى السلطة التي يتمتع بها العامل. ويميّز هذا التصنيف على المستوى الأعلى بين العاملين المستقلين والعاملين لحساب الغير.

وعلى مستوى التنفيذ، ينبغي التنبّه للمفاهيم والتصنيفات والممارسات المستخدمة لضمان الاستخدام المناسب للبيانات من أجل حسابات العمل أو أي غرض تحليلي آخر. وهذا أمرٌ بالغ الأهمية في الحالات التي تُستخدم فيها مصادر متعددة للبيانات، كما هو الحال عموماً. وقد تختلف المصادر بطرق مختلفة، سواء من الناحية المفاهيمية أو في نهج القياس. على سبيل المثال،

ينبغي أن تكون النقطة المرجعية (مفهوم العمالة) المستخدمة لقياس أوقات العمل متماشية مع مفهوم العمالة المستخدم في قياس العمالة أو أي مقاييس أخرى مستخدمة في الإطار المحاسبي. وينبغي إيلاء الاهتمام للتصنيفات، فقد يستخدم أحد المصادر التصنيف ICSE-93، بينما يستخدم مصدر آخر التصنيف ICSE-18، ما يستلزم بعض التعديلات أثناء التحليل. وينبغي النظر في جميع هذه المسائل بعناية عند التخطيط والتحليل.

4.7.9 حسابات العمل

الهدف من حساب العمل هو توفير إطار مفاهيمي متكامل لإنتاج مجموعة متماسكة ومتّسقة من الإحصاءات الإجمالية لسوق العمل. ويُصمَّم حساب العمل ليكمّل المجموعة القائمة من إحصاءات العمل، حيث أنه يوفر إطاراً منطقياً للحصول على تقديرات متّسقة داخلياً للمتغيرات الرئيسية في سوق العمل. ويمكن لهذه المتغيرات الرئيسية أن تساعد المستخدمين على فهم البيانات المتصلة بالعمل التي تبدو غير متسقة، والتي كثيراً ما تستند إلى فترات مرجعية، وفئات سكانية، ومفاهيم، وتعاريف، ومنهجيات مختلفة مستمدة من مجموعة متنوعة من مسوح الأعمال التجارية والأسر المعيشية وغيرها من المصادر الإدارية.

ويوفر حساب العمل إطاراً لجمع بيانات سوق العمل المستمدة من مصادر إحصائية متعددة في مجموعة متماسكة ومتسقة من إحصاءات العمل. وهو يكمّل المجموعة القائمة لإحصاءات العمل. وينبغي أن يواصل المستخدمون استخدام مسح القوى العاملة للحصول على التقديرات الرئيسية عن العمالة والبطالة والأشخاص غير المنخرطين في القوى العاملة.

وفي حين لا توجد حالياً معايير دولية لإنتاج حساب للعمل، فقد وثّقت منظمة العمل الدولية نهجين لتجميع الحسابات وعمليةً من أربع خطوات، اتّبعتها، بدرجات متفاوتة، الاجهزة الإحصائية الوطنية في أستراليا، والدانمرك، وسويسرا، وهولندا في تجميع حسابات العمل الخاصة بها.

تحدد خطوة إلى الأمام نحو وصف متماسك ومناسب لسوق العمل العملية ذات المراحل الأربع لمنظمة العمل الدولية، وتتناول النهجين المعتمدين في التجميع:

أ) نهج **شامل للقطاعات** ينطوي على مقابلة المقاييس الرئيسية لسوق العمل والتوفيق في ما بينها؛
ب) نهج **طولي** يشمل التغييرات في السكان والقوى العاملة من خلال قياس الولادات والوفيات والهجرة الصافية، ويتضمن مقاييس مثل مدة العمل.

وبما أن حساب العمل يوفر إطاراً منطقياً لجمع بيانات مختلفة عن سوق العمل من مجموعة متنوعة من المسوح للأعمال التجارية والأسر المعيشية وغيرها من المصادر الإدارية، فإن المدخلات من هذه المصادر والإحصاءات المستمدة منها تحتاج إلى التنسيق والتعديل. ولا بد من توثيق القرارات المتخذة في إنتاج حساب العمل في السياق الوطني ونشرها على نحو واضح. ويمكن النظر إلى عملية التكامل هذه على أنها إجراء من أربع خطوات.

في الخطوة الأولى، تُحدَّد معادلات النموذج والهوية. ويمكن استمداد معادلات الهوية من النموذج. وقد تُعتبر هذه الهويات الجزء الأهم من حسابات العمل، ليس فقط من وجهة نظر مستخدمي الإحصاءات الذين ستُقدم إليهم بيانات متسقة، بل أيضاً من وجهة نظر المنتج. وتتيح هذه الهويات التحقق من جودة المصادر. مثلاً، في سياق حسابات أوقات العمل التي تغطي العمالة المسجلة المدفوعة الأجر، تشير الوثيقة إلى ثلاث معادلات علائقية رئيسية للموظفين وهي:

أ) الوظائف = الأشخاص العاملون - الأشخاص العاملون في إجازة + الوظائف الثانوية؛

ب) إجمالي ساعات العمل = عدد الوظائف * الساعات الفعلية لكل وظيفة؛

ج) مجموع التعويض = عدد الوظائف * التعويض في كل وظيفة.

وتشمل الخطوة الثانية تنسيق التعاريف والتصنيفات في إحصاءات المصادر، وتحقيق التغطية الكاملة. وتتطلب التغطية الكاملة اتخاذ قرارات بشأن المصدر الرئيسي لكل متغير. ويتم خفض حجم البيانات أو توسيعها وفقاً لفئات السكان والتعاريف المحددة حديثاً. وبعد التنسيق وتحقيق التغطية الكاملة، قد لا تزال القيم الكلية متباينة في الممارسة العملية، ولكن النتائج المستخلصة من إحصاءات المصدر تتوافق على أساس المعايير المشتركة.

الخطوة الثالثة هي التقليل من أخطاء القياس إلى أدنى حد. ومن المرجح جداً ألا تستوفي البيانات المنسقة من الخطوة الثانية المعادلات التعريفية. ومن خلال المقابلة في ما بينها ضمن علاقات الهوية، يمكن رصد الاختلالات والمستبعدات وتصحيحها.

الخطوة الرابعة تشمل الموازنة. ففي الخطوة الثالثة، تُهمَل بعض الاختلافات الضئيلة التي يتم العمل على إزالتها في الخطوة الرابعة والأخيرة من عملية التكامل. وهنا يمكن استخدام إجراء رياضي يتيح الحد من التعديلات، شرط أن تستوفي القيم المرفقة معادلات الهوية.

5.7.9 حساب العمل الأسترالي: المفاهيم والمصادر والأساليب، تشرين الأول/أكتوبر 2019

يركز حساب العمل الأسترالي على النهج الشامل للقطاعات، ويقدم بيانات متسلسلة زمنياً تمتد على 25 سنة. وقد صُمم هذا الحساب ليتماشى مع نظام الحسابات القومية لعام 2008، حسب ما هو مطبق في النظام الأسترالي للحسابات القومية، ولا سيما مع حدود الإنتاج والإقامة لهذا النظام الأسترالي. وهذا ما يضمن التوافق المباشر مع الحسابات القومية وتقديرات الإنتاجية، ويوفر آليةً لجمع البيانات الإجمالية المتصلة من الناحية المفاهيمية من مصادر الأعمال التجارية والأسر المعيشية والمصادر الإدارية. كما أنه يتسق مع المبادئ التوجيهية والمعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية.

الشكل 9: علاقات الهوية في حساب العمل الأسترالي – الوظائف والأشخاص وحجم العمل والمدفوعات

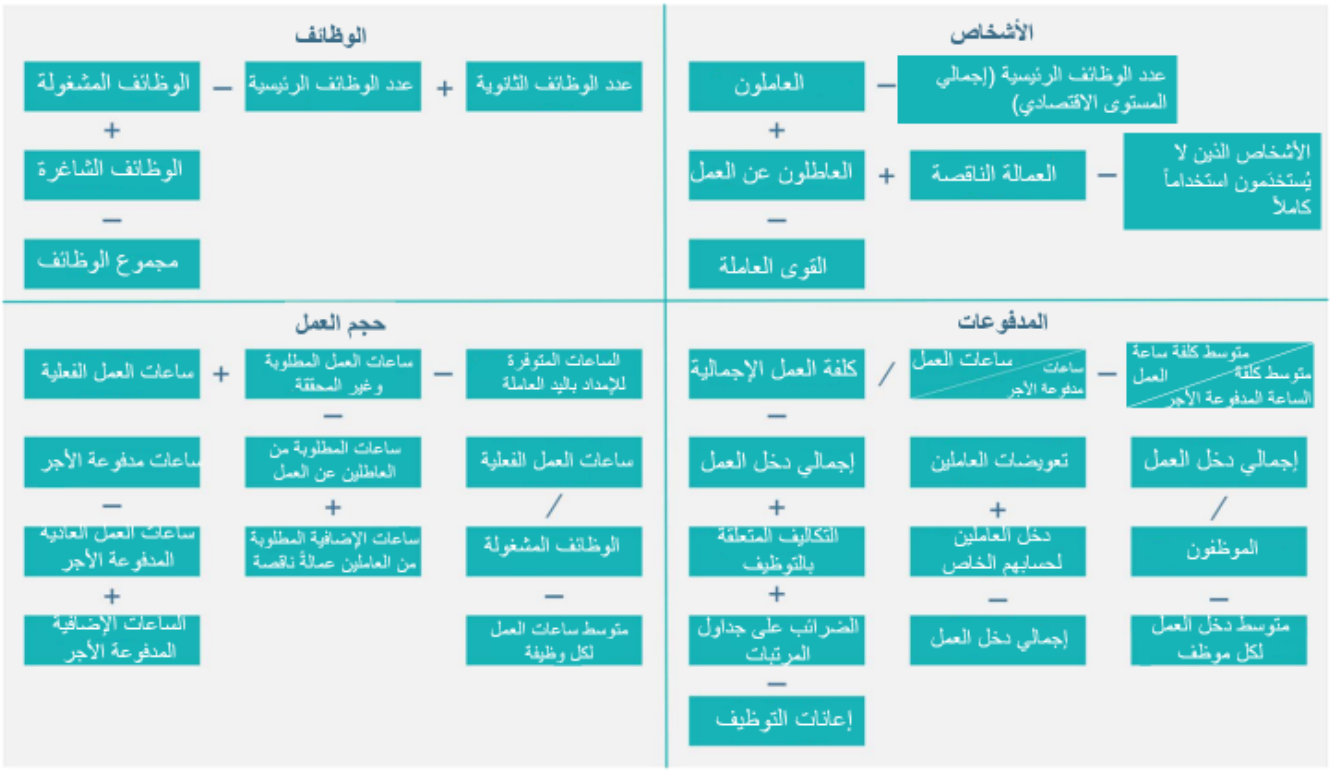

ويتسق نطاق حساب العمل الأسترالي مع نطاق الاقتصاد الوطني، على النحو المحدد في النظام الأسترالي للحسابات القومية الذي يتبع المعيار الدولي لنظام الحسابات القومية لعام 2008. ويتضمن الإطار أربعة عناصر مختلفة: الوظائف، والأشخاص، وحجم العمل، ومدفوعات العمل، ويشمل جميع أنواع العمالة بما في ذلك الموظفون، والعاملون لحسابهم الخاص، وأفراد الأسرة العاملون المساهمون. وتربط بين هذه العناصر الأربعة مجموعةٌ من علاقات الهوية التي ينبغي أن تستوفيها الإحصاءات الإجمالية. ويبين الشكل9 هذه الهويات. وتكون بعض العلاقات مباشرة، مثل تساوي عدد الأشخاص العاملين في الاقتصاد الإجمالي مع عدد الوظائف الرئيسية، بينما تُعتبر العلاقات الأخرى غير مباشرة أو مشتقة، حيث تستند العلاقة إلى مقاييس متوسطة أو نسبية كمتوسط ساعات العمل لكل وظيفة، أو متوسط دخل العمل لكل شخص عامل.

يوفر العنصر الخاص بالوظائف بيانات عن أعداد الوظائف المشغولة المستمدة بشكل منفصل من مصادر الأعمال التجارية والأسر المعيشية، بالإضافة إلى بيانات عن الوظائف الشاغرة، من أجل توفير العدد الإجمالي للوظائف في الاقتصاد.

أما العنصر الخاص بالأشخاص، يوفر بيانات عن عدد الأشخاص العاملين، إلى جانب بيانات عن عدد العاطلين عن العمل والعمالة الناقصة (المستمدة من مسوح الأسر المعيشية).

ويقدم العنصر الخاص بحجم العمل بيانات عن الساعات المدفوعة الأجر (المستمدة من مسوح الأعمال التجارية) وساعات العمل (المستمدة من مسوح الأسر المعيشية)، بالإضافة إلى بيانات عن ساعات العمل الإضافية التي يطلبها العاطلون عن العمل والعاملون عمالةً ناقصة (من مسوح الأسر المعيشية).

ويقدم العنصر الخاص بمدفوعات العمل بيانات عن دخل العمل وتكاليف التوظيف (من مصادر مسوح الأعمال التجارية).

ويجمع حساب العمل الأسترالي البيانات من جداول الأشخاص، والوظائف، وحجم العمل، ومدفوعات العمل من أجل حساب متوسط ساعات العمل، ومتوسط الأجر (لكل شخص ولكل وظيفة)، ومتوسط كلفة العمل لكل ساعة عمل. وتُجمَع جداول البيانات باستخدام أساليب الاستيفاء أو الاستقراء أو التحليل الرجعي أو القياس. وتستند الأساليب المختارة إلى عاملين رئيسيين هما: السياق الذي جُمعت فيه البيانات أصلاً، والقدرة على سد الفجوات في البيانات بين نقاط أو فترات الجمع.

وتُستخدَم مصادر بيانات مختلفة (منشورة وغير منشورة) في تجميع العناصر الأربعة. وعموماً، تُستخدَم مصادر البيانات نفسها لتجميع تقديرات حسابات العمل الفصلية والسنوية. وتُقاس تقديرات المسوح الفصلية بالاستناد إلى تقديرات المسوح السنوية حيثما أمكن. وتختلف الطريقة المستخدمة في جمع البيانات السنوية لكل عنصر، حسب ما إذا كانت البيانات هي تقديرات للمخزون أو للتدفقات. وتُستمد بيانات حساب العمل الأسترالي على مستوى الصناعة، حيثما أمكن، من البيانات المصنفة حسب الصناعة والمبلغ عنها في كل من مسوح الأعمال التجارية ومسوح الأسر المعيشية. وحيثما لا يُبلَّغ عن البيانات على مستوى الصناعة في المسوح، يتم نموذجة الصناعة باستخدام مصادر بديلة.

وتتضمن نواتج حساب العمل الأسترالي عدداً من الجداول ومجموعات البيانات التي وُضعَت لكل من البيانات الفصلية والسنوية. كما يتم إنتاج البيانات للتقديرات المتوازنة وغير المتوازنة. وتُنتَج البيانات الفصلية على مستوى شُعب الصناعة، وتتوفر البيانات السنوية على مستوى الشُعب الفرعية للصناعة. وتُعرض البيانات على نحو فصلي للعناصر الأربعة في ما يتعلق بالبيانات المتوازنة للتقديرات الأصلية (غير المعدلة) والمعدلة موسمياً وتقديرات الاتجاهات. وبالنسبة لنواتج البيانات غير المتوازنة، تُعرض البيانات على نحو فصلي للعناصر الأربعة، وهي تقديرات أصلية فقط.

وتقدم بيانات حساب العمل الأسترالي صورة شاملة عن سوق العمل الأسترالية للسنوات الخمس والعشرين الماضية. ويمكن استخدام هذا المصدر الغني من البيانات لإجراء تحليل على مستوى الصناعة لنمو العمل وأدائه من حيث الأشخاص، والوظائف، والساعات، وتكاليف العمل، والدخل من أجل فهم كيفية تطور سوق العمل الأسترالية مع مرور الوقت على نحو أفضل. وفي بيان السياسات النقدية الصادر في شباط/فبراير 2019، أدلى بنك الاحتياطي الأسترالي بالملاحظات التالية بشأن حساب العمل الأسترالي:

أ) ''في حين أن مسوح القوى العاملة ستظل أفضل وأنسب مؤشر لرصد التطورات الإجمالية في سوق العمل (بما في ذلك نمو العمالة ومعدل البطالة)، يشير المكتب الأسترالي للإحصاء إلى أنه من المرجح أن يصبح حساب العمل المصدر الرئيسي للمعلومات المتعلقة بالعمالة في الصناعة.''

ب) ''أرقام العمالة على مستوى الصناعة في إطار حساب العمل لها عدد من المزايا المحتملة مقارنة بتلك الواردة في مسوح القوى العاملة. ويتماشى تصنيف الصناعات في حساب العمل على نحو أفضل مع قياس القيمة المضافة للصناعة في الحسابات القومية، وبالتالي ينبغي أن يسهم حساب العمل في الحصول على تقديرات أفضل لنمو إنتاجية الصناعة.''

ج) ''يتّخذ حساب العمل نهجاً أكثر شمولاً لتقدير حجم اليد العاملة المستخدمة في كل صناعة من خلال إدراج العاملين حاملي التأشيرات غير المقيمين، على سبيل المثال.''

6.7.9 مواصلة التطوير

ما من خطط آنية لوضع معايير دولية يمكن اعتمادها في المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل، وما من فريق عمل دولي دائم يعالج الموضوع بطريقة مخصّصة. وقد يتغير هذا الوضع في وقت ما في المستقبل تبعاً لتطور مطالب البلدان.

8.9 حسابات السياحة

1.8.9 المفاهيم، والأطر، و الأدلة

معجم مصطلحات السياحة الصادر عن منظمة السياحة العالمية UNWTO

يتضمن معجم مصطلحات السياحة الصادر عن منظمة السياحة العالمية، بالإضافة إلى تعريف السياحة والمصطلحات الخاصة بها، تعاريفَ لحوالي 140 مصطلحاً ذات الصلة في مجال وضع وتطبيق حساب فرعي للسياحة وإحصاءات السياحة. وتشير معظم التعاريف إلى المصطلحات المستخدمة في فروع أخرى للإحصاءات، وهي مستمدة من المعايير والمبادئ التوجيهية والأدلة الدولية ذات الصلة، مثل نظام الحسابات القومية لعام SNA2008.

تُعرَّف السياحة، في معجم مصطلحات السياحة ، بأنها ظاهرة اجتماعية وثقافية واقتصادية تنطوي على انتقال الأشخاص إلى بلدان أو أماكن خارج بيئتهم المعتادة لأغراض شخصية أو مهنية أو متعلقة بالأعمال. ويدعى هؤلاء الأشخاص زواراً (وقد يكونون إما سياحاً أو زواراً ليوم واحد؛ مقيمين أو غير مقيمين) وتتعلق السياحة بنشاطاتهم التي ينطوي بعضها على نفقات سياحية.

حساب السياحة الفرعي: الإطار المنهجي الموصى به

وبما أن السياحة تشمل قطاعات مختلفة، لا يمكن قياسها بالطريقة نفسها التي تقاس بها قطاعات الاقتصاد مثل الصناعة التحويلية أو تجارة التجزئة. لذا، قامت منظمة السياحة العالمية ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمكتب الإحصائي

للاتحاد الأوروبي، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بوضع الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به لعام 2008 وهو يوفر إطاراً مفاهيمياً مشتركاً لإنشاء حساب فرعي للسياحة، وهو الأداة الرئيسية لقياس السياحة من الناحية الاقتصادية. كما يعتمد النظام الأساسي للمفاهيم والتصنيفات والتعاريف والجداول والمجاميع لنظام الحسابات القومية لعام 2008. لذلك، فهو يسمح بتنسيق الإحصاءات السياحية والتوفيق في ما بينها من منظور اقتصادي (نظام الحسابات القومية)، ما يساعد في إنتاج بيانات اقتصادية عن السياحة (مثل الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة) قابلة للمقارنة مع الإحصاءات الاقتصادية الأخرى.

ويستخدم الحساب الفرعي للسياحة منطق نظام الحسابات القومية المتمثل في مقابلة البيانات من جانب الطلب (اقتناء الزوار للسلع والخدمات أثناء رحلة سياحية) مع البيانات من جانب العرض في الاقتصاد (قيمة السلع والخدمات التي تقدمها القطاعات مقابل نفقات الزوار).

ويمكن النظر إلى الحساب الفرعي للسياحة على أنه مجموعة من 10 جداول موجزة، ولكل جدول بيانات أساسية خاصة به.

أ) نفقات السياحة الوافدة.

ب) نفقات السياحة المحلية.

ج) نفقات السياحة الخارجة.

د) الاستهلاك السياحي الداخلي.

ه) حسابات الإنتاج للصناعات السياحية.

و) العرض المحلي والاستهلاك السياحي الداخلي الاجمالي.

ز) العمالة في الصناعات السياحية.

ح) تكوين رأس المال الثابت الاجمالي السياحي.

ط) الاستهلاك الجماعي السياحي.

ي) المؤشرات غير النقدية.

وينبغي على الأقل تجميع الجداول من 1 إلى 6 لكي يُعتبر الحساب حساباً فرعياً للسياحة. ونظراً لأهمية السياحة باعتبارها قطاعاً مولّداً لفرص العمل، يوصى بأن تشمل الجداول الأساسية أيضاً الجدول 7 بالإضافة إلى المؤشرات غير النقدية الواردة في الجدول 10، التي يمكن أن تعرض رؤى مختلفة من وجهة نظر تحليلية.

ومن ناحية أخرى، كثيراً ما يتطلب تجميع الجدولين 8 و9 جمع البيانات من مصادر معقدة، لذلك ينبغي أخذهما في الاعتبار في مرحلة أكثر تقدماً من مراحل إعداد الحساب الفرعي للسياحة.

التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة لعام 2008

تقدم التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة لعام 2008 (IRTS)إطاراً منهجياً شاملاً لجمع إحصاءات السياحة وتجميعها في جميع البلدان بصرف النظر عن مستوى تطور نظمها الإحصائية. وهي موجّهة بشكل أساسي إلى موظفي الاجهزة الإحصائية الوطنية وإدارات السياحة الوطنية المشاركة في تجميع الإحصاءات السياحية. وتحتوي الوثيقة أيضاً على ثروة من المعلومات التي قد تهمّ مستخدمي البيانات الراغبين في فهم طبيعة بيانات السياحة بشكل أفضل. وتُقدم توجيهات عامة في ما يتعلق بمصادر البيانات وأساليب تجميعها، التي يعرضها بالتفصيل دليل التجميع المرفق بالتوصيات (على النحو المبين أدناه).

وقد أعدت منظمة السياحة العالمية التوصيات الدولية بالتعاون الوثيق مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، وأعضاء آخرين في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات السياحة (كما هو مبين أدناه). وفي حزيران/يونيو 2007، استعرض فريق الخبراء المعني بإحصاءات السياحة والتابع للأمم المتحدة مسودة التوصيات وأقرّها، واعتمدتها اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين (E/CN.3/2008/34).

دليل تجميع التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة لعام 2008

أن الدليل التجميع لعام 2014 هو وثيقة مرفقة بالتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة لعام 2008. ويقدم مزيداً من التوضيحات والتوجيهات العملية بشأن استخدام المصادر والأساليب لتجميع الإحصاءات المتعلقة بالسياحة. ويهدف إلى دعم إنتاج مجموعة عالية الجودة من البيانات والمؤشرات الأساسية في كل بلد، وإلى تعزيز قابلية المقارنة الدولية للإحصاءات المتعلقة بالسياحة.

ويتناول دليل التجميع مصادر جديدة للبيانات وكيفية تطبيق الأساليب الإحصائية على الظروف المتغيرة. وبما أن الأساليب الإحصائية تتطور مع مرور الوقت، لا يقدم دليل التجميع نهجاً إرشادياً أو نهائياً لتجميع إحصاءات السياحة. ويتضمن دليل التجميع ما يلي:

أ) تعليقات وتفسيرات بشأن المفاهيم المختلفة الواردة والمستخدمة في التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة 2008؛

ب) توجيهات بشأن القضايا التي تتناولها هذه التوصيات؛

ج) توجيهات بشأن كيفية تجميع المتغيرات والمجاميع الموصى بها؛

د) أمثلة على كيفية حل بعض البلدان لمشاكل محددة.

ويمكن اعتبار بعض الحلول أفضل الممارسات، في حين أن حلولاً أخرى قد تكون موجّهة إلى ظروف وطنية معينة إلا أنها قد تصلح كأمثلة مثيرة للاهتمام بشأن كيفية تغلّب البلدان على العقبات التي تواجهها في عملية التجميع.

الدليل العملي لتجميع حساب فرعي للسياحة: دليل الممارسات الجيدة

أن "الدليل العملي لتجميع حساب فرعي للسياحة: دليل الممارسات الجيدة" هو دليل يتضمن الممارسات الجيدة المستمدة من تجارب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن كيفية تجميع الحساب الفرعي للسياحة. وباعتباره دليلاً عملياً لتفعيل حسابات فرعية للسياحة، فإنه يستند إلى التقارير الخاصة بكل بلد بشأن تقييم هذه الحسابات.

وشكّلت بعثات المساعدة الفنية، المنفذة كجزء من هذا المشروع الممول من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز تفعيل الحسابات الفرعية للسياحة في الدول الأعضاء، حافزاً إضافياً لتحديد المزيد من الممارسات التنفيذية ذات الصلة. ويشير هذا الدليل العملي التكميلي لتجميع الحسابات الفرعية للسياحة على نحو رئيسي إلى الإطار المنهجي الموصى به للحسابات الفرعية للسياحة لعام 2000 (النسخة السابقة من الإطار المنهجي الموصى به الواردة في الفصل 1.2.8.8) وإلى الدليل الأوروبي لتفعيل الحسابات الفرعية للسياحة الذي نشره المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي في عام 2001. ومع ذلك، فإنه يقدم أيضاً تعليقات عن التغييرات المنهجية الهامة في ما يتعلق بالإطار المنهجي الموصى به لعام 2008. ويلبّي الدليل العملي احتياجات المتخصّصين الأقل الخبرة في تجميع الحسابات الفرعية للسياحة على المستوى الوطني، والمهنيين الذين يسعون إلى الحصول على توصيات عملية.

2.8.9 ربط الحساب الفرعي للسياحة بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية

وأعدت منظمة السياحة العالمية هذه المذكرة الفنية بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وبرعاية لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ولجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة السياحة العالمية، وقد رحبت بها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها المنعقدة في آذار/مارس 2019. تصف المذكرة الفنية نُهج الربط بين المعلومات المستمدة من أطر الحساب الفرعي للسياحة ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. ويقدم توجيهات عملية لقياس التدفقات البيئية (المياه، والطاقة، وانبعاثات غازات الدفيئة، والنفايات الصلبة) في القطاعات السياحية. ويُعدّ هذا العمل جزءاً من المبادرة الحالية لقياس استدامة السياحة، التي أطلقتها منظمة السياحة العالمية بدعم من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (على النحو المبين أدناه).

وقد أشرفت لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية والتابعة للأمم المتحدة (انظر الفصل 1.5.6.93) على عملية وضع عدد من المذكرات الفنية المتعلقة بمختلف عناصر الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، مثل المحاسبة المتصلة بنفقات المياه والطاقة والانبعاثات الهوائية وتدفقات المواد وحماية البيئة، وبقطاع السلع والخدمات البيئية. وتتبع المذكرة الفنية الهيكل العام نفسه، بما في ذلك وصف الحسابات الأساسية، ومناقشة المؤشرات، وتقديم توجيهات عامة بشأن التجميع.

3.8.9 أمثلة على الممارسات الوطنية

تُقدَّر القيمة الاقتصادية للسياحة بالنسبة للاقتصاد الأسترالي باستخدام الحساب الفرعي للسياحة. ويُنشَر الحساب الفرعي للسياحة في أستراليا سنوياً، ويوفر مقاييس للقيمة المضافة الإجمالية للسياحة، والناتج المحلي الإجمالي للسياحة، والعمالة والتجارة في قطاع السياحة. ويمكّن الحكومة والقطاع السياحي من مقارنة قيمة السياحة مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

ويصدر المكتب الأسترالي للإحصاء التقديرات على المستوى الوطني (باستخدام مدخلات من المسح الدولي للزوار والمسح الوطني للزوار)، ويصدر مركز بحوث السياحة في أستراليا تقديرات الدولة والتقديرات الإقليمية. وتمول هيئة التجارة والاستثمار الأسترالية الحساب الفرعي للسياحة في أستراليا.

4.8.9 المزيد من التطورات

قياس استدامة السياحة

في عام 2015، أطلقت منظمة السياحة العالمية، بدعم من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، برنامج العمل المعنون "قياس استدامة السياحة". والهدف منه وضع إطار إحصائي دولي لقياس استدامة السياحة، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

ومن خلال إدماج السياحة في معايير القياس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يهدف هذا الإطار إلى توفير لغة وهيكل تنظيمي مشتركين لاستغلال ثراء البيانات المتاحة أصلاً، ولزيادة الفعالية في إنتاج البيانات وإدارتها وتكاملها.

وهذا الإطار القائم على المعايير من شأنه أن يدعم مصداقية مختلف برامج القياس والرصد المتعلقة بالسياحة المستدامة وإمكانية المقارنة بينها ومدى انتشارها، بما في ذلك اشتقاق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقد شارك عدد من البلدان في دراسات رائدة وتبادلت خبراتها في تنفيذ بعض نواحي الإطار الإحصائي لقياس استدامة السياحة.

ومن المتوقع أن توضع الصيغة النهائية لهذا الإطار وأن تُقدم إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة من أجل إقرارها في المستقبل القريب.

المؤتمر الدولي السادس لمنظمة السياحة العالمية المعني بإحصاءات السياحة: قياس السياحة المستدامة

بمناسبة إعلان سنة 2017 سنة دولية للسياحة المستدامة من أجل التنمية، نظمت حكومة الفلبين ومنظمة السياحة العالمية المؤتمر الدولي السادس المعني بإحصاءات السياحة في مانيلا، وهدفه الأساسي معالجة مسألة قياس السياحة المستدامة.

وحضر المؤتمر 1500 مشارك من 88 بلداً، بمن فيهم وزراء، وكبار الإحصائيين، ومشاركون من القطاع الخاص، وصانعو القرار الرئيسيون من المنظمات الدولية، وناقشوا كيفية النهوض بنهج إحصائي دقيق لقياس السياحة المستدامة. وكان نداء مانيلا للعمل تتويجاً لهذا المؤتمر الذي دعت فيه الحكومات والإدارات والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى وضع وتنفيذ إطار إحصائي لقياس السياحة المستدامة يشمل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المستويات ذات الصلة (العالمية والوطنية ودون الوطنية).

لجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة السياحة العالمية

لجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة السياحة العالمية هي هيئة استشارية فرعية تابعة للمجلس التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية، وهي بذلك تسهم في تنفيذ المادة 13 (3) من الاتفاق الذي أصبحت بموجبه المنظمة وكالةً متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وينص الاتفاق على ''أن الأمم المتحدة تعترف بمنظمة السياحة العالمية بوصفها المنظمة المناسبة لجمع إحصاءات السياحة وتحليلها ونشرها وتوحيدها وتحسينها، وتعزيز إدماج هذه الإحصاءات في نطاق منظومة الأمم المتحدة''. وتشارك اللجنة في المهام التالية:

أ) اقتراح مبادرات تتعلق بتصميم وتنفيذ المعايير الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة.

ب) تعزيز قابلية مقارنة الإحصاءات السياحية على الصعيد الدولي من خلال اقتراح مبادرات تتعلق بجمع البيانات وتحقيق التجانس في ما بينها ومعالجتها ونشرها.

ج) مساعدة الدول الأعضاء في مبادراتها الرامية إلى تحسين نظمها الوطنية للإحصاءات السياحية وفي إنشاء حساباتها الفرعية للسياحة، بما في ذلك مواصلة تطوير وتوضيح المسائل المنهجية المتصلة بإحصاءات السياحة والنظر في التمديدات المقبلة للحسابات الفرعية للسياحة.

د) التواصل مع الهيئات الدولية الأخرى التي فوضت إليها مسؤوليات القيادة والتنسيق في ما يتعلق بالإحصاءات الدولية ذات الصلة وبمعاييرها في نطاق منظومة الأمم المتحدة.

فريق الخبراء المعني بقياس استدامة السياحة

أنشأت لجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة السياحة العالمية، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، فريق الخبراء المعني بقياس استدامة السياحة الذي يعمل بالتنسيق مع لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية والتابعة للأمم المتحدة. وتتمثل المهمة الرئيسية لفريق الخبراء في تطوير الإطار الاستراتيجي لقياس استدامة السياحة ودعم تنفيذه في البلدان.

فريق الخبراء المعني بدليل تجميع الحساب الفرعي للسياحة

أنشأت منظمة السياحة العالمية، بدعم من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، فريقَ خبراء معنياً بالحساب الفرعي للسياحة لكي يقود عملية وضع دليل التجميع. وتتمثل ولاية فريق الخبراء في صياغة دليل التجميع، والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة في هذه العملية، وتقديم الدليل إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في المستقبل القريب.

9.9 حسابات الصحة

1.9.9 نظام حسابات الصحة

تواصل نظم الرعاية الصحية في جميع البلدان تطورها استجابةً للخصائص الديمغرافية وأنماط الأمراض المتغيّرة، والتطورات التكنولوجية السريعة، وآليات التمويل والتسليم التي تتزايد تعقيداً. وسعياً نحو تحقيق بعض الأهداف المشتركة لنظام الرعاية الصحية، المتمثلة في الإنصاف والكفاءة والفعالية، يرصد حساب الصحة النفقات الصحية باستخدام المعيار العالمي الحالي، وهو نظام حسابات الصحة لعام 2011 من أجل تقديم وصف منهجي للتدفقات المالية المتعلقة بسلع وخدمات الرعاية الصحية. والهدف من نظام حسابات الصحة لعام 2011 هو وصف نظام الرعاية الصحية من ناحية الإنفاق من أجل أغراض دولية ووطنية. وقد أعدّ هذا المعيارَ الفريقُ الدولي لحسابات الصحة الذي يضمّ خبراءَ في حسابات الصحة من ثلاث منظمات هي: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الصحة العالمية، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. وتتولى هذه المنظمات إدارته على نحو مشترك.

ويقدم نظام حسابات الصحة لعام 2011 وصفاً منهجياً للتدفقات المالية المتعلقة باستهلاك سلع وخدمات الرعاية الصحية. ويضع الحدود والتعاريف والمفاهيم المتعلقة بالمحاسبة المقارنة للصحة، كما يتيح تتبّع جميع أشكال الإنفاق على الصحة، بما في ذلك النفقات على تحسين الصحة، والوقاية، والعلاج، وإعادة التأهيل، والرعاية المخففة للآلام وما يتعلق بها من خدمات مساعدة وخدمات إدارية وخدمات حوكمة، فضلاً عن توفير السلع الطبية للمقيمين في بلد معين على مدى فترة زمنية محددة بغض النظر عن الكيان أو المؤسسة التي موّلت ذلك الإنفاق وتولّت إدارته.

ويمكن استخدام نظام حسابات الصحة لعام 2011 كأداة رصد وتقييم من أجل تتبّع التغيرات في أولويات السياسات وتحديد ما إذا كان تنفيذ الإصلاحات والبرامج الجديدة قد أحدث تغييرات في تخصيص الموارد الصحية وفي النفقات ذات الصلة.

وتتناول مجموعة الجداول الأساسية في نظام حسابات الصحة لعام 2011 ثلاث نواحٍ أساسية (وثلاثة أسئلة):

أ) أنواع السلع التي يتم شراؤها وأنواع الخدمات المنفذة (ما هي أنواع سلع وخدمات الرعاية الصحية المستهلكة؟)؛

ب) مصادر التمويل ونظم التمويل التي تغطي ثمن هذه السلع والخدمات (من أين تأتي الأموال؟)؛

ج) مقدمو سلع وخدمات الرعاية الصحية (أين تُنفَق الأموال؟).

والهدف الأمثل لجمع بيانات الحسابات الأساسية هو الإجابة عن هذه الأسئلة الثلاثة في ما يتعلق بكل معاملة تنطوي على نفقات خاصة بالرعاية الصحية. ويرتكز نظام حسابات الصحة لعام 2011 على نظام ثلاثي المحاور لتسجيل النفقات الصحية. وهو يتضمن التصنيف الدولي لحسابات الصحة الذي يحدد ما يلي:

أ) الاستهلاك: الرعاية الصحية حسب الوظيفة، والتصنيفات ذات الصلة؛

ب) التمويل: خطط تمويل الرعاية الصحية، والتصنيفات ذات الصلة؛

ج) التقديم: القطاعات التي تقدم خدمات الرعاية الصحية، والتصنيفات ذات الصلة.

ويُعَدّ رصد نظام الرعاية الصحية وتمويله المعقد عمليةً متعددة الأبعاد. لذلك، تُستكمل هذه التصنيفات الأساسية الثلاثة بتصنيفات إضافية مستخدمة على نطاق واسع لإنتاج حسابات الصحة، مثل:

أ) إيرادات نظم تمويل الرعاية الصحية؛

ب) الوحدات المؤسسية التي توفر إيرادات نظم التمويل؛

ج) وكلاء التمويل؛

د) عوامل توفير الرعاية الصحية؛

ه) الأمراض والأحوال الصحية.

ويميّز نظام حسابات الصحة لعام 2011 بين مؤشرين: النفقات الصحية الجارية والنفقات الصحية الرأسمالية. وتُؤخذ مبادئ النفقات الرأسمالية وتصنيفاتها من المعيار الدولي، وهو نظام الحسابات القومية لعام 2008.

وقد شكّلت التصنيفات الوطنية والدولية القائمة، مثل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، منطلقاً لتحديد التصنيف الدولي لحسابات الصحة. وقادت منظمة الصحة العالمية مناقشةً بشأن النسخة المحدّثة لتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض لعام 2018 من أجل تيسير ربطه بنظام حسابات الصحة لعام 2011. وتصنيف الأمراض والأحوال الصحية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتصنيف الدولي للأمراض.

2.9.9 مبادئ توجيهية وأدوات أخرى

منظمة الصحة العالمية هي المنظمة الدولية المسؤولة على نحو رئيسي عن المنصة الوطنية لحسابات الصحة. ومن خلال هذه المنصة (التي يرد وصفها أدناه)، تزود منظمة الصحة العالمية البلدان بإطار محاسبي، ومبادئ توجيهية، وأدوات، ودعم فني لإنشاء منصة منسّقة ومتكاملة وإضفاء طابع مؤسسي عليها من أجل جمع بيانات النفقات الصحية في الوقت المناسب.

ووفقاً لجمعية الصحة العالمية، تتمثل ولاية منظمة الصحة العالمية في إدارة بيانات النفقات الصحية على الصعيد العالمي لبناء القدرات المؤسسية وتعزيزها من أجل إنتاج أدلة على المستوى الوطني وصنع قرارات فعالة وقائمة على الأدلة على مستوى السياسات بشأن تصميم نظم التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك تتبّع تدفقات النفقات الصحية من خلال تطبيق أطر محاسبية موحدة.

الصحة في جميع السياسات: إطار عمل على مستوى البلدان

في حين أن إطار الصحة في جميع السياسات يتعلق بالسياسات الصحية وليس الإحصاءات في حد ذاته، فإنه يوفر المعلومات الأساسية التي يجري في إطارها وضع وتنفيذ الإحصاءات الصحية.

ويوفر إطار الصحة في جميع السياسات وسيلةً عملية للبلدان تساعدها في اعتماد نهج متماسك على مستوى السياسات في مجال الصحة، ولا سيما على الصعيد الوطني. ويقدم نهجاً بشأن الحقوق والالتزامات المتعلقة بالصحة، كما يعزز مساءلة واضعي السياسات في ما يتعلق بالآثار الصحية لصنع السياسات على جميع المستويات. ويركز الإطار أيضاً على انعكاسات السياسات العامة على النظم الصحية، وعلى محددات الصحة والرفاه، ويسهم في التنمية المستدامة. وقد وُضع الإطار على نحو يتيح أيضاً تعديله لاتخاذ القرارات على المستوى فوق الوطني وعلى المستوى المحلي على حد سواء. وهذه نقطة مهمة لأن اللامركزية في الوظائف الحكومية أدت إلى تمكين السلطات المحلية في العديد من المجالات.

ومنذ منتصف عام 2020، اعتمدت بعض البلدان نهج الصحة في جميع السياسات، وإن لم يكن ذلك واضحاً. أما في بلدان أخرى، فلم يبدأ بعد تفعيل هذا النهج.

أداة إنتاج حسابات الصحة (HAPT)

وُضعَت أداة إنتاج حسابات الصحة باستخدام مدخلات من منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي من أجل تقليص الحاجة إلى المساعدة الفنية، وزيادة القدرة والكفاءة المحليتين لإنتاج حسابات الصحة. وتدير منظمة الصحة العالمية هذه الأداة التي تُوزَّع مجاناً. كما أن الفرق العاملة على حسابات الصحة تسترشد بهذه الأداة في مختلف مراحل عملية الإنتاج. وتتمثل الميزات الرئيسية لهذه الأداة في ما يلي:

أ) توجيهات مفصّلة تسترشد بها الفرق الوطنية في عملية تقدير حسابات الصحة؛

ب) منصة لإدارة مجموعات البيانات المعقدة، والحد من مشاكل فقدان البيانات؛

ج) وظيفة إنشاء المسوح واستيرادها لتبسيط عملية جمع البيانات وتحليلها؛

د) ميزة التدقيق الداخلي لتيسير مراجعة الحساب المزدوج للنفقات وتصحيحه؛

ه) التشغيل الآلي في رسم خرائط البيانات؛

و) رسوم بيانية تفاعلية لمساعدة المحللين على تصور تدفق التمويل في القطاع الصحي؛

ز) وجداول وتقارير حسابات الصحة التي تُنتج تلقائياً.

وأداة إنتاج حسابات الصحة هي أداة لإدارة البيانات وُضعَت لتمكين بلدان الدخل المنخفض والمتوسط من استخدام حسابات الصحة بصيغة موحدة وفقاً لنظام حسابات الصحة لعام 2011. وتُستخدم أداة إنتاج حسابات الصحة في أكثر من 60 بلداً في جميع أنحاء العالم.

أداة تحليل حسابات الصحة (HAAT)

أداة تحليل حسابات الصحة هي أداة وضعتها منظمة الصحة العالمية وتتولى إدارتها. وتسترشد بهذه الأداة الفرق العاملة على حسابات الصحة في تحليل بيانات النفقات الصحية من خلال إنتاج الرسوم والمخططات البيانية ذات الصلة تلقائياً باستخدام البيانات الواردة في أداة إنتاج حسابات الصحة. وفي عام 2021، بعد عملية تطوير معقدة، سوف تُدمَج أداة إنتاج حسابات الصحة مع أداة تحليل حسابات الصحة في أداة واحدة مشتركة تُسمى أداة إنتاج حسابات الصحة. فضلاً عن ذلك، فإن نظام حسابات الصحة لعام 2011 مصحوب بعدة وثائق داعمة أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الصحة العالمية، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. وتهدف كل وثيقة إلى تعزيز اتساق النهج الذي تتّبعه البلدان في تطبيق نظام حسابات الصحة لعام 2011. وفي ما يلي موجز عن الوثائق الأساسية:

تطبيقات تجريبية لنظام حسابات الصحة لعام 2011: الدروس المستفادة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2014)

خلال المراحل الأخيرة من عملية تنقيح نظام حسابات الصحة 1.0 لإنشاء نظام حسابات الصحة لعام 2011، أجري اختبار تجريبي لمسودة أولى من الدليل الجديد في دولة عضو من كل منطقة من مناطق منظمة الصحة العالمية، وفي مجموعة مختارة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكان الهدف من الاختبار تقديم تعليقات ومعلومات عن مدى ملاءمة التصنيفات المنقحة وجدوى هذا النظام الجديد عموماً. وطُلب من البلدان المشاركة أن تختبر مختلف مسودات التصنيفات التابعة للدليل الجديد في مراحل مختلفة من التطوير. واستُخدمت نتائج الاختبار التجريبي لتحسين عملية التنقيح.

ويقدم هذا التقرير، الذي هو بعنوان تطبيقات تجريبية لنظام حسابات الصحة لعام 2011: الدروس المستفادة، موجزاً عن الدروس الرئيسية المستفادة، ويوحّد تقارير البلدان الرائدة والتبادلات التي جرت مع بلدان أخرى. وحيثما كان من الضروري توضيح مواضيع محددة، جرى مناقشة المشاكل التي صادفتها الفرق الرائدة، والحلول المقترحة، ومدى فائدة المقترحات المنقحة على مستوى السياسات. وحُلّلت التصنيفات المتقاطعة للبيانات المقدمة من أجل التحقق من اتساقها داخلياً وفي ما بينها.

سجل البيانات الوصفية للمؤشرات (IMR)، منظمة الصحة العالمية

يشكل سجل البيانات الوصفية للمؤشرات مصدراً أساسياً للبيانات الوصفية للمؤشرات المتعلقة بالصحة التي تستخدمها منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات. وهو يتضمن تعاريف المؤشرات ومصادر البيانات وأساليب التقدير وغيرها من المعلومات التي تتيح للمستخدمين أن يفهموا المؤشرات التي يحتاجون إليها على نحو أفضل. ويتيح هذا السجل الحصول على بيانات وصفية كاملة ومنظمة عن المؤشرات، وتنسيق وإدارة تعاريف المؤشرات وقوائم الرموز، والوصول إلى تعاريف المؤشرات عبر شبكة الإنترنت، وتحقيق الاتساق مع المجالات الإحصائية الأخرى. ويعزز أيضاً قابلية التشغيل البيني من خلال تبادل المؤشرات عبر مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية في مجال الصحة (SDMX.HD)، ويسمح بإدراج المعايير الدولية المناسبة مثل المصطلحات المشتركة للبيانات الوصفية (MCV) الخاصة بمبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية (SDMX)، وسجل البيانات الوصفية ISO 11179، ومبادرة توثيق البيانات (DDI) ومجموعة عناصر البيانات الوصفية التابعة لمعيار دبلن كور (Dubin Core).

3.9.9 المبادئ التوجيهية والأدوات التي تتعامل مع قضايا محددة

المحاسبة والرصد المتعلقان بنفقات الرعاية الطويلة الأجل في إطار نظام حسابات الصحة لعام 2011 (2012، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

إحدى المشاكل الرئيسية التي تؤثر على إمكانية مقارنة البيانات الدولية للنفقات الصحية والاستفادة منها هي المحاسبة المتعلقة بالرعاية طويلة الأجل في إطار نظام حسابات الصحة. وفي الماضي، كانت قابلية مقارنة أرقام نفقات الرعاية الطويلة الأجل، وبالتالي أرقام الإنفاق الإجمالي على الرعاية الصحية محدودة لأن النسخة السابقة من نظام حسابات الصحة (نظام حسابات الصحة 1.0) كانت تعطي تفسيرات متعددة لتعريف الرعاية الطويلة الأجل وحدودها. ونجم قدرٌ كبير من التباين بين مختلف المفاهيم الوطنية للرعاية الطويلة الأجل في ما يتعلق مثلاً بتحديد الوزارات المسؤولة عن الرعاية الطويلة الأجل أو كيفية تمويل هذه الرعاية.

ويقدم المرفق 1 من الوثيقة، وعنوانه *توجيهات إضافية بشأن خدمات الرعاية الطويلة الأجل*، أمثلةً على الخدمات مع ممارسات محاسبية موصى بها تستكمل الفقرات المتعلقة بالرعاية الطويلة الأجل في نظام حسابات الصحة لعام 2011.

مبادئ توجيهية لقياس الإنفاق على الأدوية التي لا تحتاج وصفة طبية (2012، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

استناداً إلى الممارسات الحالية، تهدف المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقياس الإنفاق على الأدوية التي لا تحتاج وصفة طبية إلى مساعدة البلدان في البدء بالإبلاغ عن الإنفاق على الأدوية التي لا تحتاج وصفة طبية، فضلاً عن مساعدة الآخرين على تحسين منهجيتهم الحالية. كما تهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى تعزيز تبادل الخبرات بين البلدان من أجل تحسين إمكانية مقارنة بيانات النفقات الصيدلانية، وتحسين دقتها وموثوقيتها وأهميتها على مستوى السياسات.

وتصف المبادئ التوجيهية نهجاً عاماً يتألف من أربعة مجالات:

أ) التشريعات الوطنية؛
ب) مصادر البيانات؛
ج) رسم الخرائط في فئات نظام حسابات الصحة؛
د) وإدخال تعديلات على البيانات.

هذا إضافة إلى توضيحات بشأن التعاريف الجديدة للأدوية التي لا تحتاج وصفة طبية في نظام حسابات الصحة لعام 2011، ومعلومات عن كيفية رصد آخر التطورات في سوق الأدوية التي لا تحتاج وصفة طبية، مثل تكاثر حركة المرضى عبر الحدود وانتشار عمليات الشراء عبر الإنترنت.

تنفيذ حساب رأس المال في نظام حسابات الصحة لعام 2011 (2012، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

قدّم نظام حسابات الصحة لعام 2011 فصلاً جديداً عن المحاسبة المتعلقة بتكوين رأس المال في النظم الصحية، وذلك للفصل بين معالجة الإنفاق الجاري ومعالجة الإنفاق الرأسمالي ولتجنب بعض أوجه الغموض السابقة في ما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي. والهدف من هذا الفصل – تنفيذ حساب رأس المال في نظام حسابات الصحة لعام 2011 – هو تقديم تعريف أوضح لتكوين رأس المال الكلي في نظم الرعاية الصحية، مع اقتراح تفصيل جديد لتكوين رأس المال في نظام حسابات الصحة وفقاً لنوع الأصول (أي البنية التحتية والآلات وما إلى ذلك). وقد وُضِع حساب لرأس المال في هذا الفصل للسماح بالإبلاغ لا عن مجموع الإنفاق على تكوين رأس المال فحسب، بل أيضاً عن المصادر التي استُخدمت لتمويل شراء أصول جديدة.

وفي محاولة لاختبار مدى فهم عملية الإبلاغ عن مختلف العناصر الخاصة بجدول حساب رأس المال الجديد والجدوى من هذه العملية، دعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدول الأعضاء فيها إلى المشاركة في إعداد دراسة. وقدمت تسعة بلدان تعليقات على مختلف المنهجيات، ومصادر البيانات التي تستخدمها حالياً، أو التي يمكن أن تستخدمها، من أجل الإبلاغ عن مختلف بنود حساب رأس المال المقترح، وحددت الأجزاء التي تتوقع أن تُحدث إشكالية عند الإبلاغ. وبالإضافة إلى ردود البلدان، تحقّقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من مختلف مصادر البيانات الوطنية والدولية المتاحة حالياً التي تتيح تقديم بلاغات إضافية، كما حللت بعضاً من نواحي آلية التمويل لاقتناء رأس المال، لا سيما بالنسبة إلى ألمانيا وفرنسا.

المبادئ التوجيهية لتنفيذ إطار نظام حسابات الصحة لعام 2011 بشأن المحاسبة المتعلقة بتمويل الرعاية الصحية (2013، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

يشكل الإطار المحاسبي لتمويل الرعاية الصحية عنصراً أساسياً في نظام حسابات الصحة لعام 2011. فهو يجعل حسابات الصحة أكثر قابلية للتكيف مع نظم تمويل الصحة التي تتطور سريعاً، كما يعزز إمكانية مقارنة بيانات التمويل والإنفاق على الصحة بين البلدان، ويحسّن قاعدة المعلومات اللازمة لاستخدام الحسابات القومية للصحة لأغراض تحليلية.

وتوفر المبادئ التوجيهية لتنفيذ إطار نظام حسابات الصحة لعام 2011 بشأن المحاسبة المتعلقة بتمويل الرعاية الصحية ما يلي:

أ) شرح أكثر تفصيلاً لمختلف المفاهيم، ولا سيما تلك المتعلقة بدور الحكومة في قطاع الصحة والمعونة الخارجية؛ ونُهج عملية لإعداد بيانات نظام حسابات الصحة بشأن تمويل الرعاية الصحية، إلى جانب المنهجيات الممكنة التي قد تكون مفيدة في حال كانت ترتيبات التمويل معقدة؛

ب) مجموعة من الأدوات التي يمكن للمحاسبين في مجال الصحة الاختيار من بينها وفقاً لاحتياجاتهم المحددة.

الإنفاق على أنشطة الوقاية في إطار نظام حسابات الصحة لعام 2011: توجيهات تكميلية (2013، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

أحد المعايير الرئيسية للإدماج في إطار نظام حسابات الصحة لعام 2011 هو أن تكون الصحة هي الغرض الرئيسي للإنفاق. لذلك، فإن السياسات التي تعالج المحددات الأوسع في مجال الصحة والتي لها آثار معروفة على الصحة، كتحسين أو زيادة الدخل أو العمالة أو السكن أو السفر النشط، تُعتبَر خارجة عن حدود نظام حسابات الصحة لأن لها غرضاً أساسياً آخر. غير

أن جزءاً كبيراً من الإنفاق العام، الذي يرمي إلى تحسين الصحة والسلامة المهنيتين والصحة البيئية، ومنع الوفيات والإصابات في حوادث المرور والسير، وزيادة السلامة الغذائية، يندرج ضمن حدود الوقاية.

وتهدف الوثيقة "الإنفاق على أنشطة الوقاية في إطار نظام حسابات الصحة لعام 2011: توجيهات تكميلية" إلى تعريف حدود الوقاية على نحو أفضل وبثلاث طرق: متعلقة بأوجه أخرى من الإنفاق على الصحة، والإنفاق المتصل بالصحة، والإنفاق غير المتصل بالصحة. وبالتالي، تُعتَبر العملية التشريعية والتنظيمية لتعزيز الصحة والسلامة، أو الحد من الترويج للسلوكيات الضارة، جزءاً من عملية حوكمة/إدارة الصحة، وليست إنفاقاً على الوقاية في حد ذاتها؛ في حين أن إنفاذ هذه الأنظمة يُصنَّف على أنه إنفاق متصل بالصحة.

وقد يكون الغرض من التكاليف المرتبطة بامتثال الأفراد والشركات لهذه الأنظمة هو تجنب العقوبات الناجمة عن مخالفتها، وبذلك تكون النفقات في هذا المجال خارجة عن حدود الوقاية والصحة. كذلك، قد يكون الهدف الأساسي للتدابير الطوعية التي يتّخذها الأفراد والشركات لا علاقة له بالصحة، ويكون إذاً خارجاً عن حدود الوقاية والصحة أيضاً. وعندما يكون الغرض هو الوقاية، تقع برامج الصحة العامة وخدمات الرعاية الصحية الوقائية الشخصية ضمن حدود الوقاية، وهذا يشمل أيضاً طلب المرضى لهذه الخدمات التي تتضمن أشكالاً متعددة من المعلومات، والتثقيف، والاستشارة، والاتصال الجماهيري، بالإضافة إلى التطعيم وإجراء الفحوصات. ويصنَّف الإنفاق على الأدوية، بما في ذلك الأدوية الوقائية ووسائل منع الحمل، ضمن السلع الطبية، بدلاً من تصنيفه كإنفاق وقائي في إطار نظام حسابات الصحة لعام 2011.

روابط إلى مبادئ توجيهية إضافية

أ) مبادئ توجيهية لتحسين تقديرات النفقات على إدارة الصحة والتأمين الصحي؛

ب) مبادئ توجيهية لتحسين إمكانية مقارنة النفقات الصحية الخاصة وتوفرها؛

ج) جدوى وتحديات عوامل الإبلاغ عن توفير الرعاية الصحية في نظام حسابات الصحة لعام 2011 ؛

د) تحسين تقديرات الصادرات والواردات من الخدمات والسلع الصحية؛

ه) دليل الأمراض (DIS.0.0): نسب التوزيع؛

و) دليل الأمراض (DIS.1.1): الفصل المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية؛

ز) دليل الأمراض (DIS.1.2): الفصل المتعلق بالسل؛

ح) دليل الأمراض (DIS.1.3): الفصل المتعلق بالملاريا؛

ط) دليل الأمراض HC.6.2 (DIS.1.7): الفصل المتعلق بالتطعيم؛

4.9.9 أمثلة على الممارسات الوطنية

الحسابات القومية للصحة في الفلبين هي أحد الحسابات الفرعية التي تنتجها هيئة الإحصاء الفلبينية. وهي تقدم بيانات عن الإنفاق الصحي، وتمويل الصحة، وإدارة الصحة في البلد في فترة زمنية محددة. وقد استُعين في الجمع المبكر للحسابات القومية للصحة في الفلبين بمنهجيات التقدير المحلية التي وافق عليها مجلس إدارة هيئة الإحصاء الفلبينية في عام 2011. واعتمد البلد نظام حسابات الصحة لعام 2011 في عام 2016. وفي عام 2017، صدرت رسمياً تقديرات الحسابات القومية للصحة في الفلبين للفترة 2014-2016. ومنذ ذلك الحين، تجمع هيئة الإحصاء الفلبينية سنوياً الحسابات القومية للصحة في الفلبين وفقاً لنظام حسابات الصحة.

وتضمن آخر إصدار للحسابات القومية للصحة في الفلبين للفترة 2016-2018، وفقاً لنظام حسابات الصحة، الجداول التالية:

أ) النفقات الصحية الجارية حسب إيرادات نظم تمويل الصحة؛

ب) النفقات الصحية الجارية حسب الوحدات المؤسسية التي توفر إيرادات لنظم التمويل؛

ج) النفقات الصحية الجارية حسب وكلاء التمويل؛

د) النفقات الصحية الجارية حسب نظم تمويل الصحة؛

ه) النفقات الصحية الجارية حسب مقدمي الرعاية الصحية؛

و) النفقات الصحية الجارية حسب عوامل توفير الرعاية الصحية؛

ز) نفقات تكوين رأس المال الصحي؛

ح) النفقات الصحية الجارية حسب وظائف الرعاية الصحية؛

ط) النفقات الصحية الجارية حسب الشرائح الخمسية للدخل؛

ي) النفقات الصحية الجارية حسب مجموعات الأمراض؛

ك) النفقات الصحية الجارية حسب الفئة العمرية والجنس؛

ل) النفقات الصحية الجارية حسب المنطقة؛

م) اجمالي النفقات الصحية؛

5.9.9 المزيد من التطورات

الهدف الأساسي من المنصة الوطنية لحسابات الصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية هو إضفاء الطابع المؤسسي على منصة وطنية منسّقة لجمع البيانات المتعلقة بالنفقات الصحية على أساس سنوي وفي الوقت المناسب، مع التركيز بشكل خاص على توزيع النفقات حسب الأمراض والوظائف الصحية. وهي تعزز قدرة الفرق الوطنية المعنية بحسابات الصحة على الإبلاغ عن النفقات الصحية باستخدام نظام حسابات الصحة لعام 2011 وعلى التحليل وإعداد التقارير ذات الصلة على مستوى السياسات.

وقد نفذت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إطار نظام حسابات الصحة لعام 2011. وتطبق العديد من الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية معايير نظام حسابات الصحة لعام 2011 أو قد بدأت بهذه العملية. وستواصل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة الصحة العالمية دعم تطبيق نظام حسابات الصحة لعام 2011 من خلال توفير التدريب والمساعدة الفنية.

10.9 إحصاءات النوع الاجتماعي

1.10.9 السياق: الحاجة إلى إحصاءات النوع الاجتماعي

إعلان ومنهاج عمل بيجين، 1995، الأمم المتحدة

اعتُمد إعلان ومنهاج عمل بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في عام 1995 في بيجين. وأوصى الإعلان بأن تكفل الدوائر الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية جمع الإحصائيات ذات الصلة بالأفراد وتبويبها وتحليلها وعرضها مفصلة حسب الجنس والعمر، وأن تعبّر تلك الإحصائيات عن المشاكل والقضايا والمسائل المتصلة بالرجال والنساء في المجتمع.

وبعد مرور 25 سنة، لا تزال مكانة هذا الإعلان وأهميته كخارطة طريق لتحقيق المساواة بين الجنسين غير منقوصتين. ولا تزال هذه الوثيقة المحورية توجّه النضال العالمي ضد القيود والعقبات التي تحول دون تمكين المرأة في جميع أنحاء العالم. ويشكل هذا الإعلان أساساً لصياغة إطار للإحصاءات النوع الاجتماعي، ويحدد 12 مجالاً:

أ) المرأة والفقر؛

ب) تعليم المرأة وتدريبها؛

ج) المرأة والصحة؛

د) العنف الموجه ضد المرأة؛

ه) المرأة والصراع المسلح؛

و) المرأة والاقتصاد؛

ز) المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرارات؛

ح) الآليات المؤسسية اللازمة للنهوض بالمرأة؛

ط) تمتع المرأة بحقوق الإنسان؛

ي) المرأة ووسائط الإعلام؛

ك) المرأة والبيئة؛

ل) الطفلة.

خطة التنمية المستدامة لعام 2030

يرتبط تحقيق المساواة بين الجنسين ارتباطاً وثيقاً بجميع مجالات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويسهم فيها. ويدعو الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة صراحةً إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.ويعتبر فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية أن وحوالي ثلث مؤشرات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 232 مؤشراً، والتي تغطي 14 هدفاً مختلفاً، هي مؤشرات متصلة بالمساواة بين الجنسين. ويُطلب من البلدان تقديم بيانات مفصلة حسب الجنس حيثما ينطبق ذلك عند الإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى إعلان بيجين وخطة عام 2030، توجّه الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية طلباتٍ جديدة لجمع إحصاءات النوع الاجتماعي. ويعبّر صانعو السياسات والباحثون والمدافعون عن الحاجة إلى مزيد من البيانات العالية الجودة والمفصلة حسب الجنس، ويعتبرون أن المنظور القائم على النوع الاجتماعي ينبغي أن يكون مبدأً توجيهياً أساسياً لتخطيط وصياغة ورصد سياسات وبرامج شاملة وقائمة على الأدلة على الصعيد الوطني. وقد وضعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومعهد البنك الدولي في عام 2010 أداةً عملية بشأن تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي ويوجه هذا الدليل (والتي تمت مناقشتها بمزيد من التفصيل في الفصل 1.4.10.9- تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي: أداة عملية، 2010) أساساً المنظمات الإحصائية في إنتاج الإحصاءات وفي إطلاع عامة الناس على استخدامها.

2.10.9 المفاهيم والتعاريف

تُعرَّف إحصاءات النوع الاجتماعي بأنها إحصاءات تعكس على نحو كافٍ الاختلافات وأوجه المساواة (وعدم المساواة) في أوضاع النساء والرجال، والفتيات والفتيان.

وهي تغطي مجموعةً واسعة من المواضيع والقضايا، ما يعكس الأدوار الدائمة التغيير للمرأة والرجل في المجتمع والحياة العامة، والاقتصاد، والعائلة والأسرة المعيشية. وتساعد هذه الإحصاءات صانعي السياسات على صياغة السياسات والخطط، ورصد التغيرات، وإعلام عامة الناس.

وينبغي أن تعكس الإحصاءات النوع الاجتماعي ، على وجه التحديد، قضايا النوع الاجتماعي ، أي المسائل والمشاكل والشواغل المتصلة بجميع نواحي حياة النساء والرجال، بما في ذلك احتياجاتهم الخاصة، والفرص المتاحة لهم، ومساهماتهم في المجتمع. وفي كل مجتمع، هناك اختلافات بين ما هو متوقع ومسموح به ومقدّر لدى المرأة، وما هو متوقع ومسموح به ومقدّر لدى الرجل. وتؤثر هذه الاختلافات بشكل محدد على حياة المرأة والرجل في جميع مراحل الحياة، وتحدد، على سبيل المثال، الاختلافات في الصحة والتعليم والعمل والحياة الأسرية أو الرفاه العام. ويتطلب إنتاج الإحصاءات النوع الاجتماعي تفصيل البيانات حسب الجنس وغير ذلك من الخصائص للكشف عن هذه الاختلافات أو أوجه عدم المساواة وجمع البيانات عن مسائل محددة تؤثر على جنس معين أو تتصل بالعلاقات بين الجنسين.

وكما هو مبين في الوثيقة الصادرة عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في عام 2016 بشأن إدماج منظور يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي في الإحصاءات، لا بد من أن توضع المفاهيم والتعاريف المستخدمة في جمع البيانات، على نحو يراعي تنوع مختلف فئات النساء والرجال وأنشطتهم وتحدياتهم المحددة. وينبغي أيضاً تفادي أساليب جمع البيانات التي تؤدي إلى تحيز قائم على الجنس في جمع البيانات، مثل النقص في الإبلاغ عن النشاط الاقتصادي للمرأة، والنقص في الإبلاغ عن العنف ضد المرأة، والنقص في تعداد الفتيات وولاداتهن ووفياتهن.

وباختصار، تُعرَّف الإحصاءات النوع الاجتماعي بمجموعة الخصائص التالية:

أ) تُجمع البيانات وتُقدَّم حسب الجنس باعتبار هذا التفصيل أولياً وشاملاً؛

ب) تعكس البيانات قضايا النوع الاجتماعي ؛

ج) تستند البيانات إلى مفاهيم وتعاريف تعكس بشكل كافٍ تنوع النساء والرجال وتلتقط جميع نواحي حياتهم؛

د) تراعي أساليب جمع البيانات القوالب النمطية والعوامل الاجتماعية والثقافية التي قد تؤدي إلى تحيز قائم على النوع الاجتماعي في البيانات.

الفرق بين "النوع الاجتماعي " و "الجنس"

لا يزال الخلط بين "الجنس" (sex) و"النوع الاجتماعي" (gender) قائماً بين منتجي الإحصاءات ومستخدميها على حد سواء. كما أن صعوبة ترجمة مصطلح النوع الاجتماعي إلى لغات غير الإنكليزية تسهم في زيادة الأبهم. وفي بعض الأحيان، تُعامَل فئات الجنس (الذكور والإناث) والنوع الاجتماعي (الذكورية والأنثوية) كما لو كانت نفسها. غير أن كلمة "الجنس" تشير إلى الاختلافات البيولوجية التي تحدد ما إذا كان الشخص رجلاً أو امرأة. والاختلافات البيولوجية ثابتةٌ نسبياً وتكاد لا تختلف بين الثقافات أو عبر الزمن. أما مصطلح "النوع الاجتماعي"، فيشير إلى الاختلافات التي أنتجها المجتمع في الصفات والفرص المرتبطة بكون الشخص ذكراً أو أنثى، وإلى التفاعلات والعلاقات الاجتماعية بين المرأة والرجل. ويحدد النوع الاجتماعي ما هو متوقع، ومسموح به، ومقدّر لدى المرأة أو الرجل، وينبغي قياسه في السياق الأوسع للهوية القائمة على الجنس[1].

وعندما تُجمع ميدانياً بيانات عن الخصائص الديمغرافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، فإن جنس الشخص هو الذي يُسجَّل، على سبيل المثال، كأنثى (امرأة) أو كذكر (رجل)، وليس النوع الاجتماعي. غير أن البيانات المفصلة حسب الجنس، تكشف عند تحليلها عن اختلافات وأوجه مساواة أو عدم مساواة في حياة المرأة والرجل ناجمة عن أدوار وتوقعات قائمة على النوع الاجتماعي.

الإطار التحليلي

لا يوجد إطار تحليلي شامل واحد لإحصاءات النوع الاجتماعي . بيد أن هناك مبادئ توجيهية دولية لإنتاجها واستخدامها (على النحو المبين في القسم التالي)، وهناك أهداف استراتيجية مشتركة لتوسيع نطاق إحصاءات النوع الاجتماعي لتشمل جميع المسائل الهامة ولإدماجها في الإنتاج الإحصائي الرئيسي.

3.10.9 أطر المؤشرات والمبادئ التوجيهية لإنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها

مجموعة الأمم المتحدة للحد الأدنى من المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي العالمية ، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، 2013

في عام 2013، وافقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة على مجموعة الأمم المتحدة للحد الأدنى من المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي العالمية بوصفها دليلاً لإنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي على المستوى الوطني وتجميعها على المستوى الدولي. وتتألف هذه المجموعة من 52 مؤشراً كمياً و11 مؤشراً نوعياً تغطي المعايير والقوانين الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وتشمل مؤشرات تُعنى بمجالات مختلفة مثل التعليم، والتشغيل، والصحة، وحقوق الإنسان للنساء والفتيات، والحياة العامة وصنع القرار.

وجرى اختيار المؤشرات بالاستناد إلى المعيار الأولي الذي يفيد بأن المؤشرات ينبغي أن تعالج الشواغل الرئيسية المتعلقة بالسياسات على النحو المحدد في منهاج عمل بيجين وغيره من الالتزامات الدولية الأحدث عهداً. وقد نُقّحَت قائمة مجموعة الأمم المتحدة للحد الأدنى من المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي العالمية لكي تتماشى تماماً مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

[1] في السنوات الأخيرة، كانت هناك دعوة جديدة للحصول على بيانات عن الميل الجنسي والهوية القائمة على الجنس، ويختبر عدد قليل من البلدان مبادرات لتحديد الميل الجنسي والهوية القائمة على الجنس وتعريفهما وقياسهما بين السكان، بما في ذلك الأفراد غير الثنائيين والمتحولون جنسياً. وقد أجرت المكاتب الإحصائية الوطنية في أستراليا وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية بحوثاً مكثفة جداً عن مسائل موسّعة متعلقة بالجنس (United Nations, 2019).

مؤشرات المساواة بين الجنسين، 2015

هذه الوثيقة الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن مؤشرات المساواة بين الجنسين الموصى باستخدامها في بلدان المشاركة في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، وقد أقرها المؤتمر في تشرين الأول/أكتوبر 2014. وتقدم الوثيقة مجموعةً من 115 مؤشراً للمساواة بين الجنسين ووفقاً لمعايير الاختيار، ينبغي للمؤشر أن:

أ) يعالج بوضوح مسألةً في مجال السياسات تتعلق بالمساواة بين الجنسين و/أو بتمكين المرأة؛

ب) يكون متصلاً بواقع البلدان الأعضاء في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين؛

ج) يكون واضحاً من الناحية المفاهيمية، وسهل التفسير، وله تعريف دولي متفق عليه؛

د) يكون حساساً للتغيرات، وأن يكون للتغيرات في قيمته معنى واضح لا لبس فيه؛

ه) يكون عملياً ومتيناً وموثوقاً به؛

و) يكون قابلاً للمقارنة مع مرور الوقت ويتيح المقارنة الدولية.

وتُجمَع المؤشرات في ثمانية مجالات مواضيعية مستوحاة من منهاج عمل بيجين، وتُصنَّف في 42 مؤشراً رئيسياً و73 مؤشراً داعماً.

أ) تغطي *المؤشرات الرئيسية* أهمّ النواحي الأساسية. والغرض منها هو تزويد صانعي القرار وعامة الناس بمعلومات بسيطة وواضحة عن التقدم على مسار تحقيق أهداف السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمتفق عليها دولياً.

ب) توفر *المؤشرات الداعمة* مزيداً من المعلومات عن نواحٍ أكثر تحديداً للمساواة بين الجنسين. وهي مفيدة لتكوين فهمٍ أعمق لهذه الظاهرة.

وتتوافق مجموعة المؤشرات بالكامل مع مجموعة الأمم المتحدة لحد الأدنى من المؤشرات النوع الاجتماعي.

إحصاءات النوع الاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

تتيح المجموعة الأساسية من مؤشرات النوع الاجتماعي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تكييف وتوسيع نطاق مجموعة الحد الأدنى العالمية من لمؤشرات النوع الاجتماعي بحيث تركز على القضايا الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المنطقة. وتوفر هذه المجموعة أساساً لوضع السياسات الوطنية وقياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وغيرها من الأهداف العالمية المتصلة بالنوع الاجتماعي.

وتسعى اللجنة أيضاً، على المدى الطويل، إلى مساعدة الدول الأعضاء من خلال برنامج إقليمي لإحصاءات النوع الاجتماعي ، من أجل بناء قدرتها على جمع البيانات التي تراعي الفوارق بين الجنسين والمطلوبة لتوفير الأساس السليم لهذه المؤشرات.

مؤشرات المساواة بين الجنسين للجماعة الكاريبية، والبرنامج الإحصائي الإقليمي للجماعة الكاريبية، والمكتب المتعدد الأقطار لهيئة الأمم المتحدة للمرأة . منطقة البحر الكاريبي

أطلق البرنامج الإحصائي الإقليمي للجماعة الكاريبية والمكتب المتعدد الأقطار لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في منطقة البحر الكاريبي مبادرةً مشتركة في أوائل عام 2015. وكان الهدف الرئيسي لهذه المبادرة وضع مجموعة من مؤشرات المساواة بين الجنسين في الجماعة الكاريبية، بالتوازي مع مجموعة الأمم المتحدة للحد الأدنى من المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي العالمية المذكورة أعلاه في القسم 1.3.10.9 - *مجموعة الأمم المتحدة للحد الأدنى من المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، 2013* ، من أجل تحديد الشواغل والفوارق المستمرة في مجال المساواة بين الجنسين وتقييمها وقياسها وتتبعها في جميع أنحاء منطقة الجماعة الكاريبية، وفقاً لأهداف التنمية المستدامة المعتمدة حديثاً. وجرى التصديق على إطار مؤشرات المساواة بين الجنسين للجماعة الكاريبية، والاتفاق على المؤشرات في الاجتماع الأربعين للجنة الدائمة للإحصائيين الكاريبيين في عام 2015. وفي عام 2017، تم تجريب مؤشرات المساواة بين الجنسين للجماعة الكاريبية في جامايكا ودومينيكا وغرينادا وسورينام.

4.10.9 المبادئ التوجيهية لإنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها

تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي: أداة عملية، 2010،

تهدف الوثيقة الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والبنك الدولي بعنوان "وضع إحصاءات النوع الاجتماعي: أداة عملية" إلى توجيه المنظمات الإحصائية في إنتاج الإحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها. وتمثل مرجعاً موحداً لأي منظمة أو فرد مهتم بإنتاج معلومات عن الفوارق بين الجنسين، وتوجه منتجي إحصاءات النوع الاجتماعي، وتساعد في تحسين توافر معلومات عالية الجودة بشأن النساء والرجال.

مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لإنتاج إحصاءات بشأن ملكية الأصول من منظور النوع لاجتماعي، 2018

تقدم مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لإنتاج إحصاءات بشأن ملكية الأصول من منظور النوع الاجتماعي إلى الوكالات الإحصائية الوطنية وواضعي السياسات توجيهات في مجال جمع بيانات على المستوى الفردي بشأن ملكية الأصول ومعالجتها وتحليلها ونشرها للاسترشاد بها في ثلاث مجموعات واسعة من قضايا السياسات: تعزيز تمكين المرأة؛ والحد من الفقر وقابلية التعرض للمخاطر؛ وفهم سبل العيش.

وتعرض هذه المبادئ التوجيهية المفاهيم والتعاريف والبيانات المطلوبة لقياس ملكية الأصول من منظور النوع الاجتماعي في مسوح الأسر المعيشية، وتقدم توجيهات بشأن تخطيط مسح للأسر المعيشية وتنظيمه وتنفيذه، وإلحاق وحدة، أو إضافة مجموعة دنيا من الأسئلة المتعلقة بملكية الأصول إلى مسح تمثيلي للأسر المعيشية على الصعيد الوطني. ويجوز أن تختار الاجهزة الإحصائية الوطنية طريقة معينة لتنفيذ التوصيات، تبعاً لاحتياجاتها وقدراتها، بما في ذلك احتياجات مستخدمي البيانات وتوافر البيانات من مصادر أخرى، مثل السجلات الإدارية.

وتنقل دورة التعلم الإلكتروني ذات الصلة المفاهيم والتوصيات الرئيسية المستمدة من المبادئ التوجيهية بطريقة تفاعلية. وتغطي الدورة الإطار المفاهيمي، ومصادر البيانات، وتوجيهات التنفيذ، ومعالجة البيانات وتحليلها ونشرها[2].

دليل الأمم المتحدة لإنتاج الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت: قياس العمل المدفوع وغير المدفوع الأجر، قيد الإعداد، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

منذ عام 2018، تعمل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وفريق الخبراء المعني بالطرق المبتكرة والفعالة لجمع إحصاءات استخدام الوقت على تطبيق التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت (ICATUS 2016) وتحديث مسوح استخدام الوقت، في سياق تحديث دليل إنتاج الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت: قياس العمل المدفوع وغير المدفوع الأجر، وذلك بهدف التشجيع على مواصلة جمع هذه البيانات الهامة عبر البلدان وعلى مر الزمن.

ويهدف الدليل المحدَّث إلى تزويد الاجهزة الإحصائية الوطنية وواضعي السياسات بالتوصيات وأفضل الممارسات لجمع إحصاءات استخدام الوقت ومعالجتها وتحليلها ونشرها من أجل الاسترشاد بها في البحوث وفي وضع مجموعة واسعة من السياسات، بما فيها تلك المتعلقة بالعمل غير المدفوع الأجر والإنتاج غير السوقي، والرفاه والمساواة بين الجنسين. وستعرض المبادئ التوجيهية مفاهيمَ وتعاريفَ رئيسية تتصل ببيانات استخدام الوقت، وستقدم إلى الاجهزة الإحصائية الوطنية المشورة بشأن مختلف المراحل والعمليات التي ينبغي اتباعها (الاحتياجات من البيانات، وتصميم البيانات وهيكلتها وجمعها ومعالجتها وتحليلها ونشرها وتقييمها) عند تنفيذ مسح للأسر المعيشية أو إلحاق وحدة عن استخدام الوقت بالمسوح التمثيلية للأسر المعيشية على الصعيد الوطني. ومن خلال استكشاف سبلٍ لتحديث جمع البيانات المتعلقة باستخدام الوقت، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا، ستكفل المبادئ التوجيهية حصول الاجهزة الإحصائية الوطنية على نموذج مستدام لإضفاء الطابع المؤسسي على جمع تلك البيانات بصورة منهجية. وسيستند الدليل المحدَّث إلى المبادئ التوجيهية لتنسيق المسوح المتعلقة باستخدام الوقت، التي نشرتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام 2013.

[2] https://unstats.un.org/edge/e.learning/

5.10.9 استخدام إحصاءات النوع الاجتماعي: أمثلة على تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين

تحويل الوعود إلى أفعال: المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، 2018

يرصد هذا التقرير الرئيسي عن تحويل الوعود إلى أفعال: المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030،التي قامت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاتجاهات العالمية والإقليمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للنساء والفتيات بالاستناد إلى البيانات المتاحة، ويقدم توجيهات عملية لتنفيذ عمليات المساءلة والسياسات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. ويُعَدّ التقرير، بوصفه مصدراً للبيانات وتحليلات السياسات العالية الجودة، مرجعاً رئيسياً وأداةً للمساءلة بالنسبة لواضعي السياسات، والمنظمات النسائية، ومنظومة الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الآخرين. وهو يضع الأساس لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو متين ومراعٍ لاعتبارات الجنسين من خلال:

أ) إظهار الدور المحوري للمساواة بين الجنسين في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، والمطالبة بنهج متكامل وقائم على الحقوق في التنفيذ؛

ب) شرح الثغرات في البيانات المتعلقة بالجنسين والتحديات التي تعوق الرصد المتين، وتحديد نقاط البداية والاتجاهات في مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي استناداً إلى البيانات المتاحة؛

ج) تقديم توجيهات ملموسة بشأن السياسات من أجل تحقيق غايتين استراتيجيين في إطار الهدف 5 من أهداف التنمية الاستراتيجية (العنف والرعاية غير المدفوعة الأجر) وتحديد أوجه تآزر هذه السياسات مع أهداف ومقاصد أخرى؛

د) وضع جدول أعمال لتعزيز المساءلة عن الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

المرأة وأهداف التنمية المستدامة، 2019، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

تعرض هذه الوثيقة المتعلقة بالمرأة وأهداف التنمية المستدامة التقرير المذكور أعلاه (تحويل الوعود إلى أفعال). وتشدد على أن المساواة بين الجنسين هو حق، وأن إعمال هذا الحق هو أفضل فرصة لمواجهة بعض التحديات الأكثر إلحاحاً في الوقت الراهن، مثل الأزمة الاقتصادية، وانعدام الرعاية الصحية، وتغيُّر المناخ، والعنف ضد المرأة، وتصاعد الصراعات. ولا تتأثر المرأة بهذه المشاكل فحسب، بل تملك أيضاً أفكاراً ومهارات قيادية لحلّها.

تقدم نساء العالم 2019-2020، الأسر في عالم متغير، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

يقيّم تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تقدم نساء العالم 2019-2020: الأسر في عالم متغير، واقع الأسر في سياق التحول الاقتصادي والديمغرافي والسياسي والاجتماعي الكاسح. ويتضمن التقرير بيانات عالمية وإقليمية ووطنية. كما يحلل قضايا رئيسية مثل قوانين الأسرة، والتشغيل، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والعنف ضد المرأة، والأسرة والهجرة. ويعتمد على مجموعة واسعة من البيانات المتاحة منذ آذار/مارس 2019 والمستمدّة من مصادر وطنية، والتي جمعتها ونسّقتها وكالات دولية.

تقارير المرأة في العالم، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

يتم إعداد تقارير المرأة في العالم الصادرة عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة كل خمس سنوات. وقد صدر التقرير الأول في عام 1990. وتحلل الطبعات الثلاث الأولى إضافةً إلى طبعة عام 2010 حالة المرأة مقارنة بالرجل في جميع أنحاء العالم وفي مجموعة واسعة من المجالات. وتستعرض طبعة عام 2005 وتحلل القدرة الوطنية على جمع البيانات المفصلة حسب الجنس والإبلاغ عنها في ما يتعلق بمواضيع اجتماعية اقتصادية تُعنى بمعالجة قضايا النوع الاجتماعي. وتضمّ أحدث طبعة لعام 2015 ثمانية فصول تغطي مجالات حاسمة في مجال السياسات، هي: السكان والأسر، والصحة، والتعليم، والعمل، والسلطة وصنع القرار، والعنف ضد المرأة، والبيئة، والفقر. وفي كل مجال، يُعتمَد نهج دورة الحياة للكشف عن تجارب النساء والرجال خلال فترات مختلفة من حياتهم، من مرحلة الطفولة والسنوات التكوينية، مروراً بمراحل العمل والإنجاب، إلى الشيخوخة.

إحصاءات مختارة عن النساء والرجال في سورينام، الجهاز العام للإحصاء

بدأ إصدار هذه الوثيقة في عام 2002 بعنوان 'إحصاءات النوع الاجتماعي مختارة'، باستخدام 37 مؤشراً. وفي عام 2017 (بعد تجريب مؤشرات المساواة بين الجنسين في الجماعة الكاريبية)، تغيّر اسم الوثيقة إلى 'إحصاءات مختارة عن النساء والرجال في سورينام'. وقد نُشرت الإحصاءات في جميع السنوات الفردية منذ عام 2005 وتضمنت 142 مؤشراً في عام 2019. وهذه الوثيقة هي أحد نواتج مشروع مشترك بين شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية (أصبح برنامجاً للجماعة الكاريبية) بشأن تعزيز القدرات في تجميع الإحصاءات والمؤشرات لمتابعة المؤتمرات. وتُجمَع المؤشرات تحت عناوين مختلفة، مثل التعليم، والسكان، والصحة، والتشغيل، والبطالة، والحوكمة العامة، والجريمة. وتتولى شعبة البحوث والتخطيط التابعة للمكتب العام للإحصاء في سورينام تجميع إحصاءات النوع الاجتماعي (السنوات الفردية) والإحصاءات البيئية (السنوات الزوجية).

6.10.9 أمثلة عن الممارسات الوطنية

وحدات الأسئلة الموحدة عن الجنس والنوع الاجتماعي، المكتب الأسترالي للإحصاء

تحدد وحدات الأسئلة الموحدة عن الجنس والنوع الاجتماعي ، الصادرة عن المكتب الأسترالي للإحصاء، العناصر الإلزامية والتغيرات المسموح بها والعناصر التي يمكن إدراجها اختيارياً في طرح الأسئلة التالية: 'ما هو جنسك؟'، و'ما هو النوع الاجتماعي؟'.

لمحة عن إحصاءات مكان العمل حسب النوع الاجتماعي، أستراليا

تتضمن الوثيقة الصادرة عن الوكالة الأسترالية للمساواة بين الجنسين في مكان العمل، والتي تقدم لمحة عن إحصاءات مكان العمل حسب النوع الاجتماعي، إحصاءات من مصادر متنوعة عن مشاركة المرأة في القوى العاملة، والأمن الاقتصادي، والتحصيل التعليمي، والإجازة الوالدية المدفوعة الأجر، والأدوار القيادية.

توجيهات بشأن الأسئلة المتعلقة بالجنس وهوية النوع الاجتماعي والميل الجنسي لتعداد السكان التجريبي لعام 2019 تمهيداً لتعداد سكان المملكة المتحدة لعام 2021

قدم جهاز الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة توجيهات بشأن الأسئلة المتعلقة بالجنس وهوية النوع الاجتماعي والميل الجنسي من أجل تعداد السكان التجريبي لعام 2019، مصحوبة بملخص عن البحوث التي جرى الاستناد إليها في صياغة التوجيهات.

التحليل القائم على النوع الاجتماعي (GBA+)، هيئة الإحصاء الكندية

التحليل القائم على النوع الاجتماعي هو عملية تحليلية تُستخدم في كندا لتقييم الآثار المختلفة للسياسات والبرامج والتشريعات على فئات متنوعة من النساء والرجال والناس من جميع الميول الجنسية وهوية النوع الاجتماعي وتعبيراتها. وفي عام 2015، عززت الحكومة الكندية تطبيق التحليل القائم على النوع الاجتماعي في الحكومات الاتحادية من أجل وضع سياسات وبرامج قائمة على الأدلة وتعود بالنفع على الجميع في البلاد. ويوفر هذا التحليل أيضاً الأساس لعملية وضع الميزانيات القائمة على النوع الاجتماعي من أجل ضمان فهم آثار مقترحات الميزانية على مختلف فئات الناس ومعالجتها من خلال تحديد الأولويات واتخاذ القرارات على نحو أكثر فعالية وشمولاً. وتدعم هيئة الإحصاء الكندية هذا التحليل القائم على النوع الاجتماعي وعملية وضع الميزانيات القائمة على النوع الاجتماعي من خلال توفير بيانات مفصلة حسب الجنس و النوع الاجتماعي وغير ذلك من الخصائص المتقاطعة، وتحليلات كمية بشأن مجموعة واسعة من المجالات المواضيعية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وحرصاً من هيئة الإحصاء الكندية على تأدية هذه الأدوار، أنشأت في عام 2018 مركز إحصاءات النوع الاجتماعي والتنوع والشمول.

مقاييس المساواة بين الجنسين، هيئة الإحصاءات الفنلندية

يتولى مركز المعلومات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وهو دائرة وطنية تقدم معلومات عن المساواة بين الجنسين والدراسات النوع الاجتماعي، تنسيق مقاييس المساواة بين الجنسين، التي تعدّها هيئة الإحصاءات الفنلندية. وتقدم هذه المقاييس

معلومات عن الآراء والمواقف والخبرات المتصلة بالمساواة بين الجنسين في مختلف مجالات الحياة في فنلندا. وتتيح رصد تطور المساواة بين الجنسين في قطاعات مختلفة من المجتمع الفنلندي.

برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي ، مكتب الإحصاء الأوغندي

وضع مكتب الإحصاء الأوغندي برنامجاً شاملاً لإحصاءات النوع الاجتماعي. وكان المسح الوطني للحكومة والسلام والأمن لعام 2017 إحدى نقاط البداية، فقد كان بمثابة دراسة خط الأساس للتصورات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، والتمكين الاقتصادي للمرأة، ومشاركتها في الحياة السياسية، ودورها القيادي.

7.10.9 مواصلة التطوير

هناك العديد من البرامج الدولية التي تهدف إلى مواصلة تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي وإدماجها في الإحصاءات النظامية التي تنتجها الاجهزة الإحصائية الوطنية. ويتناول هذا القسم الفرعي البرامج التي تركز أساساً على المبادئ التوجيهية والمؤشرات المعنية بمواصلة التطوير. ويناقش الفرع التالي (الفصل 8.10.9 - تعميم منظور النوع الاجتماعي في الإحصاءات الرسمية) البرامج التي تشجع تحديداً على إدماج إحصاءات النوع الاجتماعي في البرامج الإحصائية النظامية.

برنامج الأمم المتحدة العالمي لإحصاءات النوع الاجتماعي

وُضع البرنامج العالمي لإحصاءات النوع الاجتماعي بتكليف من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وتنفذه شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وشركاؤها، ويتولى تنسيقه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات النوع الاجتماعي . ويشمل البرنامج ما يلي:

أ) تحسين التماسك بين المبادرات القائمة بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي من خلال التنسيق الدولي؛

ب) وضع وترويج مبادئ توجيهية منهجية في المجالات القائمة وفي المجالات الناشئة التي تثير قضايا النوع الاجتماعي ؛

ج) تعزيز القدرات الإحصائية والفنية الوطنية لإنتاج البيانات المتصلة بالنوع الاجتماعي ونشرها واستخدامها؛

د) تيسير الوصول إلى البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والبيانات الوصفية ذات الصلة من خلال مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي للإنتاج الوطني والتجميع الدولي (التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام 2013).

فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات النوع الاجتماعي

يجمع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات النوع الاجتماعي بين ممثلي الوكالات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وإحصائيين من النظم الإحصائية الوطنية، وشركاء في التنمية، لاستعراض التقدم المحرز وتقديم توجيهات بشأن الأنشطة المقبلة التي تهدف إلى النهوض بإحصاءات النوع الاجتماعي. وتضطلع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بدور أمانة فريق الخبراء. ويتولى فريق الخبراء، بتكليف من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، المهام التالية:

أ) العمل كآلية تنسيق للبرنامج العالمي لإحصاءات النوع الاجتماعي ؛

ب) تقديم توجيهات لوضع أدلة ومبادئ توجيهية منهجية بشأن إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها.

وقد اجتمع فريق الخبراء لأول مرة في عام 2006، وهو يعقد اجتماعاته سنوياً، ويعمل من خلال أفرقة استشارية. ويستعرض الفريق التطورات المنهجية لقياس مؤشرات النوع الاجتماعي ورصدها، ويشارك أفضل الممارسات الوطنية في قياس المساواة بين الجنسين ورصدها، ويقيّم الأنشطة الجارية والمزمعة بشأن الإحصاءات المفصلة حسب الجنس لتحسين التماسك بين المبادرات العالمية والإقليمية القائمة والمزمعة بشأن هذه الإحصاءات.

وتنظم شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة منتديات عالمية عن إحصاءات النوع الاجتماعي تُعقَد مرة كل سنتين في إطار البرنامج العالمي لإحصاءات النوع الاجتماعي وبتوجيه من فريق الخبراء. وتجمع المنتديات بين منتجي إحصاءات النوع الاجتماعي ومستخدميها من الاجهزة الإحصائية الوطنية والدولية، والوكالات الحكومية الأخرى، والمنظمات الدولية،

والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، ومجتمع المانحين لمناقشة وتبادل أفضل الممارسات والابتكارات المنفذة في جميع أنحاء العالم من أجل تحسين البيانات وأدلة النوع الاجتماعي المتعلقة بسياسات النوع الاجتماعي.

الفريق التوجيهي المعني بإحصاءات النوع الاجتماعي والتابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

يتمثل هدف الفريق التوجيهي المعني بإحصاءات النوع الاجتماعي والتابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في توجيه أعمال مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي، والنهوض بالعمل المنهجي وبتنمية القدرات وبالتعاون بين مستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي ومنتجيها، ومتابعة تنفيذ توجيهات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين. يتولى الفريق التوجيهي المهام التالية:

أ) تنسيق عمل مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي؛

ب) وضع المبادئ التوجيهية والمسوح المتعلقة بأفضل الممارسات وتوجيه تطويرها؛

ج) الإشراف على عمل فرق مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي؛

د) متابعة تنفيذ التوجيهات المنهجية المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي والصادرة عن مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في البلدان التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا؛

ه) العمل بوصفه لجنةً تنظيمية لدورات عمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي؛

و) تقديم المشورة إلى أمانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن صياغة وتخطيط أنشطة تنمية القدرات لإدماج منظور يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي في النظم الإحصائية في بلدان شرق أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى؛

ز) تشجيع استخدام المواد التدريبية الخاصة بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي؛

ح) تعزيز التعاون بين مستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي ومنتجيها.

8.10.9 تعميم منظور النوع الاجتماعي في الإحصاءات الرسمية

إدماج منظور النوع الاجتماعي في الإحصاءات، 2016

في حين أن بلداناً كثيرة حاولت وضع برامج سليمة لإحصاءات النوع الاجتماعي أو نجحت في وضعها، هناك حاجة إلى توجيهات إضافية لتحسين توافر البيانات وكفالة إدماج قضايا النوع الاجتماعي على نحو سليم في جميع مجالات الإحصاءات الرسمية. وهذا الدليل الصادر عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بشأن إدماج منظور النوع الاجتماعي في الإحصاءات، والموجّه بالدرجة الأولى إلى الإحصائيين العاملين في النظم الإحصائية الوطنية الأقل تطوراً، يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

أ) تحقيق تغطية شاملة لقضايا النوع الاجتماعي في أنشطة إنتاج البيانات؛

ب) إدراج منظور النوع الاجتماعي في تصميم المسوح أو التعدادات من خلال مراعاة قضايا النوع الاجتماعي وتفادي التحيز القائم على النوع الاجتماعي في القياس؛

ج) تحسين تحليل البيانات وعرضها وتقديم إحصاءات النوع الاجتماعي في شكلٍ يسهّل على واضعي السياسات والمخططين استخدامه.

ويعني إدماج منظور يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي في الإحصاءات أن تؤخذ قضايا النوع الاجتماعي والتحيزات القائمة على النوع الاجتماعي في الاعتبار بصورة منهجية عند إنتاج جميع الإحصاءات الرسمية وفي جميع مراحل إنتاج البيانات. وإحصاءات النوع الاجتماعي المنتجة بوصفها "إحصاءات إضافية" كثيراً ما تكون مهمشة وقد لا تصل إلى المجموعة الكاملة من المستخدمين المحتملين، بمن فيهم واضعو السياسات في مجالات أخرى غير المساواة بين الجنسين، والمحللون والباحثون. علاوة على ذلك، قد يكون إنتاجها أكثر اعتماداً على التمويل غير المنتظم. كما أن إدماج منظور النوع الاجتماعي قد يؤدي

إلى كفاءة أكبر في تغطية قضايا النوع الاجتماعي وإلى تنسيق أفضل بين برامج جمع البيانات في مجال إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي.

أ) **القيادة**: يتطلب إدماج منظور النوع الاجتماعي إرادةً سياسية على جميع المستويات، في جميع أقسام النظام الإحصائي الوطني. وتوعية مستخدمي البيانات ومنتجيها أمرٌ بالغ الأهمية عند ربط الإحصاءات النوع الاجتماعي بالسياسات. وينبغي أن يشارك رؤساء الاجهزة الإحصائية الوطنية على نحو كامل في بناء القدرات والمهارات القيادية المطلوبة.

ب) **الإطار القانوني**: العنصر البالغ الأهمية لتحسين توافر إحصاءات النوع الاجتماعي هو تحديد المتطلبات الرسمية لتفصيل البيانات حسب الجنس وإدراج منظور النوع الاجتماعي في التشريعات الإحصائية الوطنية التي تنظّم إنتاج الإحصاءات الرسمية ونشرها. ولا بد من تحديد المتطلبات ليس فقط للإحصاءات التي يجمعها رسمياً جهاز الإحصاء الوطني، بل أيضاً للأجهزة الإحصائية الوطنية الأخرى وحتى للمنظمات في القطاع الخاص.

ج) **التعاون بين مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها**: ينبغي بذل الجهود لتعزيز الحوار والتفاهم بين الإحصائيين ومختلف مستخدمي الإحصاءات مثل واضعي السياسات، وممثلي المنظمات غير الحكومية، والناشطين والباحثين. وهذا يمكّن مستخدمي البيانات من فهم إحصاءات النوع الاجتماعي والوصول إليها واستخدامها على نحو أكثر فعالية، ويساعد على زيادة قدرة الإحصائيين على تحديد قضايا النوع الاجتماعي وفهمها وعلى إنتاج وإيصال البيانات التي تلبي احتياجات المستخدمين على نحو أفضل.

د) **التعاون في تطوير المفاهيم والأساليب وتحسينها**: يتعين على جهاز الإحصاء الوطني أن يعمل مع المنظمات والوكالات الدولية والإقليمية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية لإدماج منظور النوع الاجتماعي في وضع وتنقيح المفاهيم والتعاريف والأساليب الخاصة بجمع البيانات. ويشمل هذا التعاون جميع المسائل المنهجية، بما في ذلك تصميم استبيانات المسوح أو وحدات في المسوح، وتنقيح التصنيفات والمعايير الدولية، ووضع الأساليب التحليلية والمؤشرات المناسبة، من بين أمور أخرى.

ه) **التدريب**: ينبغي تدريب الإحصائيين على كيفية إدماج منظور النوع الاجتماعي في عملهم النظامي، بما في ذلك تصميم أدوات جمع البيانات، وتنفيذ العمل الميداني، وتحليل البيانات وعرضها. وعلى وجه الخصوص، يلزم تدريب منتجي الإحصاءات على أن يصبحوا أكثر نشاطاً في إبراز قيمة إحصاءات النوع الاجتماعي للحكومات ولعامة الناس ولأصحاب المصلحة الآخرين.

و) **إعادة تركيز أنشطة ومكانة الوحدات وجهات التنسيق المعنية بقضايا النوع الاجتماعي**: في حين أن العديد من البلدان قد شرعت في تنفيذ برامج لإحصاءات النوع الاجتماعي ، كثيراً ما اقتصرت الأنشطة والأدوار الخاصة بالوحدات وجهات التنسيق المعنية بقضايا النوع الاجتماعي على تجميع البيانات المفصلة حسب الجنس ونشرها. وينبغي أن تكفل الاجهزة الإحصائية الوطنية أن تشارك الوحدات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي بدرجة أكبر في تقييم جودة الإحصاءات المنتجة وملاءمتها لعملية وضع السياسات، وأن تكون هذه الوحدات تحت الإشراف المباشر لموظف على مستوى مدير.

إيلاء الاعتبار لكل فتاة وامرأة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

يهدف برنامج "إيلاء الاعتبار لكل امرأة وفتاة" الذي تنفذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاؤها إلى إحداث تحوّل جذري في كيفية إعداد إحصاءات النوع الاجتماعي وترويجها واستخدامها. ويتناول الحاجة الملحة إلى زيادة توافر المعلومات الدقيقة عن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة من أجل توفير المعلومات اللازمة لوضع السياسات واتخاذ القرارات. ومن خلال هذه المبادرة الرائدة بين القطاعين العام والخاص، تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاؤها البلدان لتحسين إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي وإمكانية الحصول عليها واستخدامها.

مشروع الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

كان مشروع الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين مبادرة مشتركة بين شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سعت إلى تحسين إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الإنتاج النظامي للإحصاءات الرسمية من أجل وضع سياسات أفضل وقائمة على الأدلة. وقد سرّع المشروع الجهود القائمة لوضع مؤشرات النوع الاجتماعي قابلة للمقارنة على المستوى الدولي بشأن الصحة والتعليم والتشغيل وريادة الأعمال وملكية الأصول، بأربع طرق رئيسية:

أ) إنشاء منصة تفاعلية على شبكة الإنترنت لنشر البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والبيانات الوصفية ذات الصلة بشأن التعليم والتشغيل والصحة وغيرها من الأبعاد الواردة في مجموعة الحد الأدنى من مؤشرات النوع الاجتماعي؛

ب) وضع مبادئ توجيهية منهجية بشأن قياس ملكية الأصول من منظور النوع الاجتماعي على النحو الذي عرضته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام 2017؛

ج) وضع إطار مفاهيمي ومؤشرات ذات الصلة لقياس ريادة الأعمال من منظور النوع الاجتماعي؛

د) تقديم الدعم الفني إلى البلدان لتنفيذ المبادئ التوجيهية المنهجية الخاصة بمشروع الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين- تتوفر دورة للتعلم الإلكتروني.

ولتحقيق هذه الأهداف، عمل المشروع مع الاجهزة الإحصائية الوطنية، واللجان الإقليمية، والوكالات الدولية، بما في ذلك مصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي.

وتولّت توجيهَ المشروع لجنةٌ توجيهية مؤلفة من أعضاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات النوع الاجتماعي.

دعم إحصاءات النوع الاجتماعي ، 2019، الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء 21) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

تدعو أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 5، جميع البلدان إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات بحلول عام 2030. ولن يتسنى تحقيق ذلك إلا إذا فُهم عمق القضايا ونطاقها، وإذا كان من الممكن قياس أثر التدخلات. والفجوات الحالية في إحصاءات النوع الاجتماعي تجعل من الصعب الحصول على الصورة الكاملة لمختلف الأدوار التي يؤديها الرجال والنساء في المجتمع.

ومن الأسباب الرئيسية للفجوات في بيانات النوع الاجتماعي هي محدودية القدرة الوطنية على إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي وإيصالها بفعالية. فنسبة البلدان التي لديها ميزانيات مخصّصة لإحصاءات النوع الاجتماعي لا تتجاوز 13 في المائة. والتزامات المانحين بالإحصاءات لا تعالج قضايا النوع الاجتماعي معالجة كافية. ووفقاً للتقرير الصحفي الصادر عن شراكة الإحصاء 21 لعام 2019، فإن 13 في المائة فقط من مشاريع التنمية الإحصائية الممولة من المانحين والمتعددة الأطراف تشمل أنشطةً في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي ، ولا تمثل هذه الأنشطة سوى 8 في المائة من إجمالي ميزانيات جميع المشاريع المبلغ عنها.

وفي هذا السياق وفي إطار برنامج "إيلاء الاعتبار لكل امرأة وفتاة"، تتعاون شراكة الإحصاء 21 وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل زيادة إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها على نطاق أوسع بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ومع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويركز هذا التعاون على أربعة أنشطة رئيسية:

أ) تحسين التنسيق والتخطيط لإحصاءات النوع الاجتماعي من خلال وضع إطار للتقييم وأدوات لتحديد أسباب الفجوات في إحصاءات النوع الاجتماعي في ما يتعلق بقدرة النظم الإحصائية الوطنية.

ب) تحسين نشر البيانات وإيصال إحصاءات النوع الاجتماعي من خلال إشراك وسائل الإعلام والتدريب على العرض البصري للبيانات، والتوسط في الشراكات بين المستخدمين والمنتجين من خلال الحوار.

ج) الإبلاغ عن استخدام البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي : تقوم شراكة الإحصاء 21 حالياً ببناء قاعدة منهجية لإجراء التحليل النصي لاستخدام البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي في الصحف، وخطط التنمية الوطنية، وبعض وثائق السياسات لقياس استخدام المواطنين والسياسات لهذه البيانات.

د) الإبلاغ عن الموارد المالية المخصّصة لإحصاءات النوع الاجتماعي من خلال تقرير شراكة الإحصاء 21 عن دعم الشركاء للتطوير الإحصائي. ويعرض هذا التقرير بيانات عن الدعم الفني والمالي المقدم إلى التطوير الإحصائي في العالم، وهو بالتالي أداة قيمة لتعزيز التعاون بين المانحين والبلدان المتلقية. ويتضمن التقرير، منذ طبعته الصادرة في عام 2018، قسماً مخصّصاً للدعم المقدم إلى إحصاءات النوع الاجتماعي.

مؤشرات المساواة بين الجنسين للجماعة الكاريبية، والبرنامج الإحصائي الإقليمي للجماعة الكاريبية، والمكتب المتعدد الأقطار لهيئة الأمم المتحدة للمرأة . منطقة البحر الكاريبي

تعميم قضايا الجنسين هو أحد محركات الاستراتيجية الإقليمية للجماعة الكاريبية لتطوير الإحصاءات للفترة 2019-2030، والتي وافق عليها رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في تموز/يوليو 2018. وقد اعتُمدَت مؤشرات المساواة بين الجنسين للجماعة الكاريبية بوصفها أداةً في إطار الاستراتيجية الإقليمية لتطوير الإحصاءات. وتتضمن الاستراتيجية الإقليمية لتطوير الإحصاءات التوجيهات التالية:

أ) تعميم قضايا النوع الاجتماعي في وضع وتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتطوير الإحصاءات على نحو يكفل أن يُدمَج إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي ونشرها في أقسام مختلفة من الاستراتيجية، وأن يكون إنتاج هذه الإحصاءات ونشرها هدفاً رئيسياً في حد ذاته.

ب) إدراج وتنظيم برنامج بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي ، بما في ذلك آليات إنتاج البيانات ونشرها لرصد التقدم المحرز باستخدام مؤشرات المساواة بين الجنسين التابعة للجماعة الكاريبية.

ج) ضمان التفصيل المتسق للبيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة حسب الجنس حيثما أمكن، ودمج التقديرات المفصلة حسب الجنس في دورات الإبلاغ العادية للنظم الإحصائية الإقليمية والدولية.

د) وضع مسوح متخصّصة وتنفيذها، حسب الاقتضاء، لرصد قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك إجراء مسوح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي لرصد تحقيق الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتقييمه.

ه) تيسير تدريب الإحصائيين والخبراء في مجال التحليل النوع الاجتماعي وتفسير إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها.

و) تفعيل التعاون وإقامة الشبكات بين الخبراء والإحصائيين المتخصّصين في قضايا النوع الاجتماعي لتعزيز التركيز على النوع الاجتماعي والمحافظة على ديمومته في إنتاج الإحصاءات وتحليلها ونشرها واستخدامها.

ز) تعزيز الحوار بين مستخدمي ومنتجي البيانات النوع الاجتماعي لضمان أن تلبي إحصاءات النوع الاجتماعي توقعات المستخدمين، وأن تُستخدم على نطاق واسع في وضع السياسات وفي الدعوة.